حياتنا الأدبية

١٣٢٥ هـ

موجز في علم الأدب الاجتماعي العصري

(تأليف)

صالح حمدي حماد

﴿ ويليه رسالتان في المعنى منقولتان عن اللغة الفرنسية بقلم المؤلف ﴾
وهما رسالة الواجبات الانسانية لشيشرون اخطب خطباء الرومان
ورسالة القانون الطبيعي للعالم الفرنسي فولني الشهير

﴿ الطبعة الثانية ﴾

(على نفقة)

امين هندية

١٣٣١ – ١٩١٣

مطبعة هندية بالموسكي بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

في أمثال سليمان بن داود عليهما السلام « حافظ الوصية حافظ نفسه والمتهاون بطرقه يموت » وانَّا لنعلم علم اليقين ان نجاح الانسان في الحياة غير قاصر على التضلع من العلوم بل هناك اكبر وسيلة اليه اعني به ادب النفس فمن حُرِمَ الفضائل حرم سعادة الحياة

لهذا عني بهذا الفرع من المعارف البشرية اي التحلي بالاخلاق الفاضلة طوائف من العلماء والحكماء في كل زمان ومكان فعني به اليونانيون والرومانيون والعرب ثم الاوربيون في هذا العصر . ولقد وضعت هذه الرسالة في هذا الادب على طريقة المصريين وجعلتها صنو كتابي ادب الاسلام ليكون الناشئ على بصيرة من الادبين وان لا خُلف بينهما فنفدت طبعتها الاولى وبدا لحضرة الكتبي الفاضل امين افندي هنديه ان يعيد طبعها على نفقته مذيلة برسالتين جليلتين في المعنى وهما رسالة « الواجبات الانسانية » مترجمة عن شيشرون اشهر خطباء الرومان ورسالة « القانون الطبيعي » ملخصة مما كتبه العالم الفرنسي الشهير فولني وكلتاهما مما نقله هذا الضعيف .

القاهرة في ١٢ ربيع الاول عام ١٣٣١ (صالح)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الادب مرقاة النفوس وغذاء الارواح ووسيلة هي أعظم الوسائل لتهذيب الاخلاق وتطهير الاعراق ، واساساً هو نعم الاساس المتين الذي نبني عليه كل شؤوننا في « حياتنا الادبية » وسائر امورنا الاجتماعية وتربيتنا الدنيوية والدينية فلا غرو اذا قيل أنه التمدن كل التمدن والرقيّ كل الرقيّ والصلاة ثم السلام على سيدنا محمد المصطفى المبعوث بأكمل الآداب وأجمل الشيم ومحاسن الصفات القائل « انما بعثت لاتمم مكارم الاخلاق » أما بعد فهذه رسالة على طريقة العصريين في تهذيب الاخلاق وتربية النفوس جمعت فيها زبدة من الاصول وأمهات القواعد الادبية والاجتماعية التي أودعها القوم بطون اسفارهم في علم الادب الاجتماعي ولقد كنت كتبت الفصول الثلاثة الاولى منها في جريدة المؤيد الغراء وكنت على وشك متابعة نشرها بتلك الصحيفة الوضاء لولا ما طرأ من شاغل القيام بتأليف رسالتي « أدب الاسلام » التي صدرت منذ عهد قريب فلهذا لم أر بداً من ايقاف نشر هذه الرسالة على النمط الذي كنت اخترته لها بادئ بدء الى ان سنحت لي اليوم فرصة التفرغ لها فطبعتها في هذا الكتاب وانى لارجو الله تعالى ان ينفع بها الجمهور عندنا الذى اسأله العذر والتمس اليه صفح الكريم بغض الطرف عما يرى في رسالتي هذه

من عيب او خطأ فلقد جاء في بعض الامثال الغربية « ان الارادة الحسنة لتقوم مقام ما ينقص صاحبها من الملكات » وان نيتي اوارادتي شهد الله تعالى لهي كذلك فيما قمت وأقوم به في خدمة هذا الجمهور

القاهرة في غرة رجب الفرد سنة ١٣٢٥ (صالح حمدى حماد)

الفصل الاول

تمهيد

(شيء تجب محاربته)

اخلاق الطبقة الدنيا عندنا — ما عند هذه الطبقة من المساوي ما ينبغي ان نكون عليه لبلوغ الكمال القومي — سرعة ما يلحق النفوس من شرور الحضارة بقية دائنا الحالي — ما عند غيرنا منه — اختلاف الآراء في الداء والدواء

لقد اشتهر افراد طبقة الامة المصرية الدنيا على اختلاف نحلهم بشيء من الخفة والطيش مع السذاجة وسلامة النية غالباً ، وان صدق ما يقول الذين بحثوا في اخلاقنا من الاسلاف الطيبين فقد خصت هذه الفئة كذلك بشيء من الخلاعة وحب المجون ، فباجتماع هذه الصفات وبضم ذلك العدو اللدود من الجهل المطبق اليها تكوّن في اخلاق جمهور سكان المدن لدينا من الجهلة واهل الغباوة والدعارة مزيج من الاخلاق الشائنة لا يمكن ان نسميه الا فساداً وشراً ترى آثاره في سلوك الافراد بحسب الاستعداد وقابليات الطبقات وتؤثر وتظهر فى مجموع اخلاق الامة وآدابها العمومية خصوصاً فى الطبقات الاقرب لتلك الطبقة الدنيا واحداثها ومن تسرق اخلاقهم من اخلاقها ، وهذا الذى يشاهد من احوال تلك الطبقات فى مجتمعاتهـا وعلى قوارع الطرق من قلة الحشمة والمجاهرة بفحش القول وبذاءة اللسان والوقاحة والتهتك والخصام والتنكيت والقاء الاقوال على عواهنها بلا مبالاة ولا احتشام ولا مراعاة احساسات انسان وان يكن اكثره بسلامة نية وسذاجة للجهل عادة بانه من المساوى والرذائل الشائنة

التي لا ينبغي ان يتصف بها انسان خصوصاً فى هذا العصر عصر الجد والاجتهاد والادب

وأهل هذه الطبقة من الامة لجهلها وغباوتها ونقص تربيتها يكثر بينهم الكذب والغيبة والنميمة وهي اذا ما حدثت بخبر قلبته وصرفته عن مواضعه وزادت عليه من عندياتها — وجراب عندياتها ممتلئ — كتلك المرأة التي يحكي عنها في بعض حكايات الخرافات الحكمية ان زوجها عثر على كنز فلكي يمتحنها في كتم السر قال لها انه باض بيضة ورجاها ان تكتم عليه حاله ولا تفضحه به فما كان منها الا ان أفشته عليه وماجاء المساء الا وقد طرق سمعه انه باض مكان البيضة مائة بيضة ! فهكذا حال الطبقة الجاهلة عندنا تقلب الحقائق وتزيد عليها فتذيع مقلوبة ممسوخة وتبدو على الشفاه خرافات وخزعبلات يؤخذ بها على رأينا العام ، فهذا وما تقدم من حال عدم الحشمة والادب والوقار في السلوك كالذي يشاهد في أفراد الاوروبيين بيننا مما يلزم مناهضته ومقاتلته بكل الوسائل الادبية حتى تخف وطأته وتستأصل على قدر الامكان من نفوسنا شأفته

أي قوم : إنا قد أضحينا في زمان يجب ان نكون فيه امة حية ، امة علم وعمل يناسب وجودنا ، امة جد وادب واخلاق قويمة وقد كفانا رقاعة وسفاسف وتباغضاً وتدابراً وأمر تلك الصفات اللاصقة بجمهورنا مما يعوق بنا في سلوك هذه السبيل الجيدة من بلوغ الكمال القومي بل قد تفسد علينا معه أحوالنا وأحوال ذرارينا من الطبقات الرفيعة التي هي عنوان الامة

وشرفها لانها امراض ولها شبه جراثيم تعدى كما يعدى السليمَ الاجربُ ولا برهان غير المُشاهد والمشاَهد كلها عبر

واذا أضفنا الى هـذا سهولة ما قد يلصق بالنفوس عادة عنـدنا من مفاسد التمدن الحديث وشرور الحضارة الجديدة لانها تجد نفوساً غـير متأصلة فيها بذور التربيـة الحقة ولا غراسها الطيبة التي يمكنها وحدها ان تكبح جماح النفوس تلقاء عوامل الاغراء والتشويق النفسي لاجرم كان لنا من جملة ذلك مرض اجتماعي ثقيل الوطأة وداء أدبي شديد الخطر يمكن ان نسائل نفوسنا محاوله : أنحن في تقـدم أم في تأخر ؟ أنحن امة ذات كفاءة على حفظ كرامتها أم أنّا قوم ندوس تلك الكرامة تحت اقدامنا جهلاً وتجاهلاً فى سبيل شهوات النفوس وعدم التأثر لما تتألم له هيئتنا الاجتماعية ؟

ولكي أصوّر بقية دائنا العضال ومرضنا المتشعب الاطراف أقول : انه لئن كان اهل الريف عندنا احشم نفوساً من اهل المدن لبعد الاوساط عن بؤرات فساد المدن وغوغائها الا ان لهم هم ايضاً معائب وشروراً أضحت اشهر من نار على علم من اكمان الاحقاد وكثرة الانتقامات والمنازعات والتزويرات الى اشباه ذلك مما لا يمكن لعقل انسان ان يتصور انه يوجد كهذا شر في صفات الانسان. واذا ما انتقلنا الى دائرة تلك الفئة من «لصوص العصبية والفتوات » ومتشرديهم في المدن لدينا كان لنا منها ومن آفتها هي الاخرى — حتى عند اليهود — منظر آخر لا نظير له ولا مثيل فى العالم تبرأ منه الانسانية ويندى له جبينها حياء وخجلا

نم هذا الحال الذي نئن منه ونشتكي ربما وُجِدَتْ له اشباه ونظائر عند غيرنا من الامم غير امتنا ولكن للفرق الجسيم بين التربية لدينا والتربية عند تلك الامم ولا سيما في مدرستها الاولى من العائلة ثم تلك الحشمة وذلك الادب والكمال والذوق الذي يلاحظ في سلوك الجمهور ثمّ ولو مع ما قد يكون من وراء هذا السلوك من ميل الى الشهوات او اندفاع في تيارها لذلك كان ضرر هذه الاحوال عندنا اكثر واظهر واكبر « فضيحة » مما هي لديهم

تلك هي حالتنا وحال علتنا ونحن نرى مع ذلك كل يوم جرائدنا في ازدياد وانتشار ونسمع كل حين بتقدم العلم وانتشار أنوار المعارف وفتح المكاتب والمدارس والحكومة السنية تحتاط للامور وتضع القوانين والنظامات الرادعة وتوقع القصاصات الصارمة ولكن ما بالنا تكثر مع ذلك شرورنا وتزداد مساوينا وتمتد عدوى هاته الامراض بكثرة في هيئتنا فلا الفلاح حرسه الله يكف عن شره وأذاه ولا المدني يستقيم عوده ويتهذب خلقه ؛ لا ريب ان لهذا سراً واسبابا وعللا منها قديمة ومنها متجددة كل يذهب في تعليلها مذهباً وكل يصورها بحسب تصوره ولكنها كلها قد لا تتخطى فساد السلوك في الهيئة الاجتماعية وآدابها وضعف عمل التربية المدرسية حيال هذا وذاك . أوليس في هذا شيء تجب علينا بالحق محاربته ؟

﴿ الفصل الثاني ﴾

(قوى النفس واصول الادب)

القوى النفسانية المودعة في الانسان ـ الادب ـ تحقيق الكمال بالادب وهو السعادة ـ تقسيم الادب الاجتماعي الى نظري وعملي ـ اقتصار هذه الرسالة على القسم العملي مطبقة على نوع ما على حالنا ـ أصول الآداب المودعة من أصل الفطرة ـ قوى النفس البشرية وشرف كفاءتها ـ فكرة الخير وما يتبعها من فكرة الجيد والجميل والحق ـ اختلاف الحكم باختلاف العرف ـ وجوب التربية للتحلي بالآداب الصحيحة .

مهما اختلف الناس في العادات والطباع ومهما تباينوا في الخلقة والامزجة فان هناك في النفس الانسانية اصولا وقوى عامة هى أساس الادب الانساني ومصدر كمال النفس البشرية مما يجعل في الانسان تلك القابلية وذلك الاستعداد لتهذيب خلقه وتزكية نفسه وفاق السنن الادبية المجمع عليها بحكم الظروف بصرف النظر عن الخلف في العادات والاحوال الاجتماعية القومية الجزئية من احوال الاجتماعات البشرية التي لها حكمها من حكم البيئة والتقاليد في الامم وعاداتها الخاصة بها .

ولقد عرّفوا هذا الأدب الانساني بانه « علم المبادىء التي تولى وجه الانسان شطر كماله » فمعرفة هذا الكمال اعني غاية الوجود التي يجب ان يرمي الانسان بقواه اليها وتحقيقها هو ما يتكفل بتلقينه للانسان هذا العلم الاخلاقي الجليل

وإذ كان تحقيق هذا الكمال هو إخراج تلك المبادىء من طور القوة الى حيز العمل ، وبما ان كل امرىء يحقق لذاته هذا الامر الجميل

يحصل بلا أدنى ريب على الغاية السامية التي يتوق بطبيعته البشرية اليها بما يجعله مرتاحاً متلذذاً لذلك حق لهم ان يعرفوا ايضا هذا العلم بحق انه فن تحصيل السعادة

ولعمر الحق ان التحلي بالادب هو في الواقع أصل تحصيل السعادة بعينها لان الانسان اذا وُفِّقَ وطابق بين عمله وسنن الآداب الجليلة والاذواق السليمة لا جرم حصل أجل انواع السعادة واللذة بل رسوخ القدم في كل الشؤون العملية لان من بنى على غير هذا الاساس في مثل تلك الشؤون الحيوية مهما حصل بادىء ذي بدء من حظ وغاية فان يكون الا بانياً على صفحات الماء فتسوء حاله وقلّ ان ينتظم عمله ويخسر غالباً ثمار اتعابه .

وينقسم هذا الادب بناء على التعريف الآنف الى قسمين كأكثر الفنون البشرية أحدهما نظري عليه استنباط المبادئ وتقرير وتحليل قواعد السلوك والميول واستخراج المبدأ أو القاعدة الصحيحة التي يطلقون عليها اسم « القانون الادبي » أو « القاعدة الادبية » والآخر عملي يحدد لنا الافعال ويبين لنا حسنها من قبيحها وصحيحها من فاسدها بالنظر الى الاشخاص وبالنظر الى الظروف المكتنفة للعمل

وأنا في هذه الرسالة لست بمتكلم الا على هذا القسم الاخير مطبقاً على حالتنا الخاصة وبعبارة اخرى اني لست بمتوخ هنا الا سرد بعض ماجُمِعَ من تلك المبادئ في المؤلفات العصرية بالايجاز المطلوب لمثل هذا المقام من الارشاد بالاختصار والوضوح بحسب ما يوافق ذوقنا العصري بما أراه

مفيداً لهيئتنا الاجتماعية على اختلاف نحلها بعض تلك الفائدة التي قد تأتيها من هنا ومن هنا من ابحاث جماعة الكتاب المصريين النافعة وهو علاج حسن في جملته وان كان غير قاطع حيال عظم المؤثرات الاخرى لكن ما لا يدرك كله لا يترك كله هكذا قال عقلاء السلف وهكذا قد تستصعب الامور في بدايتها .

قلت في أول هذا الفصل ان أصول الآداب مودعة في الانسان فهي في نفسه وفي قوى نفسه وفي عقله الرشيد ، وبعبارة أخرى أنها قد تحصر في قوى النفس البشرية وكفاءتها وفي مبدأ أو فكرة الخير الشاملة لعموم البشر ثم في مبدأ المسؤولية الشخصية المدركة للانسان .

أما قوى النفس الآدمية وكفاءتها فهي ان الانسان قد امتاز على الحيوان الاعجم بمزايا وخص بخصائص ومواهب وجد فيها شرفه ورفعته ولكن هذه الرفعة وتلك الكفاءة قد ترى قابلة للتغير تارة بالزيادة وتارة بالنقصان بحسب ما يستعمل المرء قواه ويستخدم مواهبه ويستفيد . فاذا استفادت هيئة واستخدمت قواها كأمة متمدنة متأدبة صلح ولا ريب حالها وفازت في معترك الحياة البشرية بأجل الارب والسعادات والا انعكس حالها وان حازت أسمى الآداب الموروثة نظرياً اذا العبرة بالفعال واختيار الاساليب فيها على الدوام حتى تمد قوى النفوس باجل امداد وتحد الافعال ضمن دوائرها المطلوبة بحسب المقتضيات

وفكرة الخير أو مبدأ الخير يشمل بني الانسان كلهم لان الناس وان اختلفوا في الصور والفطن فهم مشتركون في قوة عامة هي خاصة النفس

البشرية وهي العقل الذي يهدينا الى فكرة الخير اذ لا يكون شخص بدأ ذكاؤه في النمو والتيقظ الا ويدرك بالتمييز الخاص بالبصيرة الآدمية الفرق ما بين الخير والشر والصحيح والفاسد والجميل والقبيح. ففكرة الخير هي اذاً أساس ادب النفس وهي وفكرة الجميل والصحيح مرتبطة بعضها ببعض أيما ارتباط لاشتراكها في المصدر من النفس فمن ثمَّ اذا وُصِفَ الفعل الواحد بانه حسن وجميل اتصف كذلك على نوع ما بانه جيد. وانَّا اذا فعلنا خيراً كنا كذلك على الحق والصواب

واختلاف الحكم لا ينفي المبدأ العقلي للخير — ذلك ان فكرة الخير عامة مطردة في البشر وهي لازمة بالضرورة وغير ممكن ان تنفك عن النفوس البتة او لا يقع في الوجدان الاعتراف بها لانها مقررة بالعقل وواجبة به لكن تطبيق هذه الفكرة على الفعال من حيث وصفها بها قابل للتغير بحسب الزمان والمكان واختلاف العادات والاخلاق بحيث ان الفعل الواحد ليس من الضروري ان يكون في كل زمان وفي كل مكان محكوماً عليه بالحسن او بالقبح بل يجب ان يلاحظ جيداً ان هذا الحكم انما يرجع غالباً الى العادة والمألوف عند الناس في هيئاتهم الاجتماعية بمقدار ما صح عندهم من الاحكام وهم دائماً باسم الخير يستحسنون أو يستقبحون الفعل الواحد بمقتضى ما توحيه اليهم مألوفاتهم المختلفة وتفسره لهم فان كانت صحيحة وجيدة المبادئ صحت احكامهم وبالتالي صلحت افعالهم واستقامت اعوادهم والا ساءت احوالهم وتفهت احكامهم وبعدوا عن الخير الحقيقي والكمال الحقيقي بمقدار ما نسوا او تناسوا من مبادئه. ومن هنا وجبت التربية

ووجب التعليم والتهذيب ووجب التعويد الفعلي من الاتصاف والعمل في كل ادوار الحياة حتى تصح المبادئ الادبية وترسخ ولا تشذ الفعال عن الخير الحقيقي والحدود المقررة بحسب مستحسن الاحوال الصحيحة المجمع عليها لانه بالتربية والتثقيف تكتسب العقول هاته المبادئ الصحيحة وتستفيدها وبالاتصاف العملي المقرر ترسخ في النفس الاحوال الصحيحة وملكاتها الرجيحة وتحصل الثمار الشهية المطلوبة في الهيئة وعند الفرد في ذاته المسؤولية — ذلك المبدأ الثالث للأدب الذي سيأتي شرحه — الواقعة عليه امام وجدانه وامام هيئته فهل عندنا نحن شيء من العناية بتلك الشؤون الحيوية ؟ هل يفيدنا الادعاء بانا اهل ادب جم ومبادئ صحيحة ومحاسن طويلة عريضة وهي قد لا تخرج عن نظريات واقاويل عويصة مبعثرة في لفيف اسفارنا العتيقة يناقضها على خط مستقيم حال العمل السيء الذي أنتجه اهمال التربية بحسب المقتضيات عند جمهور الامة ؟

﴿ الفصل الثالث ﴾

(المسؤولية الادبية)

لماذا تقع المسؤولية على الانسان وحده — حد هذه المسؤولية أقسامها — المسؤولية الادبية — شروطها. العقل والحرية — اختلاف المسئولية — المسؤولية التامة والمشتركة — الوجدان وحكمه — في تربية الوجدان استصلاح حال النفوس

لما كان الانسان بطبيعته جديراً بان يعرف كماله على نحو ما سبق ولا يمكنه بحال من الاحوال إذا بعد عن هذا الكمال أن يجعل الجهل به عذراً بالنظر الى الاحوال الارتقائية المحدقة به إذ جهل المرء بهذا الكمال والوسائل

التي تؤدي الى تحقيقه لنفسه إنما هو في مثل تلك الاحوال من الغلط الفاحش الذي لا يعذر صاحبه ازاء الشرائع المعمول بها ، ومعرفة المرء ذلك ثم عدوله عنه غلط اكبر ووزر أعظم فالمرء مسئول عن هذا وعن ذاك وبعبارة اخرى انه مستحق عليه أعظم القصاصات الادبية التي من اولاها وأفظعها فقدانه صفة الكفاءة الانسانية وسقوط الشرف الانساني

وتحد هذه المسؤولية الادبية الواقعة في عنق الانسان بانها « صفة للانسان بمقتضاها يحاسب أدبياً على جميع أفعاله ويجازى عليها جزاء ادبياً حقاً من قبل نفسه أو من لدن بني جنسه » فان كان العمل جيداً وحسناً كان الجزاء خيراً وان كان رديئاً شائناً كان قصاصاً وعقاباً بقدره ، واذ كان كل فعل لنا يفترض فيه إما القصد والعمد وإما غير القصد والعمد ، وبما ان الاول هو في الغالب من صفات افعال العقلاء لذلك انقسمت المسؤولية الى قسمين مسؤولية عن العمل ومسؤولية عن المقاصد السابقة له

والمسؤولية الادبية هي التي تنتج عن المقاصد ، وبناء على هذا فانا نشاهد الفعل الواحد قد يتكيف بالكيفيات المتنوعة ويصطبغ بالصبغات المختلفة تبعاً للقصد والعمد الذي سبقه ، فاللص الذي يتربص لانسان يقتله ويسلبه ماله عليه مسؤولية القتل عمداً وبسبق الاصرار على اشنعها بخلاف ذلك الصياد الذي قد يخطئ المرمى فيصيب بدلا عما كان يقصد من الصيد انساناً فيقتله فانه وان يكن قاتلا مثل الاول لكنه شتان بين مسؤولية هذا ومسؤولية ذاك أدبياً وشرعيا لاختلاف مقصدي الاثنين وقس على

هذا كل الافعال التي يأتيها الانسان فانها تعتبر أدبياً بمقاصدها والعبرة شرعاً أيضا بالمقاصد .

وشرط المسؤولية « العقل والحرية » لان كل فعل يقع من انسان لا يكون صاحبه مستكملا هذين الشرطين لا تقع على صاحبه مسؤولية الا بقدره لانه يلزم أن يعتبر في الفاعل مقدار ادراكه ووزنه لما يقدم عليه من الفعل ، وليس معنى هذا الادراك الاكتفاء بان الانسان مدرك لعمله على نوع ما لانه واضح ان العمل الذي يبدر من الانسان بغير شعور من النفس عند وقوع الفعل كأفعال النائم والمصروع والمحموم وما اشبه ذلك فهذه ليس عنها مسؤولية إنما المقصود بالادراك تقدير المرء للفعل ووزنه وتدبره لمقدماته ونتائجه سواء كان حسنا أو قبيحا ، نافعاً اوضاراً ، حقا او غير حق ، فهذا التقدير وذلك الوزن يستلزم درجة من الكفاءة العقلية والتربية العملية ولا يعذر الجهل بها في مجتمع حائز لصفات التمدن الاصلية والا بطلت الشرائع وفسدت الاوضاع الاجتماعية

أما الحرية أي التمكن من الفعل والتمكن من الامتناع عنه فشرطها ان يكون المرء حراً في عمله لانه ليس من العدل أدبياً ان توقع المسؤولية على امرئ واقع تحت تصرفات شرائع قسرية ونواميس تضطره للعمل ولا يمكنه معها ان يعمل بارادته ، فكما انه ليس من مسؤولية على البحر أو الارض فيما يثيرهما من العواصف والانواء والزلازل التي قد تأتي بالاضرار والتلفيات الجسيمة ولا على ذلك الحيوان المفترس بالنظر الى صفاته الغريزية فيما يأتي من أذى وافتراس كذلك الانسان لامسؤولية عليه

الا بمقدار ما هو مالك من ارادته وتمام عقله وحريته، فالمجبر على العمل بأي من انواع الاجبار أي فاقد الارادة أو العقل لا مسؤولية عليه من هذه الوجهة القسرية الا بقدر اشتراكه فيها .

ينتج مما تقدم من هذين الشرطين شرط العقل وشرط الحرية ان هذه المسؤولية متغيرة بحسب الاشخاص بل بالنسبة الى الشخص الواحد بالنظر الى الاوقات والظروف فالحرية في الواقع معلقة مباشرة على العقل فلكي تكون الارادة حرة مالكة تمام قيادها وجب ان تستنير النفوس وترشد البصائر الى الامور بحسب الاحوال الجلية بواسطة العقل واستفادته واستمداده ، وهذا العقل بالنظر الى ذلك قد تزيد حال معلوماته ومسترشداته وقد تنقص بحسب التطبيق والتعليم والاختيار والصحة والمرض والقوة والضعف والاعمار ، وللشهوات وشؤمها حكمها هنا من سيء التأثير بالتهويش والربك على قدر مواقعها من النفوس وعلى قدر انضباطها أو عدم انصياعها للعقل .

وتعد المسؤولية تامة في حال استيفاء المرء في الافعال كل شروطها من العقل والحرية . ثم القصد والتصميم ، وهي بهذا غير فائتة الجاهل القادر ولا ذلك الذي يدفع بنفسه في تهلكة الشهوات والجهالات والا فسدت الحدود الادبية والشرائع الوضعية وتعد المسؤولية مشتركة أي غير ملصقة بصاحبها بالذات اذا وقعت فيها الفعال بتأثير مؤثرات خارجية كالنصح والاغراء والاجبار على الافعال من اشخاص ذوى سلطة على المرء كالاباء والرؤساء والمخدومين الى اشباه ذلك فان المسؤولية في هذا وامثاله تتوزع

بل تصعد حتى تلصق على أعظمها بمصدرها الاصلي

* * *

ومبدأ المسؤولية الادبية يرتكز على الوجدان البشري والضمير الانساني من النفس البشرية التي أودعت فيها هذه القوة الخاصة التي تحكم بها على الفعال إما بالجزاء الخير وإما بالتقبيح والعقاب البليغ ، إذ هذه القوة أو الملكة من خصائصها وزن الافعال والمقاصد وتقديرها اقدارها بالنسبة الى فكرة الخير والشر المودعة في النفس الآدمية فاذا قامت الاعضاء بعمل الخير سرت وانتعشت القوة الوجدانية وكانت المسؤولية أمام نظر الضمير والذمة خيراً محضا وسروراً شاملا ولذة نفسانية عالية ، وإذا كان الفعل قبيحاً مذموماً كان الحكم الوجداني توبيخا وتقريعا وكدراً لاحقا بقدر ما في النفس والعقل من معرفة وعلم بآثار الرذائل والفضائل.

وهاته القوة قوة الوجدان الانساني لا تقتصر في حكمها وتقديرها الفعال والمسؤوليات اقدارها على نفسها فقط بل قضاؤها يتعدى ايضا الى افعال الغير ، وكل امرىء فيه هذه الخلة وفي كل تشاهد بصفاتها العامة المميزة التي تنسب الى الجبلة البشرية وترتبط بتينك القوتين الاخريين للنفس قوة العقل وقوة الشعور والاحساس ولقد عرفوا الوجدان بالاستناد على هذا من حاله بأنه « العقل حاكما على الفعال بالنظر الى تعلقها بمبدأ الخير والشعور النفسي مرتاحاً لمطابقة الفعل للصواب أو متألماً لعدم مطابقة الفعل لمبدأ الخير »

وعمل هذا الوجدان في تأدية وظيفته هذا يظهر ويشاهد بأدنى تأمل

في الاحوال اللاحقة بالنفس تلقاء الحوادث الواقعة فيحصل له منها إما الارتياح والسرور وإما التألم والكدر وما يتبع ذلك من احترام النفس أو احتقارها والميل وعدم الميل أو المدح والذم بالنسبة الى عمل الغير.

وأولى هذه الظواهر للنفس أو الوجدان تسمى أحكاماً حيث ان الوجدان قد يرتبط من جانبها بالعقل وموضوعها كما تقدم افعالنا الخاصة بنا من حيث احترام النفس بنسبتها أو احتقارها بحسبها، وأفعال غيرنا بحسب ذلك أيضاً. وثانيتهما احساسات ترى في التألم أو الارتياح والمحبة والكراهة بقدر تلكم الاحكام.

وجملة القول أن المسؤولية بشروطها وأحوالها الآنفة يستشعرها الانسان أيما استشعار من وجدانه بقسميه السالفين من الحكم والاحساس تلقاء الافعال الواقعة وهذه المسؤولية تتفاوت بحسب الاحوال والظروف وليس الجهل أو التجاهل أحدها وليس ميل النفوس غير المنقادة للعقل في الشهوات منها أيضاً، وهناك اجمل خلة بشرية واكمل فضيلة أدبية لتقدير الامور أقدارها وبعبارة اخرى لتحويل حال المسؤوليات الادبية الواقعة منا علينا الى خير محض وسرور او سعادة ذلك بان نربي وجداننا ونهذب نفوسنا تهذيباً صحيحاً تستصلح من ورائه أفعالنا فتجري من ثم بمقتضى سنن الآداب الجميلة بما يرتاح له ذلك الوجدان الانساني المراقب لاعمالنا، والذمة البشرية الحاكمة على خافينا وظاهرنا، وحسب المتأدب العصري بهذا نهجاً حسناً وصراطاً سويا فيه الشرف والرفعة، وفيه النجاح والسعادة

﴿ الفصل الرابع ﴾

« الحرية الادبية »

اختلاف الناس في الحرية وحقيقتها — تباين الافعال الصادرة من الاحياء — افعال الحيوان السليقية — قوة الاراده الانسانية والاختيار — تعريف الحرية الادبية — ليست الحرية متابعة الاهواء أو فعل مالا يتصور عقلاً — شروط الحرية وحدودها — الحرية متساوية امام النظامات — ما ينبغي لخلاص الحرية الادبية — القيام بالواجبات قطب رحى الحرية الادبية

قد يفهم بعض الناس معنى الحرية على غير حقيقتها فيخالها التطوح في كل الامور ، ويحسبها التمادي في جميع الافعال باسم الحرية وبموجب مبدأها العظيم ! و يعجب ذلك المتأدب العصري من حال هذا الجاهل المعتقد في الحرية القاء الحبل على الغارب كما قد يأسف من جهة اخرى لحال فريق الساخطين على الحرية من « المحافظين » لانهم يظنونها حرسهم الله مجلبة الشرور وداعية الرذائل الواقع فيها ابناء الهيئات الاجتماعية لما يعلم من ان مبدأ الحرية الادبية الشخصية والعمومية مبدأ عظيم جليل له حدود وله آداب وانها لا تتعدى تحري الحقوق ولا تتخطى أداء الواجبات الانسانية وانها بهذا من خير ما منح الناس على ظهر هذه الكرة وفضلوا به تفضيلا في تكاليف الحياة العالية ، الحياة الانسانية بجميل لفظها وجليل معناها .

إن جميع الافعال التي تصدر عن الاحياء إما طبيعية غريزية واما صادرة عن فكر وروية ، أي ان كل الافعال اما ان تسبق أي تصدر ابتداء بدون التفات الى المقدمات والنتائج أي الى الاسباب والغايات النهائية التي تجعل لها قيمتها ، أو تلي ذلك وتقترن به ، والغريزة والعادة هي من مميزات الطائفة

الاولى من تلك الفعال ، والارادة هي الواسطة الوحيدة للقيام بالفريق الآخر فريق الافعال الصادرة عن فكر وروية .

وغير خاف أن الحيوان الاعجم يشارك الانسان في النوع الاول من الافعال الحيوية الصادرة عن الغريزة والعادة مجردة افعاله من كل صبغة أدبية يراها الانسان فيها من حيث النفع أو الضرر ، والحسن أو القبح ، بل هو قد لا يعلم من نتائجها الا ما ألفه من قريب النتائج واعتاده من التأثير الطبيعي المباشر .

أما الانسان ، ذلك الكون الاصغر ، فقد حاز قوة الارادة واحرز صفتها العظيمة التي هي بحق فضيلة له للقيام بالتمييز والاختيار في الافعال المختلفة للاسباب المختلفة التي تدفع به اليها ارادته الرشيدة ، وهذه الارادة التي للانسان انما هو يحرزها من بين سائر جنس الحيوان لانه الحائز للصفات العالية وصفوة الصفوة من العقل والفكر الذين لولاهما لما كان له ثم وسيلة الى الحكم واستعمال القياسات وربط الاسباب بالمسببات ، وحمل المعلولات على العلل ، وحك النظر في الافعال ووزنها بميزان ويا له من شرف عظيم لعقل الانسان وارادة الانسان .

ولقد عرفوا الحرية الادبية بالحمل على هذا من حال الارادة الانسانية أنها « التمكن من استعمال الارادة واستخدامها » وحيث ان الارادة من خصائص الانسان فقد يعلم من هذا انه وحده الخصيص بالحرية الادبية من بين سائر سكان هذه الكرة وانها أي هذه الحرية لا يتمتع بها الانسان الا بصفته الكائن العاقل صاحب الارادة الحقة التي ينبغي له ان يوجهها

الى الخير المحض وقد أودع فيه ومن أوله هذا العقل الذي من وظيفته الاستفادة والاختيار المحمود للامور الحسنة وعدم تخطي التكاليف التى اوجدتها الاوضاع المستحسنة عند أبناء النوع والهيئة التى يعيش المرء في ظلها وأن لا يصرف مايشارك فيه الحيوان الاعجم من قوى الغرائز والسلائق الحيوانيـة الا بمقتضى النواميس الفاضلة التي اختيرت للعقول السامية فهل الانسان بعد هذا حر بالمعنى الذي يفهمه المتخبطون أو يزعمه بحق الحرية الادبية الساخطون ؟ كلا ثم كلا

الحرية الانسانية ليست في الواقع ان يفعل المرء ما شاء أن يفعل ، ليست القدرة والتمكن من ان ينفذ الانسان كل ما قام بالخواطر و الاغراض اذ ان ضعفنا وعظم قوى الطبيعة ليقف في سبيلنا كما قد يقف في وجهنا حيال الشطح في الافكار والآراء الادبية قصورنا أيضاً من هذه الوجهة ثم تلك الحدود الادبية التي للفكر الانساني بالمعنى المقصود أن لا يتخطاها ، وتلك النواميس التي لا يقدر ان يفلت من ربقتها فنحن على الجملة ضعاف وحريتنا بناء هذا ليست الا انتقاء اختياري للاسباب من بين الاسباب الكثيرة التي يبرزها لنا الفكر ويدفع اليها الاحساس بالمقدار اللازم حيال القيود والروابط والاوضاع المقررة التي لا سبيل الى تخطيها ولهذا قال بعض العلماء الغربيين ما معناه « نحن لسنا في الحقيقـة احراراً لدواع وأسباب صحيحة ، وهاته الدواعي وتلك الاسباب هي التى تحد ارادتنا و توجهها في السبل المعينة التى تقضي بها هي »

ثم ان هذه الحرية بقيودها السالفة غير متساوٍ فيها كل الناس لان

الناس ليسوا سواء في التعقل والتفكر للوصول أي الحصول على الحرية الادبية الصحيحة والخروج بالارادة من ربقة الجهالات والخزعبلات اذ بعضهم فوق بعض درجات في العقول والافكار والمعلومات الادبية التي بواسطتها وبواسطة ما نصب بها في العقول من الدلائل للاختيار وحسن الاستعمال للارادة لكشف الامور والاشياء على حقيقتها واستجلاء الشؤون بنسبة ذلك، فهم متفاوتون في كل هذا كما تفاوتوا في المسؤولية بحسبه، فالحرية كالمسؤولية من حيث ان من شروطها العقل وهي تزيد معه كما قد تكثر التكاليف معها، ولله ما أجمل هذا من حال الانسانية وأمر حريتها

وليس معنى هذا ان الناس أمام النظام والحدود الشرعية أي الحرية العملية غير متساوين اذ ذلك أمر لا محيص عنه ولا مفر منه بمقتضى العدل الانساني على الارض وانما المقصود بالتفاوت التفاوت فى الصفات المعنوية الادبية التي قد تكون للعقول والوجدانات لحل المشكلات وبعبارة اخرى للخروج من أسر الضلالات واستصلاح حال المسؤوليات والتي ينبغي من أجلها للحصول على الحرية الادبية التامة أن يقوم أبناء الهيئة بتربية العقول وتهذيب النفوس لتحصيل الملكات التي تحسن معها الارادات وتصفو بها الاذواق والبصائر لترسخ المبادىء الحقة وتخلص من الشوائب الحرية التي وهبها الباري تعالى الناس فعكس حالها الناس .

بهذه الوسائل يمكن ان نعد عُدَدَ الغلب والظفر ونسلح بها طبيعتنا العليا لتقهر بها طبيعتنا السفلى الحيوانية فترضخ لها وتسير طوع ارادتها العالية بمقتضى مطلوب الكمال الانساني بما يرتاح له الضمير والوجدان الشريف

وبعبارة اخرى بما نملك معه ما هو حق لنا من الحرية الصحيحة ، حرية الارادة وشرف الغايات ونبالة المقاصد ، ولقد قال كنت Kant الفيلسوف الالماني الشهير في معنى الحرية بناء على هذا من استصلاح حال الارادات والميول « الحرية هي تمكن العقل من كبح جماح الهوى » وقال دنيال أسترن راميا الى هذا الغرض في معنى الحرية « أي امريء يرفض باختياره الحرية بعد أن عرف حالها فذلك هو الجاني القاتل لنفسه أدبياً ، بل ذلك هو الذي أعدم من نفسه المبدأ الجوهري للحياة البشرية وانسلخ عن نفسه الخالده وسعى الى حتفه بظلفه ملتحقاً بافق البهائم »

وتدور هذه الحرية الادبية من الوجهة العملية على التماس الحقوق و القيام بالواجبات على الوجه الاتم ، لاننا بالبحث عن الفرد في قواه وحاجاته نرى حق المجموع ، حق الانسانية باجمها كذلك من حيث الواجبات فما نراه ونشعر بوجوبه منها بحقنا نرى لغيرنا مثله كذلك وما نحكم بضرره لذواتنا نشاهده على التمام بالنظر الى الآخرين ، من هنا نشأ حقي وحقك ، ومن هنا حملتُ وقر واجبي وحملتَ ثقل واجبك وان تغيرت هذه وتلك بحسب الظروف والمناسبات والارتباطات ولكنها كلها تكاليف وواجبات واقعة في عنق الانسان بالتسلسل والتدرج ولذلك عرفوا الحرية العملية بانها « صفة للانسان بها يتمكن من الحصول على حقه وبها يجب عليه ان يقوم بواجبه »

تلك هي الحدود التى للحرية الادبية عملياً، استفادة الحقوق والقيام بالواجبات ، فاذا ما امرؤ منُعَ ذلك — واكثر ما يعوقه فيه هواه كما بُيِّنَ

آنفاً - فقد سلب حريته وارادته وبعد من ثم عن مصلحة نفسه ومصلحة هيئته، فيخلق بكل أن يعرف حقه ويقوم بواجبه وتفصيل هذا الاجمال يندمج في الفصول التالية ان شاء الله تعالى

﴿ الفصل الخامس ﴾

(الخير . الواجب . الفضيلة)

القانون العملي الادبي للانسان — العقل — الخير جملة ومايتبعه — شرح الخبرات واختلافهم فيها — شرف المعرف وزيوف بعض التعاريف — حكمة الحكيم فرنبي في الخير — الواجب — الواجب عهد في الرقبة — الحقوق استفيدت من الواجبات — اقسام الواجبات — امر الفضيلة — تعريف الفضيلة — لا ظفر في الحياة الا بها .

بما اننا أحرار بارادتنا لاختيار الأفعال الارادية لهذا وجب صرفها اي توجيه حريتنا وكل عناية لنا الى ما هو خير والا كنا اسرى وعبيداً لما نقع فيه من الشرور والرذائل ولم تنطبق علينا ولا ريب معنى تلك الحرية الادبيـة كما تقدم فى الفصل السالف ، ولتفصيل هذا الاجمال أقول : ان كل كائن يحمل في ذاته قانوناً للعمل يناسب نحيزته واستعداده وقابلياته فلكي يُكْشَفُ الغطاء ويستبان أمر سمو هـذا القانون على أحسنه فى الانسان يلزم اعتباره فيه لا بالنظر الى الصفات العامة التي تربطه بالانواع الدنيا من الحيوان بل يجب لذلك ان تراعى تلك الصفات الخاصة ويعتني بامر تلك المميزات السامية الخصيصة بهذا النوع الانساني دون باقي جنس الحيوان واستعمالها على أفضلها عنده لان الانسان لما كان حيواناً مشرفا بالعقل

فليس من صفاته المميزة « الحيوانيـة » بل هي صفة « العاقلية » تلك التي يعتمد عليها في تمشية كل أعماله والتي يقول فيها حكيم الشعراء المتنبي :

لولا العقول لكان أدنى ضيغم أدنى الى شرف من الانسان

فبالعقل امتاز الانسان وباستعماله شرف وسما فوق رتبة الحيوان كله وكان من أشرف وأهم نتائج هذا العقل وظاهراته « الخير »

وهذا الخير الذي اتفق اكثر الفلاسفة المتقدمين والمتأخرين على القول بأنه « ما يجب ان يكون في العمل كما ان نقيضه من الشر هو ما لا ينبغي ان نكون عليه في أفعالنا » قد يفسر بناء على هذا « بالواجب » ثم « بالفضيلة » هذه التي يجب على الانسان ان يتحلى بها ليبلغ كماله الانساني وشرف نفسه الملكية السماوية

ولنشرح أولا الخير ثم نأتي بعده على شرح الواجب فالفضيلة لانها أصول في باب الحياة الادبية الانسانية قبل ان ندخل في التفصيل المبني عليها في شؤون الحياة فأقول :

بقدر ما اتفق الفلاسفة على القول بأن الخير نقيض الشر اختلفوا في جنسه أو في نوعه كما قالوا بالخير المطلق والخير الادبي ، فالاول هو الكمال العالي المنشود ، والثاني هو تلك النسبة الاعتبارية القيمة للافعال الصادرة من البشر بالنظر الى الخير بالذات أي الى الخير المطلق ، وهنا حصل الاختلاف في ذلك التعلق بين الخيرين أي الفرع والاصل فيما يوصل اليه ، فبنى قوم الخير الادبي على الاختيار العملي وكان على رأيهم « اللذات » كما ذهب اليـه من القدماء الفيلسوف « ارستيب » و « ابيقور » وحصره

غيرهم في « المنفعة » كما ارتآه من الفلاسفة المتأخرين « هوم » و « بنثام » و « استيوارت ميل » وجعله الفيلسوف « هربرت سبنسر » الميل أو المتابعة لناموس النشوء والارتقاء العام غير ان ما وجه من الانتقادات والتزييفات على هذه الآراء في الخير الادبي جعل فريقاً آخر من الفلاسفة يستندون في تعريفه الى العقل لكن هذا الفريق لما اختلف في تعريف العقل وهداه اختلف بالطبع في تعريف الخير بالتبعية لذلك فعند « أفلاطون » ان « الخير هو محاكاة الخالق تعالى » وعند أرسطو هو « استخدام العقل لا سواه مما هو من خصوصيات الانسان » وعند « مالبرنش » انه « متابعة النظام » وعند « لوبنتز » « انه بلوغ أسمى درجة من الكون الآدمى والعقلى » وحد « كنت » الخير بما ينبغى ان يكون عليه في صورته العملية حيث جعله « ما يمكن ان تتجه اليه الارادة العامة الانسانية »

هذا هو تعريف الخير، الخير الادبي الذي يجب ان نكون عليه بناء على ما ارتآه جماعة الفلاسفة المتقدمين والمتأخرين بحسب اختلاف انظارهم فيه بالنسبة الى الخير المطلق والعقل الانسانى وانت خبير ان كثرة التعاريف تدل على شرف المعرف وهذا المعرف هو الخير .

ونحن هنا نسرد ما نوقشت به بعض التعاريف لاظهار عدم مطابقتها لشرف المعرّف تمام المطابقة فان من قال مثلا انه « اللذات » فقد اخطأ لان في اللذات ما هو مناقض للخير سواء المطلق منه والادبي وكذلك من جعله « المنفعة » لان النفع مقيد بالحق فالمال نافع ولكن إذا لم يوافق كسبه « الحلال » وصرفه « الحق » كان والشر من الاغتيال والتبذير سيين

وتعريف الفيلسوف سبنسر فيه ما فيه مما يخالف روح الانسانية وتعاليمها العالية على نوع ما اذا لم يفهم على حقيقة معناه أما باقي التعاريف فقد يمكن ان يرى الناقد ان لا كبير تباين بينها وبعبارة اخرى انها تناسب ما هو المقصود من الخير الادبي المطلوب المحبوب ما دام موافقاً للخير المطلق ، للخير بالذات ذلك الذي هو المبدأ الاسنى الذي يجب ان نبني عليه القانون الادبي عماد السلوك وقوام النهج الذي يجب ان يسلكه المرء في حياته الادبية الاجتماعية ولقد قال مسيو « جول دولافلوا » احد كتاب فرنسا في القرن الماضي هذه الجملة في الخير وشرحه وضرورة نشده في الحياة ما معناه « ما هو الخير وما الذي يشمل ؟ هل هناك أولاً خير سام ، خير محض ؟ ان صعوبة هذه المسائل وأهميتها قد لا تفوت انساناً لانه يتوقف على الحل الذي يعطى لها وتفسر به ليس فقط وجهة الادب النفسي بل وجود ذلك الادب ذاته لانه ما الفائدة في الواقع منه إذا كان كل شيء قد يتساوى خيره وشره ، إذا كان ما نسميه فضائل وما ندعوه رذائل سيين ، إذا كانت الافعال المليحة والافعال القبيحة متساوية الفاظها في القيمة والاعتبار ؛ ففي الوجدان الانساني ، في أسمى مميزات هذا الانسان ينبغي أن نبحث عن اصل ذلك الخير ومصدر تلك الفكرة التي برزت معنا الى عالم الوجود والتي هي قوام حياتنا والتي هي أزلية ومرتبطة محمولة على سر هذا الوجود ، فنحن من ثم لا يمكننا ان نستغني عن الخير بل هو ضروري لحياتنا العملية الرئيسة ، وكل مخلوق منا فيه على نوع خفي حاسة باطنة تريه ما غاب وما حضر من الخير ، ولقد يمكن ان يقال ان ظاهرة وجود هذا

الخير ترجع الى سلطان العواطف والاحساسات اكثر مما ترجع الى قويّ براهين العقل ولكننا في الحقيقة إذا فحصنا أمر هذا الخير من نفوسنا وجدنا بلا كبير عناء ان هناك ذلك الارتباط العظيم بينه وبين تركيب العقل البشري والوجدان الانساني لان ما يسمونه شراً قد يجرح عواطفنا ويؤلم احساساتنا ويكدر صفاء عقولنا ونفوسنا ، أما الخير فهو الذي يبهج نفوسنا ويسر خواطرنا وينشط افئدتنا ثم ان ماندعوه شراً قد يوقف رقينا ونمو حالنا في حين ان ما نسميه خيراً هو كل ما يمدنا في رقينا ويساعدنا على التقدم فمن ثمّ يتحد مع ما نسميه بالنظر الى احوالنا برقي الانسانية وتقدمها الادبي المنتظم بالتضامن بين افرادها والتعاون في جماعاتها وهذا المبدأ في الخير ومعناه وان ظهر بادىء بدء خاصاً ولكنه في الحقيقة يربط الانسانية على جهة العموم في اقوامها وعشائرها فما يؤثر من خير ومن شر في الفرد لا يؤثر فيه بمفرده وإنما هو قديم ويشمل الجمعية ، يشمل فئة من الافراد بالتتابع فمن هنا ينتج بالضرورة ان ما يحصل من فوائد وخيرات في هيئة تكون كالمشتركة فيجب ان تتحد الهمم وتتعاون الجماعات على جلب ماهو خير وتجنب ما هو شر . . . »

***

واني لأ كتفي في شرح الخير ومبدأه الاجتماعي العظيم بهـذا القدر لذلك الحكيم الفرنسوي وإخال القارىء مقتنعاً به وبالتالي شاعراً بانه المبدأ الصواب لهذا الخير الادبي الاجتماعي والفردي فلذلك أسرد أمر «الواجب» ذلك الذي قالوا فيه بحق انه رديف القانون الادبي والذي هو مطلق

يحتم اتباعه بارادة صادقة وعزيمة ثابتة بالنظر الى مبدأ الخير ، ولقد عرف الفيلسوف كنت الواجب بقوله « الواجب هو التزام القيام بالطاعة لأمر الشريعة احتراماً للشريعة » وهو يعني ولا ريب شريعة الادب النفسي بدليل ما قد سلف من ان الواجب رديف القانون الادبي وبالتالي العملي منه ، والقول بان هذا القانون الادبي حتمي لاينفي البتة مبدأ والحرية اذ الحرية الصحيحة هي كما تقدم استفادة الخيرات بارادة صادقة القيام بها في صورة واجبات حتى تصير أفعال المرء نفسه بها « قانونا عاماً » كما قال كنت ولن يكون ذلك كذلك الا اذا طابقت تلك الفعال أو الواجبات ما يأمر به الوجدان مطابقة منتظمة بحسب القوانين والمصطلحات الموجبة لرقي ذلك الكائن العاقل اعني الانسان حتى يقاد دائما ويتوجه أبداً نحو الغاية السامية من وجوده ولهذا قال دينال « يمكن ان نحد الواجب بانه الامر الالزامي في فعل ما يوافق الهيئة الاجتماعية ، فكأن الواجب عهد في رقبة كل انسان يجب القيام به وتأديته . ولن يكون الانسان انسانا الا اذا قام بعهده ووفى به لشرفه .

والواجب والحق واحد لانه لتبادل الواجبات جاءت الحقوق ولهذا صار واجب الانسان حقاً لاخيه ، حقاً لهيئته الاجتماعية كما أن واجبات الهيئة بالنظر الى الفرد هي حقوق له في رقبتها تحت سياج القانون الادبي والوضعي اللذين يحرسان الحريات والحقوق ويحتمان القيام بالواجبات .

وتقسم الواجبات الى ثلاثة أقسام : واجبات نحو الذات واجبات نحو الهيئة الاجتماعية وواجبات نحو الخالق تعالى ،

وتفصيل هذه الواجبات الادبية ستأتي في الفصول التالية لانها موضوعها وبعبارة أخرى موضوع الحياة الادبية ولب الحياة الاجتماعية وأساسها المتين

واذ قد عرفت شأن الخير وشأن الواجب فلا أقص عليك أمر الفضيلة وهي آخر ما عقد له هذا الفصل الاجمالي فأقول :

الفضيلة — وما أحلى اسمها — هي القيام بالواجبات الادبية على جهة الاعتياد والانتظام وهي تقتضي عناية الانسان وتعبه حتى ترسخ وتنتظم له كل الاحوال الفاضلة لتوافق أعماله القانون الادبي وتصفو له موارد الحياة من الاكدار اكدار الشهوات واللذات غير المنطبقة على مبدأ الخير ومطلوب الواجبات الادبية والحكمة العملية ، فكل ما نقوم به من الواجبات الادبية والخيرات الاجتماعية يعد لنا فضائل تشرف بها نفوسنا وتعلو بها على بني النوع كموبنا

وهذا القول في الفضيلة مبني على تعريف الفيلسوف ارسطو لها في أحد تعريفيه للفضيلة حيث قال « الفضيلة هي اعتياد الخير » لانه واضح ان وجود « سنونة » واحدة لايدل على وجود فصل الربيع كذلك ما لم يكن هناك اعتياد متكرر على الخيرات في أفعالنا فلن يكون منطبقاً على احدها اسم الفضيلة لكن قد اعترض على هذا التعريف للفضيلة لخير الفضيلة ذاتها ذلك ان الفضيلة هي التوجه بعزم ثابت وارادة صحيحة الى الافعال السامية واختيارها فهي أبداً لهذا مصدر للاحساسات الشريفة والعواطف والاعمال الكريمة المستأنفة المتجددة أما العادة فهي ما صدر عن غير قصد

ولا فكر من الافعال المتكررة في حين ان مطلوب الفضيلة هو القصد الادبي ذلك الذي يتحرى صاحبه ابداً عمل الخير عن فكر وعن روّية ، فالفضيلة اذاً اذا ما شملت الافعال الجميلة الاعتيادية فهي أيضاً ماينشد به أبداً عن فكر وعن روّية مستأنفة الرقي وتجويد الافعال .

ولقد اعترض على تعريفه الآخر للفضيلة الذي قال فيه أنها الحكمة وانها التزام حد الوسط بين الاطراف بان هناك من الامور والاحوال ما يقضي بانتهاج نهاية الحد ولا يعد الاعتدال فيه من الفضيلة وان جهاد النفس لبلوغ هذا الاعتدال والتزام حد الوسط لهو نفسه نهاية ما يبذله الانسان من نفسه من الجهد الجهيد لتذليل نفسه التي بين جنبيه فلهذا من حالتي تعريف ارسطو للفضيلة يعلم فضل تعريف سقراط وافلاطون حيث جعلاها علم يتعلم بالممارسة ونهج ينتهج بالاختيار ولهذا عرفها المصريون بتعريف جامع حيث جعلوها (بذل العزيمة الثابتة للارادة في الطاعة على نور وعن محبة ورغبة لما يأمر به العقل الرشيد) فهل يسعد الانسان الا اذا وفق لاختيار هذا النهج في الحياة بما يوافق العقل وحكم الوجدان ؟ وهل هناك شر على الانسان أكبر من اقتحام الرذائل والانغماس في الشرور وتجاهل أمر الواجبات والتلطخ بمفاسد الامور الاجتماعية من أي نوع كانت ومن أي طريق وجهت سهام غواياتها الصائبة ونصبت شراكها الصائدة ؟ لا ريب ان جهاد ذلك كله بالعقل والروّية قياماً بحق الواجبات الانسانية لهو الجهاد الاكبر ولا ظفر ولا فخر الا بالتحلي بحلى الفضيلة كما قال الشاعر الفرنسي (لا مارتين)

﴿ الفصل السادس ﴾

﴿ واجبات الانسان نحو ذاته ﴾

قسما الواجبات نحو النفس ـ ما يجب للبدن ـ العمل العمل ـ الرذائل من اردأ الشرور المعوقة ـ الامراض الادبية والتخلص من أسرها ـ مساوي أمور الحضارة الفاسدة ـ الخمر ـ قول لهانوتوفيها ـ الحشيش المورفين ـ الشهوات الفاسدة ـ كيف تحايل على تحويل الميول النفسية ـ الميسر وذيوله ـ البورصة ـ امر العيش ـ قتل النفس ـ التعلم والتثقف ـ شرف العقل في تربيته لالتماس الحقيقة وتجنب السفسطة ـ بالعلم تخلص من الصلف ويتعلم الحق ـ أهم ما تجب معرفته ـ الاعتدال في باب العلم ونشره ـ تربية الاحساسات والاذواق ـ تربية الارادة وتقوية الشجاعة الأدبية ـ احترام الذات وتحري مايوجب احترامها .

انا لنعلم جميعنا ان لذاتنا علينا حقوقا وأن في رقبتنا لانفسنا واجبات، وهاته الحقوق أو تلك الواجبات تقسم الى قسمين حقوق للبدن وحقوق للنفس ترجع كلها في الاستناد الى شرف قوى الانسان واذ كان الأمر كذلك فهي كما كانت سبباً للواجبات نحو بنى الجنس تكون كذلك وبالاولى من الواجبات في رقبة الانسان لذاته من حيث حفظ صحة بدنه وسلامة نفسه.

فواجب حفظ صحة البدن يقضي ادبياً واجتماعياً ان يحافظ المرء على سلامة جسمه بتناول الغذاء الجيد ولبس اللباس الحسن وتحري النظافة والحركة والرياضة وان يتجنب كل مامن شأنه ان يجلب عليه الضرر أو يعطل شأن تلك الآلة من جسمه الذي يعتمد عليه في هذه الحياة الدنيا حتى لا يصير عضواً عاطلا في جسم الهيئة أو انسانا مريضاً يتضرر منه ويتأذى

تلك اشياء حيوية قاطعة فيجب على الانسان بحق ان يجتهد ويدرأ عن نفسه شرورها في ذاته حباً بها وباستقلالها فيذبني لذلك ان يختار المرء

أولا « المهنة » الرابحة التي تناسبه ليكسب عيشه ومادة حياته منها ولا يصير عاطلا وعالة على الهيئة الاجتماعية ، ففي العمل والشغل ما دام شريفاً أعظم فائدة جوهرية للانسان سواء في بدنه أو في عقله أو نفسه وما علل البطالة والكسل والتسكع باقل ضرراً من شرور الرذائل واقتحام الشهوات والموبقات قال الكونت دوسجير « ان البطالة شر من الرذيلة بل هي ام الرذائل والشرور وهي مصدر اكثر الاختلال الذي يحصل في الممالك » ولهذا جاء في قول حكيم آخر « الكسل نوم لا رؤيا سارة فيه ولا مايجدد قوى الجسم أو ينشط الروح »

وليس من شر بعد البطالة والكسل أقبح من الانغماس في الرذائل والشهوات تلك التي تلازم أحوال التمدن وتمد من قشوره ومساويه الملازمة له، فالرجل الذي يدمن الخمر او يتعاطى الحشيش او يترامى على الشهوات او يضيع ماله في الميسر أو السرف والتبذير في زخارف الحياة ليس في حكم الآداب الصحيحة برجل الهيئة الاجتماعية الذي يرجى خيره بل هو على الضد من ذلك قد تكثر مساويه ومضاره وعدواه السامة ، فاذا كان من الضروري ان يبتعد الانسان عن ذوي الامراض المعدية الطبيعية تفاديا من خطر العدوى فبالاولى يجب ان يتجنب معاشرة ذوي الامراض الادبية اي ارباب المفاسد والغوايات والا وقع المرء في أمراضهم الضارة القبيحة والتى يقضي واجب الذات فى رقبة الانسان ان يبذل كل واقع في شرور هاتيك العلل والاسقام الاجتماعية جهده حتى يتخلص من اسرها مستعيناً بالارادة الحقة والعزيمة الصادقة للعقل الرشيد في الاقلاع عنها موبخاً نفسه

مشعراً وجدانه بان تلك المفاسد التي يقع فيها ليس لها في الحقيقة من فائدة البتة لا صحياً ولا أدبياً ولا مادياً وانما هي رذائل حكم الحس والمشاهد بضررها وشرها بدليل انها قد تنتهي غالباً بأن تعجل امر الحياة فضلا عما تنغص به عيش المرء وتسلبه هناءه الصحيح في ذاته وبين أهله وهيئته وتحط فوق ذلك بشرفه ، فكما ان علم الطب قد أنحى باللوم وانذر بالويل اولئك الذين يدمنون شرب الخمر أو تعاطي الحشيش واولئك الذين يتبعون الشهوات ويترامون على الموبقات فقد أنذر بالخراب كذلك علم الاقتصاد الاجتماعي اولئك الذين يندفعون في تيار المقامرات والمضاربات وكل أنواع الاسراف والتبذير في امور الحياة بما يهلك الحرث والنسل

فواجب الانسان نحو ذاته يقضي عليه لشرف نفسه وفائدة أهله ومصلحة هيئته أن لا يكون سكيراً ولا حشاشاً ولا محبا للفساد ولا مسرفا مبذراً لأن أدمان الخمر وكثرة معاقرتها يؤدي الى أقبح الحالات الاجتماعية واسوأ النتائج الصحية الموجبة للانحطاط وسقوط الهمة وسقم البدن والتعجيل آخراً بالعمر فضلا عن سلب الصفات الادبية الكريمة وفقدان العقول الرجيحة والشرف والمروءة الصحيحة عند اولئك السكيرين وكثرة حماقاتهم وجنونهم وكم من نساء أوقعتهم شهوات نفوسهم في الانزجاج في زمرة السكيرين بتشويق خلاعة حمقى شعراء السلف في تحسين امر الخمر او بغواية الاصحاب والاحباب فراحوا شهداء تلك المفسدة الاجتماعية التي حرمتها مع ذلك اكثر الشرائع وقامت في وجهها الآداب العمومية في الهيئآت المتمدنة الحالية بما أنشئ في انحاء العالم المتمدن في هذا العصر

من جمعيات (منع المسكرات) ومقاومتها جهد الاستطاعه قال العالم راينو قاضياً على حال السكيرين منبهاً على فضل اجتناب تعاطي الخمر (كم من مخازي وفصول هزء وهذيان بل كم من حالات جنون وبله تبدو لعين الناقد الناظر بشفقة وحنان الى حال عصابة السكيرين من أهل هذا العالم ، عصابة أولئك التعساء المجانين باختيارهم فالمرء الذي يحترم ذاته ويحب واجبه الانساني ويقدره قدره لن ينسى قط ما في طي ذلك من درس وموعظة فهو لذلك يطلب الى الطبيعة وحدها تلك الام المغذية لنا غذاءها الصحيح الشافي الذي يعين على تحمل وقر الحياة بلا ضعف ولا ضرر بل بما يمنح القوة والنشاط في الجسم والطيبة في النفس فما تظهر الخمر انها تعطيه الانسان تمنحه الطبيعة اياه على أحسن حال واتمه)

على ان مما يزيد الطين بلة في هذا العصر خصوصا ما يحصل من غش المشروبات الروحية وصبغها بالالوان وتسميتها بالاسماء المختلفة التى تسرق النفوس ولقد جاء فى مقال لمسيو هانوتو نشره قريباً في جريدة الجورنال الباريسية نوه فيه بما يجب على الحكومة من التداخل في امر المشروبات الروحية وان ابناء العصر من الاوربيين وان كانوا لا يشربون كابناء العصور المتقدمة لدرجة السكر لكن مضارها فيهم اسرق للنفوس وأضربها عما كانت عليه ايام اسلافهم لرداءة صنفها وكثرة غشها وطلب الى ابناء العصر المترقين فى الآداب ان يتغلبوا على تلك العادة من تعاطي الكحول ليتخلصوا من اوضاره ومضاره معاً

أما الحشيش — ولا ازيدك تعريفا بحاله في شرقنا عموما ومصرنا

خصوصا — فهو من اكبر الآفات على ذات الانسان بل هو شر من الخمر عليها لانه يبتدىء بالخمول ويوقع في القذارة والانحطاط والكسل والبلادة والحماقة وينتهي بالجنون كثيراً وتقارير مستشفى المجاذيب عندنا ناطقة بان نحو ثلاثة أرباع داخليها انما مصدر امراضهم العقلية ويا للأسف تلك الآفة المستحكمة في طبقاتنا النازلة خصوصا والتي هي اكبر مصائبنا الادبية ومسببات تأخر امتنا وكثرة سفاهة سفهائنا وبلاهة وحماقة عوامنا كما تحققه المشاهدات والاختبارات الظاهرة

وهناك شر آفة نفسية أيضا وهي « المورفين » والافيون ولا تقل بلواها في البشر عن الخمر والحشيش وإن كانت بلادنا قد يندر فيها الآن من يتعاطى الافيون القتال

واذا كانت للخمر والحشيش والمورفين هذه المضار الظاهرة بل السموم القتالة فلأقتحام الفساد تلك المضار الاخرى التي لا تقل عن اضرار الاولى والتي تعد الخمر والحشيش من اكبر رائديها وسائقيها، فالانسان يجب عليه أن يكون عفيفا قنوعا مالكا شهواته لا عبدها واسير غواياتها الفاسدة ونزعات شهواتها الباطلة جملة لان واجب حفظ صحة الذات وبقائها يقضي عليه بملازمة العفة والقناعة وان لا يكون رجل الشهوات والموبقات والا أردى بحياته الطيبة كما يردى بها رجل الخمر وعبد الحشيش والمورفين على نحو ما سلف ، ولقد يقال ان الشهوات منها ما هو طبيعي مفيد بل واجب سده والقيام به مما هو من جهة أخرى في مصلحة بقاء النوع وارتقاء الجمعيات البشرية — قلت هذه شهوات لها مبادئها الادبية الصحيحة وقيودها

الشرعية الاجتماعية الرجيحة مما لاغبار عليه وانما اللوم والتثريب موجه الى اتباع الشهوات الفاسدة ، الشهوات الشائنة المحرمة التي تفسد حال الاجتماع البشري وتؤدى الى أشأم النتائج فيه شخصياً وعمومياً فهي ثالبة الشرف ثالمة الصيت وتنتهي غالباً باكساب الجسم أحد الامراض القتالة والعلل التى لا يرجي شفاؤها فتم البلوى و يتناول السقم الذراري على حد قول ابي العلاء المعري

هذا ما جناه ابى علي وما جنيت على أحد

فتكون الجناية مضاعفة والوزر أمام الناموس الادبي والوجدان الانسانى والهيئة الاجتماعية عظيما كبيراً ، وهناك في مداواة حب الشهوات والجنوح اليها كثيرمن الوسائل المفيدة والعلاجات الناجعة بعد توسيط الارادة الصادقة فتستبدل من ثم ردى الشهوات بجميلها و يستعاض عن ثقيلها بخفيفها والعاقل من تحمل أخف الضررين ولهذا جاء في اقوال الفيلسوف روسو «انه لن يتغلب على الشهوات الا بمعارضتها بعضها ببعض» فاذا كان من عادتك و بعبارة أخرى من كبير غوايتك الميل الى قضاء سهراتك في أمكنة القصف واللهو ومعاقرة بنت الحان مع اخوان ذوي بهجة و «حظوظ» فاستبدل ذلك بغشيان اماكن التمثيل وحفلات الموسيقي أو اماكن المطالعة أو أندية الفنون الجميلة ، واذا كان من كبير شهواتك حب الاشتغال العقلى وكثرة الدرس والمطالعة فاستكثر من الرياضة في الغياض والرياض واستعمل الالعاب اللطيفة المسلية وزيارة المتاحف والحدائق وأنت يسري عنك ولا ريب داؤك وفاسد ميلك وشغف نفسك لان الاعتدال

في مثل هذه الاحوال أيضاً مطلوب والتوسط في كل شيء محبوب و قيد بشرطه الآنف في حد الفضيلة

ومن شر تلك الشهوات لعب « الميسر أو القمار » ذلك الذي وجد في المجتمعات البشرية من قديم الزمان وقد شبهه بعض العلماء في اضاعة الاموال على الناس « بهوة سحيقة لا قرار لها ولا حد » فالرجل الذي ينغمس في شر لعب القمار وآفة هذا الميسر مهما كان نوعه يكون فاقداً أبداً الحكمة وغير عامل بالشرائع ولا مصغ للوجدان ومحروم من الادب النفسي ، ان الانسان الذي يضيع ماله هباء منثوراً في القمار لهو المسلوب العقل الفاقد الاحساس والشعور وحسن الارادة والاذواق مهما كانت حيثيته الوجودية في هذا العالم وكثيرًا ما ينتهي حاله الى الفقر ويؤدي به الحال الى الانتحار واعدام نفسه تخلصاً مما أوقعته فيه شهوته الشيطانية بعد أن يكون قد اعدم ثروته وافقر عائلته وهي نتيجة غاية في الخساسة والدناءة وسفالة النفوس وانحطاطها ، وهناك ما يقرب من هذا القمار واعني به المضاربة تلك التى دخلت بلادنا وفشا فيها داؤها حديثا وكم سمعنا بما سحقت « المضاربات » في القطن أو الاوراق المالية من ظهور وأصابت من مقاتل عندنا لا لسبب آخر سوى غرور النفس وطمع الافئدة ولقد أحسنت الحكومة صنعاً فيما قررت مؤخراً وصادق عليه مؤتمر تنقيح القوانين للمحاكم المختلطة الدولي من جعل البورصة تحت رقابة الحكومة وشبه ادارتها والسماسرة تحت ملاحظتها .

وواجب الانسان نحو ذاته كما يقضي عليه بوقايتها من سيء الشهوات

والآفات الاجتماعيـة الدقيقة التي قد تسرق النفوس يقضي عليه من جهة أخرى بان يتطاب لها أحسن أنواع الغذاء واللباس والسكنى بنسبة حاله وان يراعى نظافة بدنه ولباسه ومنزله وان يتروض ويكثر من كل مايقو يه وينمي أجزاء جسمه حتى لا يقع في الاسقام والامراض وليس في هذا كله ما يوجب التأنق أو السرف والتبذير في المأكول والملبوس إذ أمثال هذه الامور وان صحبت أحوال الحضارة ورفاهيتها لكنها ليست لحسن حظ الانسانية مما يجعل ذلك المتنعم المتأنق في لباسه وفرشه ومأكله أسعد حالاً غالباً في صحته من ذلك الفقير أو المتوسط الذي يراعي شؤونه الحيوية بحسب قواعدها الطبيعية وعلى قدر حاله إن اضطراراً او اختياراً ، وإذا كان المـال قوة فمن الضروري لكل انسان يعرف واجبه نحو ذاته ان يدخر شيئاً منه للمستقبل على ان مما يؤسف عليه ان قومنا المصريين ليس فيهم هذه الملكة المفيدة ملكة الادخار الضرورية فمع تقدم البلاد المالى وعظم حركتها الاقتصادية ترى الفلاح متى باع محصوله لم يعمل غالباً الا حساب ما عليه من الاموال والديون والباقي كثيراً ما يبدده في مشترى « اكسية ومصوغات » له ولاهل منزله ، والصانع الفقير حاله اتعس من ذلك إذ انه يأخذ اجرته الضئيلة فينفقها كلها وغالباً يكون ذلك في « السخافات » ثم هو عند العوز تراه يرهن متاع بيته الحقير عند أولئك الناس الذين لا رحمة ولا شفقة ولا مراعاة للقوانين عندهم فيقرضونه المائة قرش بسعر خمسين او أكثر وهذا واضرابه الكثيرة من حالنا مما يخالف مبدأ الحياة الصحيحة و بعبارة أخرى واجب الانسان في هذا العصر نحو ذاته وما ينظر

فيه الى مصلحته التي تقضي عليه بحسن التدبير وعدم التبذير في أمر العيش حتى يكون هناك ولو الشيء القليل من المال مدخراً لوقت العوز وحين الحاجة.

وكما انه يطلب هذا من الانسان لبقاء ذاته وحفظ حياته الى أجله المحتوم فليس له لاي سبب كان ان «يقتل نفسه» تلك الحال المرضية السيئة من الانتحار التي توجد في افراد كثير من الامم الغربية عند اليأس من أمر الحياة لمرض أو فقر أو عشق تملك الفؤاد فان الانتحار أي اعدام الانسان نفسه ليس من حق الانسان نحو ذاته إذ لا يملكها بحقها إلا هيئته الاجتماعيـة ثم الله تعالى الذي اليه يرجع الامر كله .

*
* *

وهذا الواجب نحو الذات في الامور المادية للجسم يستلزم أيضاً تحسين أمر النفس وقوى العقل وتثقيفه بانواع العلوم والمعارف الضرورية حتى تجـد النفس أو الروح غذاءها الحق ولذاتها الصحيحة التي تتوق اليها بطبيعتها العاليـة لانا اذا اعتنينا بأمر البدن فذلك لأنه ظرف نفسنا وهذه يجب ان توفي حقوقها وتقوى ارادتها الرشيدة حتى تحـكم على سائر الشهوات البدنية حكمها الصحيح فتضحى خادمة محكومة للنفس والعقل لا متغلبة عاصية جامحة جموح الدواب

ولا مشاحة في ان العقل يتطلب في تربيته وتثقيفه عناية كبيرة هو خليق بها لشرفه وتشريفه لنا عن باقي جنس الحيوان ولانه مصدر صناعاتنا ومعارفنا وعلومنا وفنوننا مما هو سبب كل كمال وكل تمدن ورقيّ للانسان وجمعياته وحمايتهـم من العوادي والشرور فمن العقل ومعـلوماته تصـدر مسرات

حياتنا وحياة قلوبنا وشمم نفوسنا وتنقيبنا عن الحقيقة ونشدها على الدوام ، فالتعلم والدرس بصرف النظر عن تفصيل نتائجه الاجتماعية الاخرى هو الذي يمنحنا تلك المزية الكريمة وانه لهو العلاج الناجع والدواء الشافي المجهز المهيئ بين أيدينا في جميع الاحوال والظروف الممكنة في الحياة فيلزمنا أبداً ان نجتهد للظفر بالحقائق وتجنب الاغاليط والاوهام وتصحيحها والعدول عنها اذا أوقعتنا فيها المجريات

بماذا نحصل على امثال هذه النتائج والفوائد العظيمة من تربية عقولنا ؟ انّا نحصل على ذلك ولا ريب اولاً بمعرفة ذواتنا وقيمتها والتدرج من ثم في توسيط وجداننا المربى لاستكناه قابلياتنا وأذواقنا ومعارفنا وعلل أحكامنا وأسبابها وتصحيح اغلاطنا ، واول صورة من صور احترام الحقيقة التي نستفيدها انما تكون باخلاص لذاتنا فلا نعتقد البراءة من العيوب في نظرنا وان لانجعل تلك السفسطات والمغالطات والمكابرات التي تخرجنا عن حد القانون الادبي والشروط الادبية العامة مالكة نفوسنا متشربة بها خواطرنا انا بهذا الفحص والتدقيق في ذاتنا نجعل وجداناتنا وضمائرنا (طيبة) خيرة نقية وبعبارة أخرى حسنة الاحكام صائبة السهام وانا بهذا نحاشى نفوسنا الوقوع في الكبر والعناد والصلف تلك الخصال التي تصحب عادة الجهل ، فادعاء معرفة كل شيء وجهل كل شيء سيان في انهما علامة ضعف العقل او نقص تثقفه وتهذيبه ، وكل فكر مربى وذوق سليم يعرف الحق حقاً متى ما حكم به العقل وقال به واما ما فيه شكوك ورِيَبٌ من القضايا

والاراء فلن يحكم بها إلا بعد الفحص والتمحيص الدقيق مما هو نتيجة تربية العقل تربية صحيحة

ثم ان ثاني الامور التي تهمنا معرفتها مما نحصل عليه من تربية العقل على النمط الآنف — اذ مما قد أسيء فهمه انما هو اعتقاد انه يجب حشو العقل نظرياً بكل ما هو صعب أو بعيد منال الفائدة وقد لا تقضي به الضرورة العملية مما يمكن تسميته عند غير أهله (بالاسراف العلمي) مع اطالة زمن الدراسة فيه بلا جدوى ولا طائل يعود نفعه حقيقة علينا أو على غيرنا من ابناء الهيئة او ليكون لنا فيه الافتخار على الناس حتى يشار الى صاحبه بالبنان او يختال به باطلاً على الاقران — هو اولا معرفة ما به يتوصل الى تسهيل سبل الحياة الادبية على الانسان، هو كل ما يعد خيراً للعمل به وكل ما يعرف بانه شر لنجتنبه، هو القانون الادبي الذي نعرف به ما يوجب سعادة الحياة وشرفها في الهيئة وما يجلب الخزي والعار وانتقاص القدر فيها، هو أدب السلوك، هو آخراً معرفة الواجبات نحو الذات ونحو العالم باسره . هذا هو اول ما ينبغي القيام بمعرفته بعد تصحيح او تربية الوجدان لتصفو به موارد الحياة ومشاربها ثم يردف ذلك او يصحب بمعرفة شيء من الشريعة الوضعية لضرورته في معرفة العلائق والارتباطات التي نرتبط بها رسمياً مع بني هيئتنا ثم يأتي بعد ذلك دور آداب اللغة والتاريخ ثم المعارف الضرورية والفنون الجميلة والآداب المستظرفة فكل هذا بامتزاجه بعضه ببعض في ذاكرتنا مما يعطى عقولنا القوة ويمنحها الخير واللذة التي تفوق كل لذة غيرانه يجب على كل حال الاعتدال والتوسط في مدارسة العلم لرجل

الهيئة المترشح للمهن والصنائع العاملة في تقـدم الامة وكسب الثروة ففي الاكثار منه فضـلاً عن ملال النفوس وتعبها وكلال العقول ونصبها التعويق والتعطيل في امر المهن الضرورية فيجب ان يؤخذ في تربية العقول لرجل الامة بالمقدار المناسب وله بعد ذلك شأنه في كل أدوار حياته ، وهناك في أدب الذات أدب جليل وهو ان لا نضن بما نعرف على بني هيئتنا لان العلم ككل المكتشفات والمخترعات حتى يورث للامم نفعه ونخر لصاحبه يؤثر عنه ففي كتمانه فضـلا عن حرمان نفوس الامة منـه لتنتفع به خمول للنفوس الضانة به وأحسـنه ما أدى ببساطة وسهولة وجزالة مع الاخلاص والتفكيه حتى لا يكون ثم ملال ولا سآمة ولقد وجد في هذا العصر خير وسيلة لنشر العلم والآداب والمعارف اعنى الجرائد والمجلات وانتشار الطباعة

ومما يحسن التنبيه عليه في ختام هذا الفصـل من واجب الانسان نحو ذاته امر تربيـة الاحساسات الكريمة بالاعتـدال كما سلف في امر الشهوات الطبيعية من حيث المأكل والملبس الى غير ذلك ثم محبة الحقيقة والخير والفضيلة والجمال وكذا العفة والترفع والتصون وحسن الاختيار مع عدم الاسراف وذلك بزيارة المتاحف والغياض والرياض مما يغذى تلك الاحساسات وحضور الحفلات التمثيليـة والموسيقية والسياحة والرياضـة وتعشق بعض الاداب الجميلة فـكل هذا مفيد ولاريب في تربية الاذواق وبعبارة أخرى انه لا وسيلة اليها إلا به

وهناك واجب عظيم بالنظر لحق الذات وهو تربية الارادة الصحيحة وشجاعة النفس الادبية فى نفوسنا غير ان في هذه امور دقيقـة كما تقدم

فى تربيـة العقل ومزالق في التعنت والعناد وتصلب الرأي ينبغي كما سلف ان يلتفت اليها ليدرأ عن النفس عند ارادة تربية الارادة كل مالا يجعلها حازمة ثابتـة تتبع الحق وتقوله ولو على نفسها وليس أحسن في هذا من تربية ملكه الشجاعة الادبية في نفوسنا .

واحترام الذات والتزام كل مايوجب احترامها عند الغير باتباع احسن الآداب وانتهاج خير السبل في الامور الاجتماعيـة امر واجب في أدب المرء وواجبه نحو ذاته لان كل مايبدو منـه مشيناً له في كلامه او زيه او حركاته او مخالفة بنى جنسه اوخشونة طباعه او شراسة خلقه ينقص من قدره ويحط من منزلتـه بقـدر ما عنـده من تلك الرذائل مهما كانت حيثيته فالتخنث للرجال امر قبيح والسفاهة والوقاحة من شر ما جنت النفوس على ذواتها بها وحسن المعاشرة مما يجلب المحبة والاحترام في الهيئة وحسن الخلق فى ادب السلوك اعظم ما يأسر النفوس ويملك القلوب فاختره ولا تختارعليه .

﴿ الفصل السابع ﴾

(واجبات الزوجين)

أمر الزواج الطبيعي والشرعي – أمر الواحدة وتعدد الزوجات – الطلاق نظر الفلاسفة وغيرهم الى الزواج وحاله المحمودة – آداب الزوجين وواجباتهما الامانة – الثقة – الاحترام – التعاون والتساعد في الامور المعاشية – على الرجل ادارة الاعمال الجسمية الصعبة – حماية الزوجة والعائلة – سلطة الرجال – واجبات المرأة الخصيصة بها تدبير المنزل – الوداعة والطاعة .

انه لكي يحفظ نوع الانسان ويبقى وتعمر هذه الارض على اكمل وجه اختاره الخالق سبحانه وتعالى هدى الناس الى الزواج وان اختلفت كيفياته بحسب عادات الامم وتقاليد الشعوب منذ القدم والشرائع التي اتيحت لهم وعملوا بها في الشؤون الاجتماعية متدرجين في هذا الزواج من شأنه الطبيعي الى حالته الشرعية المفيدة الراقية ، ولست هنا في مقام تعداد فوائد الزواج ومنافعه في الهيئات الاجتماعية ولا أنا باحث في اختلافه عند الشعوب منذ ان تزوج « ابونا آدم امنا حواء » ذلك الزواج الطبيعي الشرعي البسيط الذي أمرهما الله به أو خلقهما من أجله لعمار الارض بنسلهما وارتبطا به ذلك الارتباط الذي جعلهما كأنهما انسان واحد ليصلح من شأنهما وشأن ذراريهما من بعدهما على ظهر هذه الكرة

كذلك لست بداخل في أمر المقارنة بين مختلف نظر الشرائع فى هذا الزواج من حيث الاقتصار على الواحدة او ذلك النظر البعيد في أباحة تعدد الزوجات بقيوده من القدرة أو امر الطلاق وعدمه أو ذلك الحال الذي بلغ اليه رأي بعض الغربيين لدرجة تقدم النساء في أمريكا طالبات

الرجوع الى ما يقرب من زواج « المتعة أو الزواج « التجريبي » لاختبار اخلاق الزوج قبل القيام بعقد الزواج الرسمي حتى لا تخله على زعمهن تلك الامور التي كثيراً ما تكدر صفاءه وتنتهي بالمقت والكراهة والافتراق والطلاق مما اوجدت له الشرائع الاوروبية الآن أصولا وإن خالفت التقاليد الدينية المسيحية ولكن أوجبتها الضرورة التي نظر اليها في الشريعة الاسلامية بالنظر الى شيوعها عند الامم والاقوام الشرقية العريقة في اختبار أحوال الاجتماع البشري وعلله وما ينتاب النفوس النزاعة

الزواج أمر ينظر اليه الفلاسفة الاخلاقيون بصفة كونه امراً طبيعياً من شأنه اقتران الجنسين الجنس القوي والجنس اللطيف وينظر اليه المتشرعون بصفته عقد مدني بين اثنين ، وينظر اليه اهل الاديان كسنة أو عمل مقدس ، ويراه الاجتماعيون والاقتصاديون شأناً انسانياً كريماً وحادثاً اجتماعياً عظيما من ورائه اكثار النسل وحفظ النوع وتوفير اسباب الراحة وجلب الهناء للعائلات والغبطة والسعادة بتنظيم وتدبير أمر البيوت

واذا كان الزواج بهذا القدر العظيم في نظر أرباب العلوم البشرية المختلفة فلهذا وجب أن تكون له آداب وأحوال جليلة من أهم ما ينبغي أن نكون عليه في حياتنا الادبية طلباً للسعادة فيها ، وهذه الآداب أو الواجبات الناتجة عن الزواج والمشروطة له إما عامة تعم الزوجين وتشمل القرينين معاً وإما خاصة أي تخص كل واحد منهما على حدة بإزاء الآخر في (شركتهما الادبية)

فالواجبات المشتركة العامة بينهما والمطلوبة من كليهما على حد سواء

من اهمها (الامانة) التي هي روح الزواج وعماده وأس السعادة النفسية والراحة العائلية لان عقد الزواج ما وُجِدَ ما أُحِلَّ به الا لصرف النفس وتوجيه العزم الى أمره الطبيعي بمقتضى القانون الادبي فكل خيانة تصدر من احد الزوجين تكون شر خروج على هذا القانون تفسد معه حال الزواج وحال الاجتماع ، فالزنى مفسدة اجتماعية ليس وراءه مفسدة ، مفسدة تحط في نظر القانون الادبي بالنفس وتفسد النسل وتشين حال الزناة وتحول الهناء والسعادة الى تعب ونصب وشقاء وتجعل آخراً امر العائلات والأسر على أشد وأقبح ما يكون من تنغيص العيش وتكدير صفاءه واوتباكه .

والامانة كما تطلب من الزوجين في العرض وعفة النفوس تطلب كذلك في كل الشؤون العائلية المطلوبة من الزوجين على حد سواء

ومن تلك الواجبات المشتركة « الثقة » وهي التي توجب ولا ريب راحة القلوب واطمئنان الخواطر وجلب أنواع المسرات في العائلة بما يفضي به الزوجان الى بعضهما والبعض من الشؤون ويئتمان بشخصيهما في كل الاعمال المطلوبة منهما ولا يكتمان بعضهما بعضاً حديثاً أو امراً هاما الا ما كان من مثل اسرار المهنة فالطبيب والقابلة مثلا لا ينبغي لهما ان يبوحا بما اودعا من سر لزوجيهما وقس على ذلك القضاة ونحوهم أما ما عدا هذا مما يوجب النفع أو يكون فيه الاسترشاد ولا يقضي بالضرر والتضرر فلا بأس به

ومن أعظم ما يكون في الباب مطارحة الافكار والاسترشاد والارشاد للمرأة خصوصاً فيما يفيدها في شؤونها وللرجل فيما قد يشجعه أو يؤاسيه

ويسليه في عمله وتعبه ونصبه لان عدم الاكتراث يوجب ضياع الثقة بل هو شر من ذلك لانه يجرح الاحساسات ويفضي الى البغضاء والكراهة وجملة القول انه يجب على الزوجين ان يجتهدا في جلب الثقة الى نفسيهما ويعطفا ويشفقا على بعضهما بعضا لما في ذلك من فائدة جلب الموده وصفاء القلوب المثمر أجل الثمر في ارتباطهما ذلك الارتباط الوثيق في الحياة

والثقة لا تمنع البتة ذلك الأمر المحبوب اعنى به « الاحترام » والتوقير بين الزوجين بعضهما لبعض بل هو على الضد من ذلك قد يزيد معها كما يزيد في المحبة والارتباط والالفة وليس هناك في الزواج اردأ مما هو شائع من الخصام والشتام والشجار وعدم التوقير للرجل أو احترام المرأة فان كل هذا ليس في شيء من الادب والكمال العائلي لانه إذا كان السباب والشجار في الحياة الاجتماعية الخارجية من أقبح ما يتصف به أمرؤ وتسترذل وتمقت من أجله أهل السفاهة والبذاءة فليس هو بالاولى الا من شر ما يجلب الشقاق والنفور وتنغيص العيش وجر البغضاء والاحتقار في العائلات التي قوامها الصفاء والراحة والهناء وهذه وسيلتها الاحترام وحسن الادب لعظم الارتباط ولان في كثرة الخصام واللجاج أقبح القدوة السيئة للذراري والاولاد وتعويد ألسنتهم البذاءة والسباب ولنا فيما نسمع ونشاهد من أطفال الطبقات النازلة من استعمال الفاظ السباب البذيئة والسفاهات القبيحة التي يسمعونها ولا ريب من ذويهم شر مثال في استحكام هذه العادات المسترذلة في عائلات جمهور سكان المدن عندنا فتجنب هذه الامور المستهجنة التي قد تثور ثائرتها لاتفه الاسباب ويؤجج نارها الجهل المستحكم فتقوم

حر بها بين الازواج من أهم الواجبات المفروضة على الزوجين في الهيئة الاجتماعية لفائدتهما وفائدة أولادهما وما التعاون على الاحترام والتزام خطة التوقير والتيقظ لعدم إسماع الاولاد الالفاظ القبيحة والكلمات البذيئة الا محمدة العائلات العصرية المتربية ومفخرة الامم المتأخرة المترقية في كل طبقاتها والا فشت العدوى وعمت البلوى كما نشاهده عندنا ونتأسف له ونتألم كلنا منه لشعورنا بضرره فينا من كل جانب

ومما هو مطلوب من تلكم الواجبات والآداب المتبادلة أي المتناولة لكل من الزوج والزوجة التعاون والتساعد في الامور المعاشية والشؤون الاجتماعية الحيوية بقدر الطاقة لانه وإن كانت امور النفقة البيتية من واجبات الزوج الا ان الادب والذوق العصري يقضي على الزوجة اذا كان لها ثم مندوحة من ذلك باعانة زوجها في تكثير وسائل المعيشة وتعزيز موارد الثروة عليهما إذ ذلك يعد اقتصادياً من كبير مصلحتهما وفائدة ذراريهما ما دام هنالك ذلك الارتباط الوثيق العرى والتساوي في أمر الاولاد ثم تلك المحبة وذلك الاخلاص المتبادل ، وليس الامر قاصراً على المسائل المالية بل التعاون والتساعد مطلوب أيضاً بينهما من الجانب الادبي والعقلي وليس أقبح مما تعودته النساء عندنا — ولا أقول لنقص عقلهن بل لرداءة تربيتهن — من عدم الاكتراث لتلك الامور او الافراط فيها لدرجة ترك الحبل على الغارب للازواج يتصرفون في شؤونهما كيف شاء وشاءت لهم الاهواء مما يجلب اعظم الضرر اذا كان الزوج سفيهاً أو طماعاً مختالاً فالمطلوب من المرأة العصرية ان تكون ذات شأن في النظر الى معيشة بيتها وتدبير ثروة

زوجها وثروتها معه وكم من امرأة في الغرب كانت أعظم معين لزوجها في ادارة أعماله المعاشية وتكوين ثروته العائلية لا بالدخول في دقائق مهنته او التصدي لامور حرفته بل بالامداد في الرأي والارشاد بالعقل والتيقظ والمراقبة وضبط الامور الحسابية لهما مما يحتاج ولا ريب في هذا العصر عصر الجهاد الحيوي الصحيح الى تربية الفتيات تربية تؤهلهن لتدبير امور الحياة الجوهرية كالفتيان سواء بسواء على أن فى صرف عقول الفتاة الى أمثال ذلك في التربية العامة ما يجعلها في الواقع غير مشتغلة ولا صارفة كل همها الى أمر الزينة والتبرج ومحبة الازياء الى درجة الافراط المزرى لأن من يصرف ذهنه الى ما يكسب المال والجاه والمحمدة في الحياة تنثني شهواته عن ذلك ويقل التفاته الى تلكم السفاسف والهذيانات فتى كان أم فتاة والخلاصة ان التعاون والتكاتف بين الزوجين في الشؤون الحيوية وأمورهما العامة مطلوب منهما جميعاً خصوصاً في هذا العصر لمصلحتهما الذاتية اجتماعياً على اكمل وجه تتطلبه الحياة

وانه لئن كان هذا التعاون مطلوباً أدبياً من الزوجين معاً في التساعد والتعاضد والامداد المادي والادبي في الامور المعاشية الا ان مما يقضي به واجب الادب أيضاً مراعاة لحق القوة هو أن يكون الرجل وحده المدبر لتلك الاعمال الخارجية المتصدر للشغل الظاهري فيها بنفسه لان من واجبات الزوج الخصيصة به والمبنية على مبدأ فضل الرجل في العمل وميزته في القوة الحسية والمعنوية ان صار في الحقيقة صاحب هذه المهمة على كل حال ما عدا الشؤون البيتية المتعلقة بالمرأة ربة المنزل ، فالرجل هو الذي عليه

السعي في ادارة الاعمال والاشغال وهي مسؤولة منه ملزمة به ، وعمل المرأة في المعاونة المطلوبة قاصر على المساعدة والارشاد والمراقبة الى اشباه ذلك فوق ما لها من وظيفتها البيتية فكأن المرأة تعمل في تلك الشؤون من وراء حجاب والرجل هو الذي عليه الظهور في ميدان الجهاد في الاعمال وادارة كبير الاشغال لجلده وصبره ، وليس هذا بالذي يجعل الرجل شبه « السيد المطلق » المتصرف في الشؤون كيفما شاء وشاء هواه بل هو فقط المدير « لتلك الشركة العائلية » التي ادارتها مسندة اليه بالاختيار ولكن للشريك الآخر اي المرأة عمله ووظيفته العظيمة من حيث ادارة البيت والاشراف فوق ذلك على المصلحة العامة المشتركة بينهما

ومن واجبات الزوج الخصيصة به حماية زوجته وحمى بيته من كل ما يؤذى او يضر بهما حساً ومعنىً ، فلضمان راحته وشرف عائلة ينبغي ان يكون الزوج المرشد الامين والناصح المخلص والمربى الكريم والحامى العظيم للحريم وهاته الحماية قد تقتضي بالنسبة لاحوال الاجتماع ليس فقط الذود عن المرأة وحياتها في ساعة الخطر مما صار قليلاً شأنه لكفالة النظام الاجتماعي لهما جميعاً به ولكنه يقتضي بالاكثر ذلك الامر الدقيق المعنوي من صيانتها من كل ما يثلم الصيت ويخدش الشرف فهو يجب عليه ان يحميها من الجهل اذا كانت جاهلة ، يحميها من الافكار النسائيه العاطلة التي تسرق طباعها وتختلس وجدانها مما قد يوقعها فيه إما حكم السن او البيئة او ضعف التربية وهو بذلك يكون حامى أثمن جوهرة نفيسة في قرينته أعنى الفضيلة وشرف النفس ورفعة القدر ، ثم هو يجب عليه من جهة

أخرى اذا كانت تسمح لها به قواها وملكاتها المتربية ان يشركها في أعماله وأشغاله وأرباحه غير مخصص بها من العمل الا اللطيف الخفيف غير فائته انه يعامل نفساً عزيزة عليه ولها ميولها ورغائبها وهاته الميول وتلك الرغائب ينبغى له في حمايته لامرأته ان يجتهد في جعلها على نظام وترتيب ذوق يناسب حالها ولانه بوجود ذلك التوافق في الاذواق تتم له السعادة التي تشاهد فى كرائم العائلات والبيوت المتربية

واهم الحقوق التي للرجل ترجع فى الغالب الى ما له من حق السلطة الزوجية تلك السلطة التي اكسبتها له يد الطبيعة بامتياز خلقه وقوة بنيته ثم عظم سعيه وكدحه ، على ان نساء الغرب الآن قد بدأن يطالبن مساواتهن بالرجال في الحقوق الوطنية بناء على ان هـذه الميزة في الجسم قد صارت لغواً حيال النظامات التي تقضي بالمساواة وكون الكفاءة الآن قد صارت مستندة على الامور المعنوية وهن — وعددهن نصف عدد الامم — قد يساوين فيها على بنوع ما الرجال على انهن لن ينلن كل بغيتهن في ذلك بل لن تزال السلطة والحقوق العامة من حق الرجال بحسب العرف والشرع (١) وانه للحق والصواب لاعتبارات دقيقه غير ان هذه السلطة التي للرجال لاتخولهم البتـة العبث بحقوق النساء ولا استعمالها قط كما كانت تستعمل قديماً سلطة الاسياد على الارقاء بل حقهم فيها تقيده الواجبات الكثيرة فلا ضرب ولا أذية ولا شتم ولا خشونة في المعاملة وانما

---

(١) نالت النساء في امريكا وبعض بلاد اوروبا هـذه الحقوق ولم تزل النساء في انكلترا يسعين لنوالها هناك اه مؤلف

هـذه السلطة الممنوحة للرجال على النساء تنحصر الآن أدبياً فقط في بذل العناية بكل لطف ولين في تمشية الامور بحسب الاصول المعهودة والمصلحة المطلوبة وبعبارة أخرى تنحصر في جعل المرأة تقوم بواجباتها خير قيام بالتي هي أحسن .

وواجبات المرأة الخصيصة بها — ومرجعها الى مبدأ كون المرأة ضعيفة وعرضة لامور الحمل والولادة — تنحصر في ملازمة البيت لانها لما يعتورها من الضعف من تلك الامور الطبيعية لا تتحمل طويل المشي او السعي ولا الاعمال الشاقة الصعبة عادة حيال وقر الحمل والولادة مما هو احد الاسباب العظيمة لعدم توالهن تلك الحقوق العامة — فكل هذا وأمثاله (وقد جعل مشاهير الكتاب في فرنسا الآن ينددون من أجله بالنظام الاجتماعي عندهم الذي اضطر كثيراً من النساء الى الاعمال الشاقة هناك حتى في حال الحمل وعقب الولادة مباشرة الامر الذي يخالف الرحمة والشفقة) جعل واجبها قاصراً في الغالب على ان تكون « ربة البيت » وجعل في عنقها واجباتها المشتقة من ذلك اي تدبير المنزل وادارة مهامه كلها وهو لعمري أحسن بل أليق عمل بالمرأة يجدر بها ان تحسن القيام به والزعامة فيه على أكمل وجه يناسب حال العائلة فالرجل عليه ان يسعى ويكسب وعلى المرأة ان تهيئ البيت بما يجلب لزوجها فيه الراحة والهناء لينشط عقله ويقوى بدنه على تحمل وقر الجهاد في اعماله الشاقة جهاداً في سبيل حياتهما

وتدبير المنزل عملية هامة في حد ذاتها وشأن دقيق لا قبل للرجل

به بل لا سبيل لان يتفرغ له او يقوم به كما تحسن القيام به النساء عادة ، واول ما يطلب فيه ان تكون المرأة « مدبرة » وهذا التدبير لا يقتضي فقط التوفير على الزوج او الاقتصاد فى المصرف بل هو يستلزم كذلك الترتيب والتنسيق والنظافة واللطافة الذوقية وحسن الادارة فى شؤون المنزل المعاشية مما يمكن تشبيه حال البيت معه بمملكة المرأة « ملكتها » وخليق بكل ملكة وسلطانة على عرشها ، ان تصرف كل حذق وظلها مهارة عقلية وأدبية ليسعد حال كل من تظله سماء المملكة وتغبط الرعية فى حالها ،

ومن أكرم تلك الواجبات الخصيصة بالزوجة « الوداعة » والطاعة لامر الزوج بلا خوف ولا رهبة وسماع كل أوامره ونصائحه وتنفيذها على اكمل وجه يرضاه وارشاده الى مواقع الخطأ منها بكل لطف فليكن للعائلات المصرية على اختلاف نحلها نصيب من تلكم الآداب فلقد بلغ سيل مساوي الامور العائلية عندنا الزبي وجاوز الحزام الطبيين .

« الفصل الثامن »

(واجبات القرابة والصداقة)

أسباب واجبات الابوين — تنمية قوى الاولاد — أدوار هذه الواجبات — القدوة الحسنة العملية — السلطة الابوية — لا ينبغي تفضيل بعض الاولاد على بعض — محبة الوالدين والواجبات نحوهما — فئات الواجبات التي على الاولاد واجبات القرابة والنسب — الصداقة — اختيار الاصدقاء — حقوق الصداقة وواجباتها .

ان واجبات الابوين لاولادهما آتية أولاً من تلك المسؤولية التي حملا وقرها في تخليف الاولاد واظهارهما الذرية الى عالم الوجود

وتحميلها اعباء الحياة وكل تكاليفها الشاقة واعطائها اكثر ما ورثا من صحة او سقم او صفات واخلاق حميدة كانت ام قبيحة ، ثم هي ترجع من جهة ثانية الى طول زمن الطفولة لتلك الاغراس الانسانية التي نغرسها بأيدينا وعظم مدة حداثة الآدميين وما تقتضي من الحضانة وتحتاج اليه من التربية الدقيقة الى ان يبلغ الولد سن الرشد والسعي والعمل الاستقلالي .

وأول مفروض من تلكم الواجبات على الوالدين — وقد القت يد العناية الصمدانية في قلب الوالدين أرق العواطف وأكمل أنواع الحنان مساعدة لهما في ذلك — انما هو القيام بتنمية جسم الولد وعقله وصحة بدنه وأدب نفسه الى ان يبلغ من العمر ما يؤهله لان يتولى شأن نفسه بنفسه في كل تلك الامور الحيوية الحسية والمعنوية

ولهذه الواجبات ثلاثة ادوار تزيد العناية عناية الابوين فيها وتختلف بحسب السن والاستعداد أي القابلية في الاولاد ، فالدور الاول دور الطفولة يجب ان تصرف العناية فيه الى تغذية الطفل على مقتضى أكمل القواعد المعهودة مما نرى فيه عندنا تسلط الكثير من الامور الخرافية تسلطاً يا له من تسلط مضر من حيث الرضاعة ولباس الاطفال وتدبير طعامهم وتنظيف أبدانهم وتطبيب اسقامهم ، وكم نشاهد كذلك من الاحوال الرديئة عند ما يأخذ عقل الطفل يتقدم في الادراك ولسانه يقدر ان ينطق ببعض الكلمات ويتلفظ ببعض الالفاظ

الدور الثاني دور الحداثة حيث يبتدئ الطفل تتربى فيه القوى والملكات ويأخذ عقله يفطن ويرسخ في ذهنه كل ما يربى عليه ويدرسه

في تعليمه ودراسته ثم ما يعلق بأخلاقه من حال بيئته الادبية ، وفي هذا الدور أمور كثيرة لدينا مهما أجدنا واتقنا حال التعليم والتربية المدرسية فلن تفيد كثيراً مادامت حال البيئة الادبية العائلية والاجتماعية عندنا فيها تلك المعائب الجمة الامر الذي يجب على الوالدين ان يحتاطوا له جهد الطاقة حتى تنصلح حال أولادهم أو تخف على الاقل وطأة تلك الامراض عنهم ولا تتأصل جراثيمها في نفوسهم قياماً بحق الواجبات الابوية في التربية على احسنها وانفعها للذرارى والامة التى تحمل في رقبتنا حقها فى ذلك

الدور الثالث دور الشباب وبلوغ سن الرشد والرجولة حيث يخف على نوع ما عبء تلك الشؤون عن كاهل الابوين ويكتفي فى امر التربية بالنصح والارشاد بالعقل والبرهان ويسعى لهم فى ايجاد المهن والمحترفات التي يؤهلهم لها ما حصلوه من اصول التربية العامة والفنون الخاصة للارتزاق بها على اكمل وجه واربحه يكسب المال والشرف والجاه ليقوموا خير قيام بمعيشة انفسهم مستقلين اومساعدين ابويهم كما تشرف في هذا الدور الفتيات اسم ابويهن في بيوتهن او بين عائلات ازواجهن، وعلى قدرالعناية بالغرس يجنى من الثمر الشهى أيتها الامهات لان للقدوة تأثيرها فاذا كان الابوان يحبان اولادهما حباً جماً فلا يعميهما هذا الحب ولايشغلنهما شاغله عن اعطاء اولادهما دروس الفضائل والعظات البالغات بالقدوة الحسنة العملية في المعاشرات والمحادثات العائلية فان هذا ليفضل فلسفة اعظم الحكماء واعلم العلماء في التربية التي تقدم اليهم على صفحات الكتب اوفيما يملي عليهم فى كراريس المدرسة

والسلطة الابوية على الاولاد هي كسلطة الرجال على النساء اى انها لا تخرج ولن تتعدى الحدود المقررة ادبياً وذوقياً في اصول الادب العصرى من حيث تجنب الخشونة والقسوة من مثل الشتم والضرب والفظاظة بل ينبغي ان تبني المعاملة اى ان يكون استعمال السلطة للتربية على حسب الاستعداد والقابلية فى السن بلطف ولين واستعمال العقوبات الخفيفة بحسب ما يتراآى من مثل التوبيخ والزجر او الحرمان من المكافآت العائلية او النصح والارشاد بالوسائل المشوقة والاقوال الكاشفة ثم القدوة الحسنة التي هي ام الباب ، وينبغي للوالدين ان تكون عنايتهما باولادهما على حد سواء بلا تفضيل بينهم في اي شيء اذ التفضيل هنا لا مسوغ له ولا فائدة منه سوى جلب الكراهة والبغضاء والتحاسد بين الاولاد ، وليس في شيء من ذلك التظاهر بالتفضيل المقصود به تحسين حال التربية وتشويق نفوس الاولاد وترغيبهم في المنافسة على الفضائل المطلوبة والشيم المرغوبة ولا سيما اذا كانوا احداثاً صغاراً .

ومحبة الاولاد للوالدين واحترامهم والقيام بكل الواجبات نحوهم كل هذا مبني على مبدأ الاعتراف بالجميل مكافأة لهذا الجميل من الحياة والتربية بما هو جدير به ، وفي الواقع فان كل شيء فى الولد مستفاد من ابويه فنعمة الحياة بكل ما استلزمت من خدمة وتعب وتربية وتثقيف وتطبيب وتعليم مهنة واكساب ثروة وشهرة وجاه كل هذا انما يرجع فضله على والدينا لاهتمامهما بشأننا وعنايتهما الكبرى بنا الى ان بلغنا مبلغ الرجال واستقللنا عنهما بأعمالنا ، فهذا كله ألا يعد القيام بمجازاته ديناً في رقبتنا نحن مدينون به

اليهما ؛ لا جرم انا ملزومون بوفاء هذا الدين المقدس ولن يكون الوفاء الا بالمحبة والبر والاحترام والتوقير للابوين والطاعة لأوامرهما والاعانة لهما مهما كان حالنا ، ولقد يقال ان كثيراً من الآباء والامهات قد يسيئون الى الابناء من حيث عدم تربيتهم او توريثهم الاسقام والامراض او الفقر والاضاعة الى اشباه ذلك فهل مثل هؤلاء ينبغي ايضاً ان يقوم اولادهم بحقوقهم الآنفة ؟ الجواب ان الحياة فى حد ذاتها نعمة عظيمة ومهما يكن الحال فان آباءنا قد خدمونا بها مهما كانت تكاليفها الشاقة فعلى كل حال لا ينبغي الا القيام بطاعة الوالدين واحترام مقامهما وانا بذلك لننتم ونسعد ادبياً ونكسب احترام المجتمع فوق ذلك .

وكما ان على الوالدين لاولادهم ثلاث فئات من الواجبات فكذلك على الاولاد لآبائهم مثلها بالنسبة الى ادوار التربية الثلاثة،فواجبات الدور الاول تحصر بطبعها فى الطاعة التامة التى يستلزمها بادئ ذى بدء ضعف الولد وقصر ادراكه ويقتضيها امر التربية والعناية بشأنه كله فهذه ينبغي ان لا يكون فيها سوى الطاعة والخضوع لأوامر الوالدين خضوعاً تاماً نرى ثماره اليانعة في حسن ما نجني من الفوائد عند اشتداد عودنا ونماء فرعنا والعكس بالعكس .

وتحصر واجبات الدور الثاني في الطاعة الاختيارية عن عقل وادراك لأوامر ونصائح الوالدين ومطالبهما منا ، ومبدأ هذا الدور من بدء تقدم القوى العاقلة والمدركة في الحدث ومعرفته لعبء المسئولية وحسن ما في الطاعة والوداعة وقبح ما يجر العناد والتصلب لا سيما وان اكثر ذلك انما

هو في فائدته ومصلحته من حيث التعليم والتربيـة المدرسية ، فيجب على الناشئ ان يجعـل افعاله كلها مبنيـة على ما يوافق رضا الوالدين وانشراح قلبيهما من سلوكه برضاه واختياره، بهذا السلوك عند النشء قياماً بالواجبات تنتظم لهم كل أحوالهم ويتربون تربية جيدة مبنية على كل امر حسن مرضي من التعود على الطاعة والعمـل والشغل بجد واجتهاد واخلاص فضلاً عن احراز الدرجات العاليـة من وراء ذلك في التعليم المدرسي والسلوك الحسن والسمعة الجيدة في الحياة العائلية .

أما واجبات الدور الثالث فهي ولا ريب واجبات عالية ، واجبات الشبان ذوي الاعمال والهم نحو آبائهم وأمهاتهم وهي تنحصر في الوداعة وتبادل الحب وسماع النصح والارشاد والتوقير والاحـترام لهم ثم تكون من جهة ثانية في البر والمساعدة بالمال اذا كان ثم حاجة أو العمل لمصلحتهم بما يجلب كل راحة وهناء وتشريف لهم في حال شيخوختهم جزاء وفاقاً لما قاموا به وباشروه بكل نشاط وحب في تربيتنا ونحن صـغار ، فكل شاب يوفق الى القيام بتلك الواجبات نحو والديه لهو الناجح وكل من يحرمها فليس له الى الفلاح في هـذا العالم غالباً من سبيل وكفى بالعقوق عقوق الوالدين خزيا وعاراً تحبط معه كل الاعمال .

ثم ان هنـاك في العالم تلك الارتباطات العائلية الاخرى من القرابة والنسب وهذه لها أيضاً في رقبة الانسان واجبات كواجبات الاخوة نحو بعضهم والبعض وكاحترام الاعمام والاخوال واعتبار أولادهم في درجة الاخوة ، وكالتأدب بأكمل الآداب مع الانسباء والاصهار ولعمر الحق ان

روح نظام العائلات وتماسك عصبياتها وراحتها في معاملاتها ليقضي بطبيعة الحال بمراعاة تلك الآداب ولا سيما بين الاخوة فالأخ الاكبر يجب ان يوقر ويحترم كالابوين ويسمع لقوله ونصحه اذا كان نصحه وارشاده حريا بذلك جديراً بأن يصغى اليه وهو عليه لكبر سنه ومقامه تلك الواجبات من الحب والعطف على اخوته الاصغر منه لانه بمنزلة أبيهم وكثيراً ما يقوم مقامه في تدبير شؤونهم ، ثم ان في وئام العائلات وعدم تنازعها وشقاقها الذى سببه الاعظم الجهل او التجاهل للآداب العائلية لاجل وأجمل ما يجلب الراحة والهناء في البيوت والهيئات الاجتماعية ولقد جاء في الحكمة الغربية « كل بيت يقسم على نفسه يسقط ناسه » وان الوطن او الهيئة الاجتماعية التي يقل فيها شقاق العائلات وتشاحنها القبيح الشائن لهي الهيئة الكاملة المتماسكة الراقية في سلم الانسانية ودرج الحضارة بالخطى الثابتة والعزم الشديد .

***

ثم أننا في الهيئة الاجتماعية لا نعيش فقط بعائلاتنا بل نعيش أيضاً بالعشرة والصداقة والمحبة الاخوية مع اناس آخرين من بني هيئتنا وان الصديق المخلص ليعد أحياناً أنفس ذخيرة لنا تنشد لنسامره ونطارحه الافكار والآراء التي نميل اليها ويميل اليها بحرية واخلاص وادب.

ولقد جعل المبدأ الادبي ان يكون شرف العواطف والمقاصد هو القانون او القاعدة التي يجب ان نبني عليها صداقاتنا واختيارنا للاصدقاء لان الصداقة التي تبنى على غير ما يناسب الاذواق السليمة وحسن الارادات

من حيث توافق الميول والترفع والتصون عن الشهوات الفاسدة والرذائل الشائنة ليست من أحوال الصداقة الصحيحة في شيء بل العداوة لتعد أحسن منها وافضل ثم ان أمثال هذه الصداقات قل ان تدوم لما يتناوب العقول من مختلف الافكار والآراء والمشارب فالصداقة التي تكون قاعدتها مثل المندامة على بنت الحان أو الميل الى مغازلة الغيد الحسان أو معاقرة حشيشة الدينار أو الاصطفاف حول مائدة لعب القمار فهذه المودات الخاسرة غير الرابحة العداوة خير منها لانها تنتهي غالباً باشد أحوال العداوات فضلاً عن كون المبدأ الادبي في اختيار الاصدقاء ممن لايكونون متلطخين بالرذيلة حتى لا تسرق أخلاقنا من أخلاقهم امر يقضي علينا بانتقائهم ممن حسنت بالطبع أخلاقهم وتهذبت نفوسهم وسمت أذواقهم واحساساتهم وعلت أفكارهم حتى يكون لنا ما نستفيد منه بصحبتهم ونقتبس من معلوماتهم ومطارحتهم الافكار مما ينفع كثيراً في مهام الحياة العملية وتجاريبها العديدة وبالجملة فانه يجب ان نختار الصاحب وننتقي الصديق على نحو ما قال فيثاغورث الحكيم « اختر لصحبتك من تراه أفضل الرجال » على انك اذا أحببت ان تصاحب الاخيار فابدأ أنت أولاً بان تتحلى بالاخلاق الفاضلة والطيور على أشكالها تقع

على انه مهما يكن من حال الصداقة والاصدقاء فان في عنق الاصدقاء واجبات جمة ولهم حقوق هامة من أولها الاخلاص في المودة والنصح للصديق في الزلة وارشاده الى محاسن الشيم وانتشاله من أوحال رديء العادات ومعرفة حق الصداقة معه في حال اعساره وفقره كما في حال غناه

ويسره ومساعدته ومعاونته على الخروج من أزمات الامور وشدائد الاحوال ومؤآساته وتعزيته في اشجانه واحزانه وبالجملة فانه ينبغي أن تكون الصداقة وكل مستلزاتها وتوابعها متبادلة بين الصديقين بلا تكلف ولا تصنع ولا مواربة بل على قاعدة الحب الاخوي والاخلاص والنصح والتعاون والادب واللطف والظرف وقل من يجري على هـذه القواعد ويجعلها نصب عينيه في صداقته ومعاشرته لاخوانه واترابه الا ويكون رجل العالم المتمدن وانسان عين الاصدقاء والاخوان ولقد قال لاروشفوقول في بعض حكمه « أنه لو أقصى أمر الصداقة والمودة من العالم لضعف شأن الهيئة الاجتماعية »

« الفصل التاسع »

(آداب الرؤساء والمرؤوسين)

حكمة تفاضل الاعمال ـ مسؤولية الرئيس العظيمة ـ أدب الرياسة ـ مسئلة الاجور والمرتبات ـ واجبات المرؤوسين وآدابهم ـ الطاعة ما يجب منها وما لا يجب ـ حكمة ذلك في شطر المسؤولية ـ المنفعة الذاتية وحكمها ـ آداب المهن الحرة .

لقد أقتضى نظام هذا العالم المحكم الصنع أن يكون أبناء الهيئآت الاجتماعية البشرية غير متساوين في الاعمال والارزاق ليصلح شأن الاجتماع وتبقى الحاجة ماسة ابداً الى العمل وهو روح العمران وقطب رحى الرقي الانساني ومن أهم مميزات هذا العمل مهما يكن من الاستقلال ان يكون فيه فاضل ومفضول ورئيس ومرؤوس فمن أجل ذلك وضع في الآداب

الاجتماعية واجبات على الرؤساء والمرؤوسين وحقوق لهم قبل بعضهم والبعض لينتظم بواسطة ذلك كله أمر العمل وأمر الحياة الاجتماعية بأكملها

وحقوق الرؤساء وواجباتهم أية كانت أنواع أعمالهم تنحصر الاولى منها في السلطة التي لهم على مرؤوسيهم والثانية في العطف والرفق على من تحت أيديهم من العمال لان السلطة هي أول حق لتمشية العمل المسند الى الرئيس وهي أمر شرعي ضروري لعظم المسؤولية الملقاة على عاتقه فيما يدير من عمل أو ادارة او تجارة فبكل هذا يسئل عنه الرئيس وعما فيه من رؤوس الاموال اكثر مما يسئل عنه من تحت يده من العمال والمرؤوسين فلهذا وجبت عليهم الطاعة له والانقياد وحقت له الرياسة والزعامة عليهم وهذه السلطة يخلق بكل مع ذلك أن يفهم انها أدبية اي لا ينبغي أن تلبس ثوب الخشونة والشدة وبالتالي أن لاتحول الى ما يوجب هضم حقوق المرؤوسين او ان تنقص من شأنهم الادبي الامر الذي يعود باكبر الضرر على العمل وعلى الرئيس فاذا ساءت رياسته تحول امر الطاعة بلا ريب الى كراهته او عصيانه او عدم حسن القيام بالاعمال ، واذا حسنت اي جرت على الاصول المرعية وحسن المعاملة استفاد بقدر ذلك في شأنه كله معهم وكان ذلك كأعظم ضمان للنجاح فمن ثم كان من أوجب الواجبات على الرئيس نحو مرؤوسيه فيما يقوم به قبلهم من الزعامة انما هو الرعاية لهم والالتفات الى ما يحببهم في العمل واتقانه ويبث في نفوسهم روح الجد والاجتهاد والفضيلة والتنوير في العمل بالقدوة الحسنة والحنكة وارشادهم بالتي هي أحسن حتى يكتسب امتنانهم وشكرهم وكبير احترامهم وطاعتهم له عن ضمائر نقية ونيات

خالصة ومحبة لما هم بصدده من العمل

ومما يجب القيام به هنا والعناية بشأنه مسئلة الجزاء المالي على الاعمال من الاجور والمرتبات الخ لانه لما كان تبادل الاعمال داخلا في عقود المقاولات بشروطها الادبية فلا جرم انه ان لم يوف العامل حقه من الجزاء والمكافأة قصر بقدر ذلك ونقص فيه كل شأنه وساء العمل ذاته فالذي يجب على الرؤساء هو العناية دائما بامر اجور العمال ومرتبات المستخدمين وصرفها بأوقاتها وحث العمال على حب الاقتصاد والتدبير ثم ايجاد الوسائل المشوقة المرغبة لهم في التوفير وصرف ساعات الفراغ وايام العطلة في كل ما يعود عليهم بالراحة والهناء فضلاً عن مكافأة ذوى النشاط والمهارة منهم لاستنهاض الهمم وايجاد الاجتهاد في النفوس في تأدية العمل بالاتقان الذى هو رأسه ولا ريب انه يخلق بالرئيس ان يكون ايضاً عطوفا شفوقا فلا يكلف النفوس ما لا تطيق ولا يكثر الا بالقدر اللازم من ساعات العمل على من تحت يديه من العمال والمرؤوسين بحق الوصاية والرعاية الابوية التى له عليهم في معايشهم واعمالهم وكل مهامهم الحيوية الحاضرة منها وما يحتاج اليه الامر فى المستقبل وما استعبد الانسان غير الاحسان

***

تلك هي حقوق ذوى الرياسة في الاعمال وما فى رقابهم من الواجبات نحو مرؤوسيهم ، واما واجبات وحقوق المرؤوسين فقد لوحظ ولا ريب مما تقدم بيانه انها تنحصر بالاكثر فى الطاعة والاخلاص والاحترام للرؤساء

لانه يجب قبل كل شيء على المرؤوس ان يكون مطيعاً موقراً مخلصاً في عمله لمن يتولى الرياسة عليه في الاعمال المطلوبة منه فيما يسعى اليه بها لمعاشه وهذا يكون من أهم مصلحته الذاتية في الحياة لانه بالطاعة والوداعة يكتسب انتظام الشغل وتجويد العمل وبالاحترام للرئيس يحب الرئيس العامل وبالاخلاص تكتسب ثقته وليس في هذا شيء غير لازم في الجهاد على الحياة بل يمكن القول بان ضد هذه الصفات قد يضر ويضيق حظيرة الاعمال في وجوه ذوى المهن والمحترفات المختلفة فروح العمل الطاعة ونجاحه في احترام الرؤساء وكثرة الربح نتيجة النشاط والاتقان والاخلاص.

ثم انه ما دامت الامور المطلوب فيها الطاعة للرئيس مما يدخل على نوع ما فى دائرة العمل الذي يكون المرء بصدده وانجاحه تحت دائرة النظام الشريف فالطاعة واجبة أدبياً لكن اذا كان هناك ما يخالف أحد موجبيها السالفين فلا طاعة اذن فيما اذا كان يطلب من العامل عملاً مخلاً بشرفه أو شرف صناعته أو فيه خيانة او هضماً لحقوق الغير

ومبدأ هذا اننا بالنظر الى النظام الاجتماعي والادب الانساني مشتركون في المسؤولية عن الاعمال التي تؤدى على أيدينا مهما قلت تلك المسؤولية او بعدت عنا بواسطة اسناد الرياسة الى الغير فكل مرؤوس وان يكن يعلم انه مرؤوس لكنه يعلم بل يجب عليه ان يعلم حقه من الشركة في العمل المسند اليه وقد القيت عليه مسؤوليته او تناولته بقدر حصته في العمل مع رئيسه فاذا عمل بما يخالف شعوره بذلك سواء بالنظر الى اهماله او خيانته مع غيره فيه فلا ريب انتقص شأنه وناله منه ما يستحق من حرمان او

قصاص او فقدان ثقة فكانت العاقبة على كل حال وبالاً عليه فمن ثم كان من أهم واجبات العامل في عمله النشاط والاخلاص و « اعطاء الصناعة حقها » وعدم الخيانة في عمله لانه عهد في رقبته تشعر به قبل كل انسان ذمته وروح صناعته .

والمنفعة الذاتية هي التي تحتم على ذوى الاعمال تطلب الصناع الماهرين الامناء وهؤلاء لاحتياجهم في أمر المعاش الى رؤوس أموالهم من تلك المهن والصناعات لكسب هذا العيش والتماس الارزاق من أشرف وجوهها بواسطتها لذلك لزمهم ان يراعوا أدب « حسن التعامل » فاذا كان الانسان رئيسا في العمل وجب عليه ان يراعي أدب الرياسة وواجباتها واذا كان مرؤوساً فشأن المرؤوس بيّنٌ فيما قد بين آنفاً والنجاح مقرون لكل بالتمسك بادب مهنته

***

وليس هذا الادب قاصراً على اصحاب الحرف اليدوية والاعمال التجارية والوظائف الحكومية بل هو عام شامل يتناول من وجه اسمى جميع اصحاب المهن والصناعات الحرة كالمعلمين والاطباء والمحامين الخ وان تغيرت على نوع ما فروع الآداب والواجبات المطلوبة منهم ، فالاساتذة والمعلمون يطلب منهم فوق معرفة ما هم بصدده نظرياً من الفنون التي يعلمونها ما يطلب منهم من الرفق والهوادة الموجبة لطاعة طاعة المتعلم وحسن انتفاعه على اكمل الوجوه والاحوال المتبعة في فن التربية ، ويدخل فى طائفة المعلمين الصحافيون والكتاب ويطلب منهم ان يخلصوا في الارشاد

وافادة الحقائق والوضوح والصراحة فى الاقوال وتجنب المكابرة في الحق واستعمال السفسطة والا نبذوا وضرب بأقوالهم وسفسطاتهم عرض الحائط

والمحامي والطبيب لا يكسبهما ثقة الناس وارتياحهم اليهما سوى مراعاة أدب الصناعة والامانة والمهارة فأى طبيب وأى محام يريد النجاح الصحيح لابد له من التأدب في صناعته والاخلاص في عمله والامانة في معاملته وان من يتصف بذلك ويشتهر به بين الناس لهو الناجح الظافر ببغيته المحسن في صناعته وان شوهد ظهور غيره وتفوّقه عليه بالنظر الى سرعة ظهور ذوى الجرأة والاقدام وما أجلها من صفات لازمة تثمر الفلاح متى ما كانت مقرونة بالتضلع والمهارة ثم ما هو أشرف منها من التحلى بالامانة والاخلاص والادب في الصناعة لفائدة الصناعة

﴿ الفصل العاشر ﴾

(العدالة)

القسم الاول

(احترام الحياة والحرية والصيت)

مبدأ العدالة الاجتماعية — احترام الانسان في اموره الحسية والمعنوية — شأن الحياة — في مواقف الدفاع والحروب — ما أقبح عادة الاخذ بالثأر — الامور الوحشية المشاهدة في الانتقامات — حالة رعاع المدن عندنا — امر الحروب — احترام حرية الغير — الرق — الخدمة الالزامية — الحرية العصرية — حرية العمل الرفق باصاغر العمال — احترام الانسان في شرفه وصيته — رذائل الباب — السباب — الغيبة والنميمة — السعاية والوشاية.

الانسان مدني بالطبع وهذه الحال او تلك الصفة له تقتضى على ما شرحه

الفلاسفة اختلاطه ببني جنسه ومعاملتهم معاملة تبني على العقل والحق المؤسس على الادب وهذا هو مبدأ العدالة الادبية التي هي الاصل لفرع النظام العملي وكل الشرائع الوضعية الجارية .

واهم واجب ادبي اجتماعي يقضي به النظام نظام الحياة في العالم بحسب مبدأ هـذه العدالة انما هو احترام الانسان بان لا نعمل عملاً يمس أى شخص كان من بني نوعنا بأية اذية حساً ومعنى وانه لواجب ادبي في رقبة كل انسان عاقل تدور على محوره العدالة الانسانية ادبياً وشرعياً وهو يتناول بادئ بدء احترام الانسان في حياته وحريته وشرفه وصيته ثم ثانيا احترام الانسان في فكره وعقيدته وملكيته والوفاء له بالعهود ثم انصافه ومكافأته على ما استحق بجدارته

*
* *

فاحترام الانسان في « حياته » أهم ما في الباب لان الحياة محرم اعدامها فالله تعالى هو الذى وهبها وهو وحده الذى يسلبها الاجساد و كل الشرائع تمنع قتل النفوس تبعا للمبدأ الادبي الذى عليه أكثر الشعوب لان الحياة من أجل النعم وكل ذى حياة فيه جانبه النفعي للحياة الاجتماعية مهما كان حاله ، فالقتل واعدام النفوس جريمة هي فوق الجرائم في نظر الاديان والآداب والشرائع الوضعية مهما كانت اسبابه ودواعيه ومهما كانت كيفياته والامور المؤدية اليه فالذى يقتل عن عمد قاتل والذى يضرب انساناً ضربا مبرحا وحشياً يقضي على حياته قاتل والذى يسق انسانا سما قاتل ما دام هناك القصد والتصميم السيئ أو القسوة الشديدة ويدخل

في باب الاضرار بالحياة أمور التعذيب والارهاق وشدة الضغط على النفوس الى اشباه ذلك مما جعلت الشرائع في جميع الاقطار المتمدنة امره ممنوعا على الافراد والقصاص فيه موكولا الى الحكومة وحدها التي تمثل حق الهيئة الاجتماعية في هيئتها القضائية

والقتل والضرب وان كانا ممنوعين منعاً باتاً لكن منهما ما قد يجوز على كره من شريعة الآداب في مواقف من مثل الدفاع عن النفس وفي الحروب والمبارزات ، على ان من هـذه أيضا ما قد يمكن تجنبه وتلافيه احتراما للحياة الآدمية وكرامة للنفس البشرية لأنا لو نظرنا الى الدفاع عن النفس بالنسبة الى الاحوال الاجتماعية الراقية ألفينا هـذا المبدأ الكريم يسل سلاحه في وجه كل امرئ يزعه ويردعه وهو « ان لا نفعل ما يؤذي أي انسان فنسلم من أذاه في ذوده عن نفسه » فاذا تجرأ انسان على أذى انسان كان الظالم لنفسه أولاً وآخراً وقلت مسؤولية المعتدى عليه فيما يقوم به من الدفاع عن نفسه حيال ذلك المعتدي الظالم الذي يخسر بمقدار ما يستفيد خصمه في أعين الهيئة ، فواجب احترام الذات والحياة يقضي علينا بان لا نفعل بانسان شراً يكون من حقه فضلاً عن حق الهيئة قصاصنا عليه وتأديبنا من اجله تأديباً قد يثلم الشرف في الحياة كلها .

وشر ما منيت به الهيئات الشرقية بحسب التقاليد الموروثة عن الجاهلية الاولى أمر « الاخذ بالثأر » لانه لن يكون غالباً الا كتلك الحلقة المفرغة فلا ينتهي من شره وما هو في الواقع الا التوحش والهمجية مجسمة في صورة حق مما تبرأ منه الانسانية والآداب العصرية سواء كان من حيث قيام

القرى تتشاجر « بالنبابيت » في تافه الخصومات والضغائن الفاسدة أو من حيث مسئلة انتقام الافراد من الافراد أخذاً بالثأر عن الاباء والجدود ممن قتلهم أو من ذريتهم لان ولاية الدم وأمر القصاص قد صارا موكولين الى الهيئة القضائية الجنائية من الحكومة بمقتضى نظامات وقوانين عادلة فليس من العدل ولا من الحق اذن خصوصاً في مثل أحوالنا الراهنة وللقانون فيها سطوته وللنظام الجنائي هيبته بل سيفه المسلول فوق الرؤوس ان نتربص وننتقم بالقتل أو الضرب والاذية الى اشباه ذلك من انسان مما منيت به هيئاتنا الشرقية عموماً والمصرية منها خصوصاً ولقد يسوق بنا هذا الحديث الى ذكر ما رزئت به جميتنا المصرية من غريب امور الانتقام من الاعتداء والتشفي من الاخصام بما قد يضر بالشرف والسمعة بل الحياة نفسها من « السطو » و « تسميم المواشي » و « تقليع المزروعات » و « نصب شراك التزوير والدعاوى الكاذبة » الى غير ذلك مما لا يتصور انها تصدر من فلاحنا المصرى ذلك الحمل الوديع بل رجل العمل النشيط ولكن يالله من تسلط الجهل والعادات القبيحة ، فكل هذه الامور واضرابها تخالف بحسب مبادئ الحياة الادبية العصرية لمبدأ العدالة الانسانية على خط مستقيم بل ليس هو في الواقع الا الظلم والافساد في الارض والشر كل الشر ولقد يلحق بهذه الشرور لنا مما يخالف ليس فقط مبدأ العدالة ولكن الاذواق السليمة نفسها امر « المصبجية » في المدن عندنا مما لا نعرف له معنى ولا هو من الدفاع الشريف فى شيء وانما يجريه من لا خلاق لهم من غوغاء المدن إما لمجرد العادة او بقصد النشل وسلب

الناس ولا يمكن البتة ان تنطبق عليـه حال المبارزة عند الاوروبين وهي التي قد بدأ القوم يعدونها من بقايا الهمجية ولا يعتبر الاقدام عليها عنـدهم حتى للدفاع عن الشرف من مبدأ الآداب الراقية فكيف نعـد نحن تمديات طغامنا على الناس بازاء مطلوب ذلك المبدأ ؟ لا ريب انا لنخجل منه وراه التوحش بل الفضيحة التي ليس وراءها فضيحة

أما الحروب فلئن كان قتل النفوس فيها جائزاً واعدام الارواح واهراق الدماء أمراً شائعاً بموجب قوانين لهـا وأصول تمنع « التمثيل » اي التمثيل في القتل وتحرم قتل الاعزل أو من سلم سلاحه وتتبع في امر الجرحى والاسرى آدابا جليلة الا انا قد اضحينا في هذه العصور امام آراء اجتماعية وادبية تقضى على الحروب وشرورها وتعدها من الامور الوحشية مهما كانت دواعيها واسباب اتقاد سعيرها وهـذه الآراء والافكار اكثرها لجماعة الاشتراكين الذين عمت مذاهبهم كثيراً من البـلدان الاوروبية ومهما يكن الحال فان مبدأ جواز الحرب ما زال له الصول والطول في كينونة الممالك والموازنات الدولية التي تقتضيها بقيودها واصولها الصحيحة ولـكن انى هي !

والخلاصة ان امر اعدام الحياة الانسانية او مس الانسان بسوء في بدنه ونفسه امر محرم والقصاص فيه موكول الى القانون العـادل وليس لامرئ الا فى احوال الدفاع الشريف عن النفس وما أشبه ذلك حق مقابلة العدوان بالعدوان وهذه قل ان تطرأ على انسان عائش فى مجتمع سمت مدارك افراده وحسنت نظاماتهم وتشربت نفوسهم فوق ذلك

بالآداب الجميلة فعاشوا عيشة السعداء وتعاملوا فيما بينهم معاملة اخوان الصفاء

* * *

اما احترام حرية الانسان فلان الادب في باب العدالة كما قد يحتم علينا احترام الانسان في حياته فهو يفرض علينا كذلك احترامه في حريته وان يتمتع كل امرئ بهذه الحرية كيف شاء في ذاته وارادته على ما سبق في فصل الحرية حرية الارادة التي هي احدى اساسات الادب النفسي والتي هي على نوع ما مملوءة لدى اصحابها بالتكاليف والقيود والمجاهدات النفسانية وهي ولا ريب يلزم لها تلك الارادة القوية لتختارها ولا تختار عليها لانها مهما سميت قيوداً او تكاليف فانها عائدة النفع على الذات، على تلك الحرية العملية التي نحن بصدد ما يناقضها هنا بالنظر الى الاعمال البشرية

واول ما يتبادر الى الاذهان من موانع تلك الحرية العملية الشخصية «الرق» فان الرقيق لا ارادة له غير ارادة سيده فلهذا كان أمر حرية العمل بالنسبة الى الرقيق كلا حرية، وحيث قد مضى زمان الرق والاسترقاق وقضت المبادئ العصرية على امره فلا داعي اذن للدخول في الكلام في أدب العدالة في المعاملة بالنسبة الى الرقيق أو ان نبين ما كان للرق والرقيق من فوائد أو مضار على بني الانسان في تدرجهم في سلم الحضارة ومدارج الرقي الى ان جاء أو ان الغائه بطبيعة الاحوال التمدنية وشعور النفوس باستهجان أمره

وكذلك لنترك أمر «الخدمة الالزامية» التي كانت في العصور القديمة

والقرون الوسطى شائعة في أوروبا وفي الشرق أيضا من حيث ان المقاطعات والقرى اذا كانت أراضيها ملكا لاحد الاعيان فكان كل سكانها خولا وخدما لهذا السيد يتصرف فيهم وفي أعمالهم كيف شاء وشاءت اهواؤه او مصلحة مقاطعته ونظامها الاقطاعي مما ترجع أصوله في أصول الاجتماع البشرى في الغالب الى احتماء الضعيف من أهل القرى بالاقوياء من ذوي السلطة والعصبية فى أمور المعاش والدفاع عن الحياة والحياض القومية ولقد كان لهذا النظام الاقطاعي أيضا فوائده فى ارتقاء العمران الانساني وتنظيم حال الجمعيات البشرية ولكنه اضحى الآن ضاراً بالنسبة الى ما يطلبه روح الترقي العصرى من الديمقراطية المعتدلة أى المؤسسة على المبادئ الاقتصادية الحديثة ونظامها المتحور لفائدة الايدى العاملة وما نالت من مقام في الهيئة بحسب القانون

إنما نرجع فيما تتطلبه العدالة من الحرية الى أمرنا العصري الى تلك المبادئ الاجتماعية التي تمنح الانسان الحرية بشروطها بان يتصرف بعمله في شأنه وأمر معاشه خصوصاً كيف شاء وشاءت مصلحته مما هو داعية كل رقي ووسيلة كل خير ذاتي وعمومي فواجب الادب العصري يقضي على كل انسان عدلاً وادباً ان لا يمنع انساناً حقه من استعمال حريته والتمتع بها في تصرفاته بقدر حاله في تدبير شأنه على الوجه الذي يراه موافقاً لمصلحته وهاته المصلحة قاضية بطبعها علينا بموجب قاعدة ضرورة العمل للعيش والمبادلة به بان ننتفع في مهامنا بأعمال الغير بطريق المقايضة والمبادلة بأعمالنا والتعارض فيها وفاق آداب ذلك وقواعده واصطلاحاته فحق العمل

هو شطر الحرية وكلٌ حرٌ في ان يقبل ما يراه مناسباً لمصلحته او يرفض مايراه غير موافق له سواء لسوء معاملة او قلة مكافأة واجر وانّا بذلك لا سبيل لنا للضغط على حرية انسان فنكرهه على ان يعمل لنا عملاً ما لم يكن برضاه واختياره ووفاق مصلحته إذ هذا حق له تقضى به العدالة تلك التي يرينا أدبها من جهة أخرى انسانية شريفة ان العبث بالسلطة من حيث الضغط على حرية الاطفال القصر أو تكليفهم ما لا يطيقون سواء من جانب الاقارب أو المعلمين او مدراء الاعمال الذين قد يكون تحت أيديهم احداث أو نساء ضعيفات أو اناس جهلاء (كالذي سُمِعَ به وبلغت شكايته البرلمان البريطانى من حيث تشغيل الاحداث فى وابورات الحليج بجهة المنصورة والفت اليه الانظار المؤيد عندنا) فيعبثون بحريتهم لضعفهم وجهلهم لخلو قلوب هؤلاء المدراء واصحاب الاعمال من الشفقة والرحمة فيستخدمون أولئك الضعفاء بالترغيب او الارهاب في الاعمال الشاقة او الى ساعات طويلة لدرجة تضنى اجسامهم وتنهك قواهم وتضعف صحتهم فهذا كله ينافي مبدأ العدالة وروح الانسانية التي تعده جناية عليها وهي لعمر ابيك لا يسعد اهلها الا إذا ادرك كل فرد من افراد هيئاتها ان ما تسعد به الهيئة في مجموع افرادها يسعد به هو ايضاً وان كل ما يضنيها ويمتص دماءها وينهك قواها يعود ضرره عليه ضمناً لان الهيئة الاجتماعية جسم يحتاج الى موازنة بين اعضائه ليصح وتنمو كل هذه الاعضاء فاذا ضعف عضو منها ضعف الى جانبه اعضاء كثيرة فلهذا قام في مبدأ العدالة الادبية حماية الضعيف في العمل من القوى حتى لا يخسر كلاهما .

أما احترام الانسان في شرفه وسمعته فلا ريب ان احترام بني نوعنا وتوقير أبناء هيئتنا من اجل المميزات وا كمل العدالات ولا شيء يوجب النقص سوى انتقاص اقدار الناس والاستهزاء بأمرهم واحتقار شأنهم مما يدل على نقص الشرف النفسي والمروءة الذاتية أوقلة الادب وعدم توفر أصوله الصحيحة من النفوس وهذا الحال من توقير بني الجنس واحترام الناس وتوقيرهم خصيص بالانسان ، خصيص على اكمله وارقاه بأبناء الهيئات الراقية في الشعور الادبي والاحساسات الآتية عن كمال التربية ومعرفة الواجبات وما يشرف النفوس منها ويعلي شأنها ويسمو بها ويجعلها محترمة لذاتها محترمة لغيرها معطية كلاً ما يستحقه معاملة كل انسان بما يكسب رضاه ويرتاح له خاطره وينشرح له صدره بقدر حاله فالانسان وان بلغ في الحياة والعلم مبلغاً عظيماً ومُنِيَ مع ذلك بفقدان هذه الخلة من احترام شرف النفس وتشريفها باحترام الغير وحسن التلطف والتعطف كان في نظر الخلق غير شريف العمل وازدرى شأنه ونبذ نبذ النواة مهما كان حاله لان الحكمة او المثل الغربي يقول « انه لاينبغي تشريف من لاشرف له »

ولقد يقتضي هذا المبدأ من احترام الشرف وصيت بني الجنس وبعبارة أخرى احترام افراد الهيئة معاشرينا ومخالطينا تجنب كل فعل وكل قول يكون من شأنه الحط بالغير وتحقيره وهناك عدة رذائل اصلية شائعة في المجتمعات الانسانية هي من أشأم ما تلطخت به النفوس السخيفة كما يشاهد عندنا

فمنها «السباب» الدال على نقص المادة الادبية من النفوس وضعف

زادها من الاخلاق الزكية اذا كان مما يصدر عادة بغير اكتراث من النفس لاعتيادها اياه وعدم تقديرها للادب والحشمة والمسؤولية الادبية اقدارها فتلقي الاقوال جزافاً وعلى عواهنها بدون رعاية أدب فيما يخدش شرف الغير ويحط من قدر السبَّاب على الدوام عند ذوى الالباب ، واذا كان يصدر عن عمد في احوال الخصام والشجار فذلك ايضاً يدل على رداءة التربية وله كذلك مضاره ومساويه التي ربما فاقت الاولى أى الصادرة عن غباوة وجهل ذوى الجهل وعلى كلتا الحالتين فان البذاء والسباب كله مناقض لمبدأ العدالة والشرف والأدب والاذواق السليمة فضلاً عن انه يؤدى بموجب النظام الاجتماعي والقوانين المرعية الى الوقوف مواقف العدالة الشرعية كالذى يحصل في التعدى على الناس بالشتم والسباب سواء بالقول أو بطريق الكتابة أو بالحركة والاشارة الى اشباه ذلك من الامور الشائنة التي تشين المعتدى على حرمات الناس قبل المعتدي عليه مما يوجب احتقار الاول ومقته فى الهيئة وكفي باسم السفيه والبذيء والسبَّاب عاراً وحطة تنقص بها كل الشؤون الحيوية وليس منه شيء داخل في امور الانتقاد الادبي اللطيف الذى له فوائده فى الهيئة .

ومن ذلك «الغيبة» والثلب أى الحط من اقدار الناس والتشنيع عليهم في غيبتهم ورميهم بالمعائب والنقائص تلك الخلال القبيحة التي قال يحق من يتصف بها فيما يجب أن يُعاملَ به في الهيئة بعض علماء الغرب « لا يستحق المغتاب سوى احتقار كل شريف النفس من بني آدم » ولا غرو فان الغيبة ونهش الاعراض وثلب النفوس سواء باللسان او بطريق الكتابة

لما تأباه روح العدالة ولما تنبذه الآداب وتعده من سموم النفوس الدنيئة وأقذار العقول السخيفة الشريرة التي قد تردي باصحابها فضلاً عما تنتهي به الحال من ازدرائهم في الهيئة واحتقارهم من أجل تلك الخصلة ووراء هذا كله القانون العملي الذي يعاقب على القذف والطعن وثلب الاعراض والسمعة كالذي يشاهد فيما يظهر منها و يؤخذ به على أقوال الصحف الساقطة وأصحاب الكتابات الحقيرة في العالم بالنسبة الى مخالفتهم للادب والذوق وعدم مراعاتهم لمبدأ الانتقاد بلطف فيما يكتبون ناهيك بمضار شيوع الغيبة وأكل لحوم الناس في المجالس والاندية في اجتماعات الافراد بالباطل مما كثيراً ما يختم بابهات المغتاب واحتقاره بين اصحابه الذين كان يقصد جلب رضاهم بذلك أو اظهار مهارته بمعرفة اخبار الناس ناسياً معائبه التي يجب ان تشغله قبل عيوب الناس لانها أمراض نفسه القاتلة ومن اكبر علاماتها المنذرة بالخطر وآثارها البادية للعيان تخلقه بتلك الخصلة الذميمة من اغتياب الناس ونهش أعراضهم ...

والنميمة والوقيعة كالغيبة ونهش الاعراض في الذمامة والقبح ومخالفة العدالة وروح الآداب العالية ، فالنميمة التي يقصد بها الانتقام غالباً من انسان في شرفه وعمله حيث لم يقدر على التشفي منه في ذاته من أقبح الرذائل وشر أنواع الكذب وكثيراً ما قد توجه الغيبة والنميمة ضد احسن الناس من ذوي الشرف والاستقامة والاعمال النافعة فان لم يرَ على سلوكهم غبار وجهت سهامها الى مقاصد وأمور لهم تؤول تأويلاً قد لا يكون البتة من نياتهم أو غاياتهم الشريفة بل هو مما يقوم عادة في أدمغة النمامين

والمغتابين والحسدة أعداء ذوي الاستقامة والنجاح في الامم فيتقولون عليهم الاقاويل ويرمونهم بما هم براء منه من مقاصد السوء والغايات الفاسدة ويشيعونها عنهم للحط من أقدارهم في أعين الناس كما قد يشاهد فيما يحدث لرجال العلم والسياسة واصحاب المشاريع النافعة والاعمال المفيدة كأن يقال مثلا ان الحكومة لم تعاود الحث على انشاء الكتاتيب الا لاماتة مشروع الجامعة أو ان فلانا الباشا لم يشيد المدارس وينشئ أعماله الخيرية الا رئاء الناس وطلباً للسمعة والصيت وهلم جرا من مساوى الغيبة والنميمة والوقيعة في الناس مما يجمعها ذكر الانسان بما يكره وتسويء عمله والقاء الريب في مقاصده للحط بقدره واغتيابه

والوشاية والسعاية من شر أنواع الغيبة والنميمة لان هذه قد يكون المراد بها مجرد تسويء الافعال وتشويه المحاسن والانتقام والتشفي بها اعتباطا على نحو ما يقول الشاعر

حسدوا الفتى اذ لم ينالوا سعيه فالكل أعداء له وخصوم

وهذا أمر يرى شائعا فى أحاديث الناس حسداً واعتباطاً بحق الافراد المشهورين من اقوامهم او رجال حكومتهم أما الوشاية والسعاية فتكون بالقاء السوء الى من يُعرَفُ ان يده قد تنال الموشى به بالاذية مباشرة على امر يُعَيَّن ويدخل في هذه الرذيلة من امورنا العصرية وشاية الموظفين ووقيعتهم بحق بعضهم والبعض الى رؤسائهم والبلاغات الكاذبة وشهادة الزور وقضايا الزور الى اشباه ذلك مما قد ينتهى غالبا بظهور الحق ووقوع الاشرار في الفخاخ التي ينصبونها للابرياء من اعدائهم ومحسوديهم

مما لو بحث في الواقع معه عن مصدر هذه المداوات الكامنة في الصدور ومنشأ تلك الحزازات التي تغلي بها قدر النفوس لما وجد غير الجهل وغباوة النفوس ونقص المادة الادبية وموت الضمائر الحية بتأثير عوامل الضلالات الشائعة وذلك الداء الدفين من « الحسد » والحسد كما قيل داء الجسد »

الفصل الحادي عشر

(العدالة)

القسم الثاني

(احترام الفكر والملكية والعهود وذوى الاعمال المفيدة)

كيف يكوّن الانسان افكاره ومعتقداته — حرية الفكر وحدودها في الكشف والابانة — فوائد حرية الفكر في الهيئة — الصحافة — حرية الاعتقاد والعبادة التعصب — احترام امور الانسان الذهنية — ما يعرقل امر الانسان من الغش والكذب — أمر التعليم وشأنه العظيم — حرية الملكية الحسية والمعنوية — المذهب الاشتراكي — حرية التجارة وآدابها الجليلة — الامور التي تضر بالملكية — الشريك في الجريمة — العبث بالاملاك العمومية — الرد والتعويض أدبياً — احترام الوعود والعهود — امر المشارطات وآداب العقود الكتابية مكافأة ذوى الاعمال المفيدة .

لقد تقدم في الفصل السابق ما يجب في مبدأ العدالة الادبية بالنسبة الى احترام حياة الانسان وحريته في عمله ثم في شرفه وسمعته ، وهنا آتي على باقي ما يجب احترامه في هذا الانسان مما يتم به شأن العدالة الانسانية وانتظام امور الاجتماع البشرى وهي أربعة :

***

الاول احترام الانسان في اعتقاده وأفكاره لان الانسان خلق

مفكراً فالفكر صفة من صفاته المميزة وحق من حقوقه الطبيعية ، على ان الانسان لا يصل الى الحقيقة بواسطة فكره الا بصعوبة ولا يكوّن معتقداته وآراءه الا بعد مشاق من الممارسة والانسان لا يكون انساناً ادبياً الا اذا جري بمقتضى المبادئ والقواعد التي يُرى فيها الصحة فحرية الضمير على هذا ليست بالتي تحصر فقط في اعتقاد الانسان نفسانياً فيما يهديه اليه عقله ويرشده اليه فكره اذ ذلك ضمير كل انسان وسره وانما هي تحصر في حق الكشف والابانة عن فكره الرشيد ، فهذا الحق هو أول الحقوق في الباب وهذه الحرية هي أساس ما بعدها لكن هذه الحرية لها حدود يجب الوقوف عندها ادبياً واجتماعياً حتى لا تخالف على نوع جارح النظام والعدالة والحقيقة ومبدأ الحرية ذاتها كالذي يحال للناس مثلا السرقة او الزانى أو كمفكر الذى يريد قلب النظام بعنف وقوة حبا بالفوضى فهذا وامثاله الكثيرة قد تضافرت الاصول الاجتماعية والادبية على ان لا حرية لصاحبه بل يصادر في فكره لانه كالمجنون الذي صار لا يسمع لقوله ولا يبنى حكم على رأيه او كالشرير الذي يجب اتقاء خطره أما ما عدا هذا من الآراء والافكار ولو خالف الحق والمألوف للهيئة فلا ينبغي ان يحجر على اصحابه لانه حق لهم وقد يكون منه فوائد ولو في الاطلاع على مقدار شطح العقول في الآراء والمذاهب الادبية والاجتماعية على انه اذ كان لكل فرد من افراد الهيئة عدلاً ذلك الحق من حرية الفكر والابانة عن الآراء فلا ريب ان هذا هو الذي اوجد أمر الجدل والانتقاد وكشف الاغلاط وتصحيح الآراء مما كان من قديم الزمان داعية ترقي العقول

وتمحيص الحقائق العملية منذ وجد التمدن والمتمدنون في مشارق الارض ومغاربها

وحرية الفكر يقصد بها الآن بالاكثر حرية الصحافة وما في معناها لانه اذا كان للافراد في امة حق هذه الحرية فبالاولى يلزم ان تكون للمتصدرين فيها للارشاد ونشر الاخبار وبث الآراء ونقد المجريات في الصحف بشرط مراعاة الادب والكمال في ذلك مع القدرة على الزام الحجة والتزامها في المناظرات والمجادلات وطول الباع في صوغ الحقائق بالذات واقناع واخلاص لان كل تمويه وتضليل وتعرير وقلب للحقائق قد يكون له بادئ بدء نصيب من الاصغاء اليه ولكن لا يلبث ان تكذبه الحقيقة فتذهب التمويهات والتضليلات والبرقشات والزخارف القولية امام نورها الساطع ادراج الرياح كما يذوب الثلج اللامع بانعكاس الاشعة الشمسية رويداً رويداً الى ان يظهر ما تحته من الصخور الصماء وعلى كل حال فان للصحافة فضلها ولتحزبها ثمراته وكل امة لو كانت على قلب رجل واحد لما وُجِدَ تقدم ولما احتك فكر بفكر ولما بُحِثَ عن عيب ولما أُصلح خطأ ولقد قال « رينال » في تاريخه الفلسفي « ان حرية الصحافة قد تأتي بمحذورات ولكنها محذورات ضعيفة تافهة لاتذكر في جنب ما يجني من فوائد التقدم والرقي بواسطتها مما لا يجب أن يقف في وجهها من أجله» ولقد كان نابليون بنو بارته مع عظم جبروته وحبه للسلطة المطلقة يرى ضرورة اعطاء الحرية للصحافة التي هي ابنة هذا العصر بل آيته العظيمة مبنية على ذلك الحق الطبيعي للافراد في حرية أفكارهم

بشرط عدم الخروج بها الى ما يقرب أو يعتبر من الهوس أو الذنوب ويدخل في حرية الصحافة أو هي جاءت تابعة لها حرية التأليف والتصنيف وهو أمر قديم كان عماد الفلسفة والعلوم والفنون والشرائع والنظامات الاجتماعية في تقلباتها المختلفة وارتقاآتها المتنوعة في متقلب العصور وتداول الايام .

أما حرية الاعتقاد والعبادة فواجب أيضاً لانه حق الوجدان والضمير الانساني بموجب مبدأ العدالة فاذا كانت حرية الفكر في الامور الفلسفية والاجتماعية واجبة فهذه أيضاً لا تخرج عنها لانها متوجة لها ولا أشرف منها في الوجدان فينبغي ان تحترم بالتبعية لذلك لان النفس البشرية لما كانت تميل بفطرتها الى الاعتقاد بما فوق الطبيعة وتتطلب النزوع الى تقديس وعبادة خالق الاشياء وموجدها تعالى بمقتضى ما نصب لها من الدلائل وانزل من الشرائع فواجب العدالة لا جرم يقضى بان تباح الحرية الدينية ليقوم الانسان باختياره المحمود بعبادة ربه تعالى على مقتضى ما اعتقده من الاعتقادات الا أن هنا قيداً قيد به الادب العصري أمر تأدية الرسوم والعبادات والتقاليد ذلك انّا ما دمنا في اعتقاداتنا وطقوسنا غير خارجين عن المبادي الانسانية فلنا أداء هذا الحق بكل حرية ولكن اذا كان في تلك التقاليد والرسوم مثل تضحية الضحايا البشرية وتقريب القرابين الآدمية أو التصريح بقتل كل مخالف لنا من بني الهيئة فحينئذ يقف امامنا مبدأ الادب العصري وغير العصري ونفس مبدأ الحرية حرية الاديان حائلاً بين تلك الاعمال الوحشية وبين ضحاياها مدافعاً عنها كالذي حصل من مساعي الدول

الاوربية من ابطال تضحية الضحايا البشرية في افريقيا وحرق النساء في الهند وكما منع الاسلام من قبل أشياء كثيرة منها أما ما عدا هذا من الاعتقادات ورسوم العبادات فما دامت غير آمرة بالفحشاء والمنكر فلا سبيل لمنعها بل ينبغي ترك الحرية لاصحابها يمارسونها كيف شاؤا وشاءت مصلحتهم وان يكن فيها ما يخالف المعتقدات الصحيحة والاذواق السليمة العصرية .

وعلى ذكر الاديان نذكرهنا كلمة عن التعصب الديني الذي يخالف الادب العصري وذوقه فالتعصب الديني ضرب من التهوس والجنون وشدة التحمس في الدين على غير حقيقة أو هدى ولقد كان على أشده في بعض الازمنة الماضية سواء عند المسيحيين أو عند المسلمين أو غيرهما من الملل والنحل ولكنه قد أضحى الآن بفضل التمدن الحديث والخلطة بين الشعوب مما ينظر اليه بعين المقت والاحتقار كما ينظر الى حرية الاديان بعين التسامح وان لا اكراه في الدين على مقتضى حرية الاعتقاد بشروطها الآنفة وقيودها السالفة . ومما ينبغي احترامه في باب حرية الفكر أمور الانسان الذهنية العلمية إذ الانسان لما انه لا يكون حر الارادة الا اذا استند في شأنه على الاسباب وعرف العلل والمعلولات التي تترآى له ويترجح لديه شأنها في نوال المقاصد واستكناه الحقائق عاملاً لها بما يوحيه اليه عقله واقد تقدم ان سلامة العقل شرط من شروط الحرية والمسؤولية فلا جرم كان كلما استنار هذا العقل وتثقف ذلك الذهن كان الانسان اكثر فهما وادراكا للامور ومعرفة بالاسباب والغايات ومقارنتها بعضها ببعض فمن

ثم يتسع للمرء نطاق المعرفة والعلم بالحقائق والعمل الحر الجيد مما هو في مصلحته ومصلحة الجمهور فلهـذا وجب احترام الحرية العقليـة كالعملية وهو مثله في التحتم والغاية الشريفـة ، وأول أمر قبيح يقوم في وجـه هـذا الواجب « الغش » والتمويه الذي من أول مظاهره « الكذب » وهو الاخبار بالامور على غير حقيقتها فتصدق ويخدع بها العقل وبالتالي يضل الذهن طريق الحق والصواب فتسوء حاله ويضيق عليه في حريته وربما ساقه ذلك الى الوقوع في الشرور فرذيلة الكذب على هذا من أقبح الرذائل المخالفة لحرية الذهن ولا ينبغي ان يتصف بها انسان ولا ان تفشو في أمة والا ضلت سبيل الرشاد وفسدت أحوالها وتفهت معلوماتها واذواقها فى حياتها الادبية والاجتماعيـة كلها. نعم قد يكون للكذب مواقع تجيزه على نوع ما للمصلحة الحقيقية ولكن شتان بين من يكذب في بعض الظروف ليصلح وبين من يجعل الكذب ديدنه ليفسد ويضل الناس في كثير من الامور عن طريق الحق أوليضر انساناً معيناً مما أوجدت له القصاصات فى الشرائع العملية كما مُقِتَ في جميع الفلسفات والديانات ، جاء فى مزامير داود « ان الله يبغض الذين يكذبون »

ومما يدخل في باب مايضر بحرية العقل وبالتالي يعرقل شأنه في تقدمه عرقلة أمر التربية والتعليم وتثقيف العقول أو التهاون بذلك مع الاولاد منذ الصغر في العائلات فالادب العصري ينحي على هذا كله باللائمة ويراه من شر ما تجني به النفوس على بعضها والبعض جهلاً وتجاهلاً لان في بقاء الجهل ابقاء على الغباوة والضلالة فينبغي ان يتعلم المرء ويتحرر عقله من ربقة هذا الجهل

وهذا كله يأتي على أحسنه بقيام علماء الامة من جهة لصالح حريتها الذهنية بتنوير الاذهان وتثقيف العقول لترشد الامة وتسعد في حالها ويعرف مع ذلك فضل علمائها وهم القادة الهداة كما قال الامام علي رضي الله عنه :

ما الفضل الا لاهل العلم انهم   على الهدى لمن استهدى ادلاء

ويأتي من جهة أخرى بأخذ الهيئة على عهدتها لمصلحتها وفائدتها سلطة نشر العلم وادارة شأنه وبسط رواقه ولقد قال بعض علماء أوروبا « ان السلطة التي تؤسس على جهل الشعب ليست الا سلطة تافهة ظالمة وليست هي الا الاستيلاء القهري على الاجسام دون العقول ولكن السلطة المتينة المؤسسة على الحق هي التي تبني على العلم لكي تفهم وتقبل على احسنها ممن يراد ادارتهم بواسطتها »

***

الثاني حرية الملكية إذ أمن النفس على ما تملك اليد من اسمى المبادئ وتقسم هذه الملكية الى ملكية اعيان مادية وملكية اشياء عقلية معنوية فكل ما يضع المرء يده عليه بحقه من ارض أو عقار أو مال سواء جاء اليه بواسطة كدحه أو آل اليه وانتقل ليده بطريق الارث هو مال حلال يتصرف فيه كيف شاء بكل أنواع التصرفات الشرعية وكذلك يملك الامور الادبية من علم قرره أو شعر قاله أو اختراع أبرزه فكره واستنبطه عقله فهذا كله حق لصاحبه له امتيازه ولا يجوز لانسان بموجب مبدأ الحرية حرية الملكية ان ينازعه فيه منازع او يغتصبه منه انسان أو يدعيه

لنفسه مدع وقد جعل لهذا كله القيود والحدود في الشرائع المتمدنة لتنتظم بها أحوال الهيئة في ملكياتها وأشيائها

غير انه قد قام الآن في وجه الملكية « الفردية » آراء كثيرة ترمي الى الغائها والاستعاضة عنها بالملكية « القوميـة » في الهيئة كما هو رأي الاشتراكيين والاباحيين مما قد أتيت على شرح بعضه ومضاره في رسالتي « نحن والرق » التي صدرت في العام الماضي فلا أطيل فيه هاهنا على غير طائل.

وحق الملكية يتناول أيضاً حق حرية التجارة لان الاشياء التي تملكها الايدي وتخرجها مثل الزراعة والتجارة والصناعة والمناجم لابد من تصريفها ولا سبيل الى ذلك الا بواسطة قيام حرفة التجارة وحريتها غير ان الادب في باب التجارة يقضي على التاجر في حريته ان لا يهضم حقوق غيره بطلب الاثمان الفاحشة او التطفيف في الكيل او الغش في البضاعة كالذي يشاهد عندنا على أشده في غش بعض المأكولات ، فكما ان للتجارة حريتها فان عليها ايضاً واجباتها ولها آدابها وهي في الحقيقة غير ضارة بها البتة فبالصدق في المعاملة وعدم الطمع في المكاسب وتجنب الغش يكسب التاجر ثقة الهيئة ويستفيد اضعاف ما يحسنه له شيطان الطمع من الربح بالغش والخديعة للناس .

أما الامور التي تضر بالملكية في قيامها وقد أنحى عليها الادب والشرع وتعتبر من الجنايات فالسرقة والاغتيال والخيانة والاتلاف فهذه وامثالها كلها مما يقف في وجه الملكية ويضر بها وبمبدأ حريتها فسرقة أي شيء بأية وسيلة واخفاؤه عن صاحبه هو حرمان له من وسائل وجوده واسباب حياته

وسلب راحة الهيئة لان السرقة جريمة ضد الفرد وضد الهيئة معاً فهي ضد الفرد لانها تسلبه ثمرة عمله الذاتي او عمل اهله وذويه من قبل وهي ضد الهيئة لانها تعبث بالامن والراحة العمومية فيرى كل امرئ نفسه حيالها مهدداً بالسرقة في ماله غير آمن في سربه فتمطل من ثم الاعمال وتبطل المساعي والخيانة من شر أنواع السرقة لانها تمتاز باغتصاب الاشياء بطريق الخداع والغش واخفاء الاشياء وغش التاجر وعدم دفع الحقوق داخل ولا ريب في باب السرقة والخيانة ، والنصب عبارة عن عمل الحيلة تحت رداء شريف لسلب الناس أشياءهم او اكل حقوقهم والتزوير يكون في مثل الغش في الارقام وتقليد الاختام والامضا آت ثم تزييف النقود

فكل هذه الشرور الاجتماعية والجرائم ضد الملكية واغتيال الحقوق مما يرجع الى طمع النفوس البطالة والسرائر الفاسدة لنوال المال باي وسيلة ويدخل في هذا الباب أمور أخرى بقصد العبث بالملكية كاتلاف الاشياء على اصحابها انتقاما وتشفيا وحسداً كالذي تقدم لي شرحه في الفصل السابق من التعدي وحرق المزروعات وتسميم المواشي الخ

والادب كالشريعة يعتبر كل مساعد على الجريمة ضد الملكية باى وسائل المساعدة والمعاونة شريكا في الجريمة بقدر اتصاله بها للقاعدة في المسؤولية المشتركة وقد تقدم لى بيانها .

والعبث بالاملاك العمومية مما هو من حق الامة كلها التي تمثلها في حيازتها وادارتها حكومتها مما ينبغي ايضاً اتقاؤه لانه من أعظم المضار واجسمها فابنية الحكومة والحدائق العمومية والاراضي الاميرية وكل ما يتعلق بالمنافع

العامة والاموال التي تحت ايدي الحكومة كل هـذا مما يجب ان يحترم ولا يمس بخيانة او عبث او اتلاف او اضاعة سواء من قبل العمال أنفسهم وهم الامناء عليه او من قبل افراد الهيئة لان ضرره في الواقع جسيم وعبء المسؤولية عنه وعظيم العقاب فيه قد يكون أشد .

على ان الادب وقاعدته الصحيحة فى احترام الملكية ليرمي الى ابعد من ذلك أي انه قد يحتم علينا انّا اذا وجدنا مالا ضائعاً ان نرده الى صاحبه بواسطة الحكومة وهو يأمرنا كذلك بانا اذا اتلفنا على انسان ماله بجهلنا او طيشنا وتركنا ان نجتهد فى اصلاح غلطنا وان نعوض عليه ماله كالذي يغش مثلا فى قبض نقود للغير وتكون زائفة فلا ريب ان عليه غرمها .

***

الثالث احترام الوعود والعهود ــ وهو أمر فيه اكبر ضمان لحق الملكية وتقدم الهيئة الاجتماعية حساً ومعنىً لان المنافع المتبادلة وكل الاعمال المرتبطة القائمة على مبدأ العدالة فى المعاملات بين الاطراف من الافراد فى تبادل الاموال اكثره يستند على اتفاقات وعهود سابقة فاداء الامانة وبالتالي الوفاء بالوعود والعهود فى كل تلك الشؤون الهامة أمر لازم بالنظر الى الحياة الاجتماعية والاقتصادية فيما يجري للناس مع بعضهم والبعض من الاعمال والاشغال ، فالوفاء بالوعود والعهود بين البائعين والشارين فى التجارات والعمال واصحاب الاعمال والمدينين والدائنين فى الاجور والديون

كله مما يجب الوفاء به احتراما للحقوق المتبادلة والمنافع المتداولة والرقى المطلوب فى الهيئة ماديا وادبيا

وانه وان كانت اكثر هذه الامور في المعاملات مما يقوم غالباً على المشارطات والعقود الكتابية الا ان الادب ليقضي في حال عزمهاشفهياً ان يلتزم الانسان ماربط به لسانه وشرف قوله فيما يعد به في اعماله لان نقض العهود واخلاف الوعود مهما يكن من حاله فليس أحقر منه وأزرى بحق الانسان الكامل والرجل المدنية وحسن السمعة في الحياة الادبية

ومما يجب التنبيه عليه في العهود ان لا يكون فيها ما يشبه الاكراه ولا ان تكون مما يخالف العرف والشرائع المعمول بها أو الادب الذي عليه الهيئة وينبغي في العقود الكتابية ان تكون فضلاً عن مطابقتها لما ذكر صريحة خالية مما يحتمل معنيين أو غير المقصود بها بقصد الغش أوعدم الوفاء للناس ولا سيما من حيث استضعاف الاميين ومن على شاكلتهم من ساذجى العمال وما اكثرهم عندنا

***

الرابع الانصاف بالمساعدة والمكافأة لمن يستحقها لانه إذا كان واجب العدل يقضي علينا بان نحترم الانسان في حياته وماله وفكره الى آخر ماسبق بيانه فواجب الانصاف في باب العدالة يلزمنا ان نساعد ونكافئ من أفاد هذه الهيئة أيضاً بأكثر من الواجب عليه لانه من مصلحتنا إذ التضامن في الهيئة موجود وكل ما يرقي شأن الفرد ويعلي قدر ذوي المقامات والاعمال الجليلة يرقى شأن هيئته وكل ما يقع من الاحترام لمثل الشيوخ أو يكافأ به

أصحاب الخدم المفيدة والقرائح العظيمة لهو من اسمى ما في باب العدل والانصاف

﴿ الفصل الثاني عشر ﴾

(امر الاحسان)

الاحسان من قديم الزمان — من الوجهة الاجتماعية لاستيفاء قوام الهيئة — تربية الوجدان على عمل الخير ابتداء — فوائد الاعانة بواسطة الجمعيات الخيرية — الاعانة بالنفس وشأن جمعيات منع المفاسد الاجتماعية — اصلاح حال العمال جمعيات التعاون — ما يحتاج اليه الحال في مصر — بالنسبة الى الحيوان الاعجم جمعيات الرفق بالحيوان

اذا كان العدل اعطاء كل ذى حق حقه فالاحسان بمعناه الشامل غاية سعادة الجنس البشرى في هذا العالم وارتقاء شعور ابنائه بما في فضيلته أو ملكته من ايجاد أنواع المحبة الصحيحة وتكوين أصناف الالفة الرجيحة للذى يلازم النفوس فيه عادة من الشفقة والرحمة بالبؤساء والضعفاء من بني الهيئة الاجتماعية المحرومين من لذات الحياة بما اخنى الدهر عليهم به من صنوف المصائب والمتاعب بحكم السن أو الفقر أو العاهة وهو بهذا يوجب التضامن والتماسك والراحة في الهيئة على اتمها وانه وان كانت الاديان جاءت بهذه الفضيلة وحثت عليها على اكمل وجه الا انا نرى من جهة اخرى انها فضيلة الانسانية بأجمعها فمن ثم كان للقدماء احسانا تهم ولفلاسفتهم فيها اقوالهم كما ان للمتأخرين فيها اصطلاحاتهم وهذه وتلك وما جاء في الاديان السماوية عنه إنما يقصد به في الواقع خير هذا النوع الانساني والنظر فيما

يوجب سعادته في حياته وغبطته في اجتماعه ونعمت الواسطة ونعمت الغاية من ورائها .

وإذا كانت هـذه الرسالة خصيصة بالحياة الادبية العصرية الشاملة ولا ريب لكل نوع الانسان على اختلاف نحله فلا جرم اني اتكلم في هذا الباب عن فضيلة الاحسان من الوجهة الفلسفية الاجتماعيـة والتعاون الاقتصادى بعد ان استوفيت الكلام فيها من الوجهة الاسـلامية في رسالتي ادب الاسلام (١)

ترجع هذه الفضيلة الانسانية الى ماسميه فلاسفة الاجتماع «بالاخاء» الاجتماعي والتضامن الانساني في الهيئـة مما يحفظ عليها كيانها ويوجب سعادتها وغبطة أفرادها لان الجنس البشرى لما كان كعائلة واحدة وهيئاته المتضامنة كالجسم الواحد إذا تألم عضو منه تألمت له كل الاعضاء لا من حيث شعور كل النفوس بذلك بدرجة واحدة بل من حيث النتائج العامة وان كان لا يشعر بها كل الناس على حد سواء فالادب العصرى كما اقتضى للتضامن المطلوب والفوائد المقصودة لنوال الغبطـة اقامة قسطاس العـدل وتشرب القلوب بمبادئه اقتضى كذلك ان يكون في نفوس الجماعات شيئ من الرحمـة والشفقة والعطف براً بالفقير والمعوز والمريض من بني هيئاتهم حتى يكون جسم تلك الهيئة مستكملا كل اسباب الراحة مستوفيا وسائل الهناء فى طبقاته مما هو راجع الى مصلحة الهيئـة نفسـها اقتصاديا واجتماعيا وعليه فتكون العدالة بمفردها أى بلا وجود ملكة الاحسان غير

(١) طبعت حديثاً

كافية في الهيئة بل لابد معها من تشرب النفوس بفضيلة الاحساق ضرورة للسلامة مما يربك شأنها ويقلق راحتها ويكدر صفاءها ويعوق في النهاية رقيها

وفضيلة الاحسان وان كانت بالنظر الى أحوال الادب العصرى غير داخلة على نوع ما تحت قيد لكنها لازمة لزوم العدالة على قيودها الطويلة العريضة وعليه فما هي اذن أفضل الطرق العملية والوسائل الجيدة لاقامة امهات تلك الحلة في هيئة ليجنى من ثمارها اليانعة على اكمل وجه وأجمله بالنسبة الى روح العصر واحتياجات أهله ؟

لا ريب ان ذلك يحتاج الى تربية الوجدان وتعويد النفوس عمل الخير ابتداء وفعله بمقتضى احسن الطرق العصرية حتى يرسخ في ذهن المرء وتتشرب النفوس بفكرته وتعتاد الجوارح صنعه نظراً لضرورته لمصلحتنا ومصلحة هيئتنا ومن هنا تعلم تفاهة رأي من بني أمر الخير كما سبق على المنفعة القاصرة على الذات أو اللذة التي قد تأسر النفس فتتعلق بأذيال الأثرة وحب الذات بل يجب على الانسان أن يترفع عن هذا متحليا بالخير والمروءة متصفاً بالاحسان والبر ببني جنسه لمجرد كونه احد افراد هذا الجنس او هذا النوع البالغ اعلى مرتبة الحيوان شاعراً بان هذا واجب في عنقه فاذا اشربت النفوس ذلك وشبت عليه وصحت فيه النيات والعزائم لا جرم استنبطت له اجود المناهج وطرق العمل على افضل الوجوه واكمل الاحوال العائدة بالنفع الجزيل على الهيئة وعلى الفرد بصفة كونه عضواً عاملاً في جمعيتها فمن ثم انقسم امر الاحسان في مبدأه الجليل الى

عمل ونية وعلم للاسباب الآنفة او للأمر الديني الحاث عليه مما يرجع اليه في الواقع

ويقسم العملي منه الى اعانة بالمال واعانة بالنفس فالاولى لكي تكون على احسنها في هيئة يلزم ان تنظم لها الهيئات او الجمعيات بمساعدة الحكومة او الدوائر البلدية فيكون لكل بلد جمعية او جمعيات بنسبة حاجتها اليها تكون من وظيفتها اعانة المعوزين والمرضى والمنقطعين وتربية الايتام الذين لا معيل لهم واطفال الفقراء وكل هذا وان عادت فوائده على هؤلاء التعساء ذوى البؤس والشقاء فان فيه اجل المنافع واشهى الثمار الاجتماعية ايضاً لذات الهيئة

أولاً — لانه يقلل فيها التسول وشرور الشحاذة وذل النفوس ومسكنتها

ثانياً — لانه يزيد الامن في ربوعها ويجلب الراحة من حيث تقل السرقة والنشل وتصان بعض الاعراض

ثالثاً — وآخراً لانه يقلل من بينها الامراض التي قد تفشو بالعدوى لقلة من يحمل جراثيمها من البؤساء ذوى الفاقة والشقاء سواء كانت أمراضاً طبيعية أو أدبية .

أما الاعانة بالنفس مما يدخل في باب الاحسان والمروءة فتنحصر في اغاثة الملهوف بما فطرت عليه النفوس ذات التربية الاحساسية العالية والشعور الانساني الكريم من اغاثة كل من نراه واقعاً في خطر من بني جنسنا ويدخل في هذا فضلاً عن الامور المعاينة التي قد تصادف الانسان من مثل انتشال غريق او الاعانة على اطفاء حريق او انقاذ حياة انسان من خطر مصادمة مثل الترام او القطارات الحديدية أو مساعدته على دفع

لصوص يريدون الفتك به تلك الامور الكريمة الاخرى مثل تعضيد جمعيات مقاومة المسكرات ونصرة العفاف والاسعاف الطبي ورعاية الاطفال الخ مما يجمع بين المساعدة بالمال والنفس

ويدخل في الباب بل هو من أجل ما فيه « اصلاح حال العمال » لانه للجهل المحيق بهذه الطائفة قل ان تلتفت الى شؤونها الذاتية اوأمورها المستقبلة اهتماما بما يكون عليه الانسان في سن الشيخوخة أو في حال المرض او كثرة العيال فلهذا كله قد يكثر بين هذه الطائفة الفقر ويغلب عليها الشقاء وتستأثر بالراحة والسعادة فئة من الامة قد تحسن وقد لا تحسن على غيرها . وترتيب امور العمال والنظر في اصلاح شؤونهم من هذه الوجهة موكول الى رؤسائهم العارفين بمبلغ تعبهم ونصبهم والفوائد التي تجنى بواسطتهم فلهذا كان من العدل وتمام الاحسان ان تشكل من رؤساء كل طائفة من طوائف العمال جمعية تضم الى عضويتها كبار هذه الطائفة لتدير امر صغار العمال على قواعد او تؤلف لهم جمعية « تعاون » لادخار جزء من الاجور يستثمر ويدخر لصاحبه ينتفع به عند العوز وحين الحاجة وهذا امر جنى من فوائده الاوروبيون كثيراً وتكونت للعمال منه رؤوس اموال عظيمة صلحت بها احوال الكثير منهم رجالا ونساء وللحكومة الفرنسوية وبلديات امهات المدن هناك مساعى مشكورة في انشاء تلك الجمعيات وشد ازرها وربما جاء زمان على طوائف العمال في مصر عرفوا فيه وقد بدأوا يشعرون بثقل العيش بالنسبة لغلاء اسعار المأكولات واجور المساكن واستيلاء الشركات على كثير من الاراضي التي كانوا يسكنونها « بالحكر » القليل

والاجرة الصغيرة في المدن وخروجهم منها عرايا حفايا ان ليس هذا الوقت وقت التهاون في اسباب الحياة اتكالا على قوة الساعد في العمل دون نظر الى المستقبل الكالح مما يجب على الحكومة ان تنتبه له هي ايضا رفقا باليد العاملة من رعيتها

***

ان الشفقة التى تحثنا على فعل الخير مع بني نوعنا الآدميين قد تقضي علينا من جهة ثانية شريفة ان نرفق بذلك الحيوان الاعجم الذي له وظيفته ومهمته العظيمة لدينا من اعانتنا على حمل الاثقال وهذا يستند من جهة على ما نشعر به من احساس ذلك الحيوان وشعوره وتألمه من المتاعب والمصاعب وما يعتور جسمه من المرض ومن جهة ثانية على ما لنا نحن من كمال وسيادة يجب ان ننظر بها الى من هو دوننا مرتبة في الخلقة بعين الرحمة والشفقة ما دام تحت سيطرتنا فيكون من غلظة القلوب وخشونة الطباع معاملته بالشدة والقسوة او تحميله ما لا يطيق او عدم العناية بغذائه وعلاجه ولقد استنبطت النظامات الحديثة حتى في بلادنا المصرية احسن طريقة لحماية الحيوان فيما يسمونه « بجمعيات الرفق بالحيوان » وجعل من اختصاصها حماية هذا الشريك لنا في الحياة ومتاعبها من حيف الآدميين عليه بالنسبة الى تثقيل ظهره بالاحمال او عدم الرحمة له بالاكثار من ضربه بالسياط او عدم العناية بطعامه او بما يصيبه من امراض اوجروح ونعمت الواسطة والغاية وان كان لم يزل ينقصها عندنا همة اصاغر العمال الذين قد لا يدققون وغالبا على الفقير يحيفون

الفصل الثالث عشر

(الوطن والهيئة الاجتماعية)

الوطن والشعب ـ محبة الوطن وما يقتضيه شأنه ـ ضرورة وجود الهيئة الحاكمة وقابليتها للتغيير ـ الجمعية السياسية ـ توزيع الاعمال الاجتماعية ـ السلطة العليا ووجوب وجودها ـ تشعب أطراف مهام السلطة والهيئة ـ ما يلزم من الكفاءة ـ اتساع حرية الهيئة الحاكمة ووجوب الاستقامة والنزاهة ـ الهيئتان وشكلاهما ـ الطوائف القديمة والمبادي الحديثة ـ التقسيم الحديث لافراد الهيئة الاجتماعية ـ اشكال الحكومات ـ الحكومة الملكية ـ الحكومة المتعددة الرؤساء ـ الحكومة الاشرافية ـ الجمهورية ـ على كل واجبه

أراني غير محتاج للتطويل في التعريف عما هو الوطن وشأنه العظيم، الوطن هو الارض التي تقلنا أنشأتنا صغارا وخدمتنا كبارا ، الوطن هو أرض الاباء والجدود التي ربينا فيها وأحببناها وفضلناها بحكم الطبع واللغة على كل بلد سواها وصقع عداها . هذه فطرة الانسان وتلك هي سنة الله في خلقه وكل جيل من الناس ينشأ في بلد يصير أمة لهذا البلد له اخلاقه وعاداته ولغته وكل أحواله الخاصة ومنافعه العامة يدافع عنها ويذب ويسعى فيما يزيد في عماره ورقيه تبعاً للاستزادة في شأنه الخاص بين اهله وناسه ومواطنيه يتبادل واياهم الشؤون والمنافع بحب ومودة واخاء ومساواة تحت كنف الهيئة الحاكمة التي اتيحت لهم والنظام الاجتماعي العملي الذي يرجعون اليه وتدار على محوره شؤونهم العامة ومصالحهم الخاصة

فمحبة الوطن غريزية في الانسان وهي قد تزيد أو تكون على احسنها بالتعليم والتثقيف لمعرفة الواجبات نحو هذا الوطن والقيام باداء كل حقوقه

الصحيحة واموره الرجيحة حتى يعلو شأنه ويجل بين البلدان قدره ولا عبرة باقوال الاشتراكيين وآرائهم الزائغة التي تنكر الوطن وتجحد الوطنية اذ لا إخاء في العالم الا بعد سلامة الاوطان وهناء كل قوم في عصبيتهم القومية وشخصيتهم وامنهم على حريتهم الوطنية واستقلالهم بديارهم وهذا امر طبيعي فالحيوانات لا تتصافى الا في الخلاء ولكنها تتعادى في التنازع على الاجحار والاوكار وتتهارش على الاقوات والارزاق فقول الاشتراكيين بالانسانية انما هو توسع لا يمكن ان يتحقق امره اللهم الا اذا كان ذلك في الحياة الآخرة

هذا والذي يجب ان يجعل نصب الاعين فيما يتعلق بالوطن وادارة نظامه انما هو امر الهيئة الحاكمة لانه لا يصلح الناس فوضى لهذا أنّنا اجلنا طرفنا في القبائل والعشائر والامم والشعوب رأينا انها لا تخلو من حكومة تسوسها على صفة ما وترتيب مألوف لابناء ذلك الوطن . على ان وجود الحكومة وان كان مما اهتدى اليه الناس بالضرورة الطبيعية فهي غير مقيدة اجتماعيا ولا تعتبر الا أمراً اتفاقياً اصطلاحيا يمكن ان يحور ويتغير بحسب الظروف ومبلغ الرقي في العادات والاخلاق عند الامم مما هو مصدر الشرائع الادبية والنظامات والقوانين البشرية وعلى كل حال فمنشأ الحكومة في الوطن الحاجة الماسة اليها وهي ترادف او تمثل الجمعية السياسية للامة وهذه لاغنى عنها للحماية والدفاع لانها عبارة عن اجتماع جماعة من الناس متحدي الصفات في بقعة من الارض تحت سلطة عاملين احدهما أدبي من ميل الطبع البشري الى محبة الالفة والخلطة في تبادل الاحساسات والعواطف، والثاني طبيعي يرجع الى افتقار صنف الانس بعضه الى بعض للتعاون

والتضامن في القيام بالاعمال والمهام المعاشية والامور الضرورية للحياة فنشأ من هذا توزيع الاعمال الاجتماعية ووظائفها فكان هنـاك بحكم الحاجة الرجل الحربي والمزارع والقاضي الفاصل في الخصومات والكاهن والصانع والتاجر ونحوهم واذ نشأت الهيئة الاجتماعية على هذا النمط وتولدت ضرورة بحكم سير الاجتماع البشري باختلاف يسير بالنسبة الى الاختلاف في البيئات لذلك احتيج الى سلطة عالية أي رياسة عامة ترجع اليها كل الوظائف والاعمال في تمشيتها وهذه السلطة كانت بادئ ذي بدئ بحكم قوة العصبية في الاقوام ترجع الى رئيس العشيرة وشيخ القبيلة ثم تقدمت وترقت باتساع نطاق العمران في القبائل والشعوب الى ان صارت من حقوق السلاطين والملوك وانتهت في الترقي الى ان جعلت او عادت فعـلا الى أيدي الامم بفضل النظامات الدستورية الحديثة ، وهذه السلطة اية كانت ضرورية وواجبة لا يمكن كما تقدم لهيئة ما مهما ارتقت وسمت مداركها ان تستغنى عنها اذ كل المصالح العامة لتسوء حالها اذا كان ليس ثم سلطة تديرها وتختص بالسهر عليها بل انه لو أبطل أمر هذه السلطة أو الهيئة الحاكمة المسيطرة على الكل لوجـد كل انسان ولو كان كريم الارادة متبرما عن النظر في تلك المصالح العامة الا بمـا قد يوافق مصلحته ولارتبك الحال بما لدى الافراد من الاعمـال والاشغال الخاصة فتسوء حال الكل وهذا أول الاسباب الرئسة في وجوب وجود السلطة أي الهيئة الحاكمة

ثم ان تلك المصالح العامة في الامم من الدقة وتشعب الاطراف بمكان عظيم فالحكومة كما تختص بالنظر في المصالح الداخلية العامة تشتغل كذلك بالعلاقات

والارتباطات بالممالك الاجنبية وحكومات الشعوب الاخرى المجاورة والنائية وكما ان الهيئة السياسية هي اعظم من ان تحملها قوة الفرد غير الملم بها لذلك فالاعمال العامة المتعلقة بالامة تسوء حالها ويتألم منها زمنا ما اذا هي اسندت ادارتها الى سيئ الادارة فمن الصعب اذاً القيام بمهام الهيئة وانه بناء على هذا ليكون من الحكمة والصواب بمكان عظيم ان تسلم الازمة في الامم الى اكفأ الناس واكثرهم خبرة واحاطة باعمال السياسة والاعمال العامة فينقطعوا لها ويتعمقوا في درسها ومزاولة أشيائها العملية لمعرفتهم باحتياجات البلاد وهذا هو السبب الثاني في وجود الهيئة واختصاصها بشأنها من حيث الكفاءة بالمزاولة العملية خصوصاً دون باقي الافراد

واذ كان أولئك الذين تسلم اليهم مقاليد ازمة الاعمال والاشغال العامة في الحكومة ينبغي ان يكون لهم في تأدية وظائفهم حرية في العمل أوسع مما هي لباقي الافراد ويجب ان يكون لهم بواسطة ذلك سلطة محترمة ليتمكنوا بها من عمل ما يرون فيه المصلحة للهيئة باجمعها ففي هذا شئ من الامتياز وهذه الميزة عن باقي افراد الامة لما قد يكون فيها من خطر حال تأدية العمل اذا أسيئ التصرف بالسلطة المخولة للعمال لهذا وجب ان لا يكون الاختيار بالكفاءة وحدها بل يلزم ان ينظر فيه الى الاستقامة والنزاهة وان يقيد النظام والسلطة بالقوانين الادارية والعمومية خصوصاً وهذا هو السبب الثالث في قيام الهيئة أو ما يجب ان ينشد في عمالها لتستقيم أمور الاجتماع على محور العدل

فالهيئة بناء على هذا تؤسس في أسباب قيام سلطتها ودواعي انتظام

أحوالها الموجبة للطاعة الشرعية على ثلاثة أمور، الحاجة العامة الماسة اليها، الكفاءة العملية والعلمية في العمال الخصيصين بها، ثم آخراً على الاستقامة والنزاهة للعدالة المطلوبة التي هي روح النظام ودعامة العمران وباعث الطاعة الشريفة

وانا لو نظرنا الى كل الهيئآت الاجتماعية لألفيناها تتركب من فئتين لكل منهما عملها حيال الاخرى، الفئة الاولى فئة الاهلين أي الشعب في ترتيب وظائفه الاجتماعية العملية والأدبية، والفئة الثانية الهيئة الحاكمة فيما تجرى من أمر السلطة والادارة التي تسوس بها مهام الاوطان

أما فئة الاهلين أي طبقات الامة فقد مر بك كيف ان الحاجة الاجتماعية أوجبت توزيع الاعمال فيها وجمعت افراد الامم طوائف من صناع وزراع وتجار ومحاربين ودينيين وقضاة الخ فهل يمكن لانسان من طائفة من هذه الطوائف في امة ان ينتقل من طائفته؟ هل يجوز ان يصير ابن البناء قاضياً وابن المزارع محارباً؟ ثم هل من العدل ان يطفأ نبوغ العقول بان يبقى كل انسان على ما كان عليه ابوه من قبل بصرف النظر عن استعداده الخاص؟

هذه أسئلة قد مرت وتمر بخواطر الباحثين فيرى كل جوابها مبسوطا في الحوادث التاريخية والتقلبات الاجتماعية للامم التي سار عليها البشر قديماً وحديثاً فمن الامم من حكر على نفسه وحتم على كل طائفة من طوائفه ان لا تخرج عما هي عليه كما يعلم من أمر طوائف الهند وبعض الشعوب الاخرى القديمة وقد اقتفى أثرها في ذلك بعض الامم المتأخرة

ولكن لهـذا النظام الاجتماعي مضاره المناقضة لروح التقدم والعـدل مما فان النبوغ في الافراد كثيراً ما يخالف تلك القواعد التي فضلها المتقدمون فلقد يظهر من « الفلاحين » القواد العظام والعلماء الاعلام ولقد يكون ابناء « المحاربين » من انبغ المتشرعين وابرع القضاة وهذا ليس مبنياً على قواعد شاذة بل هو مطرد جعل الأمم الحديثة تعدل معـه رويداً رويداً في نظاماتها عن مبـدأ « الطوائف » في المهن وان تحل محله الديمقراطية المبنية على الحرية العامة (راجع رسالة أدب الاسـلام) والنظام الجيـد المحكم الذي قد يفيد الهيئة نبوغ النوابغ من افرادها بحسب المواهب والاستعدادات لا بحسب قاعدة اتباع ما كان عليه الاباء والجدود مما قد لا يساعد على الرقي ويبطئ حركة التقدم مما لا يشاهد له اثر البتة في النظام الديمقراطي المؤسس على مبدأ الحرية العمومية والتنافس المؤدي الى أحسن النتائج في التمدن وتقدم الحضارة ولهذا لا تقسم هيئة الاهلين الآن الا بحسب اجتهادها ونشاطها الذاتي فمن ثم كانت طبقة المتنورين وطبقـة الجهال ، وفئة الاخيار وفئة الاشرار ومهما يكن الحال فان لكل فريق من الامة حريته حتى يختار ما فيـه الخير والصالح لنفسه ولا يقعد به التقصير عن نشد النجاح

أما الهيئـة الحاكمة فلها في هـذا العالم قديماً وحديثاً صورها وأشكالها في تأدية وظائفها ، فاذا كانت ترجع السلطة النهائية العليـا فيها الى قبضة انسان واحد كانت « دولة ملكية » والمحكومون له « رعية » لهذا الملك ذى السلطان العظيم وتكون سلطته مطلقة اذ كان كل شيء

يرجع الى مشيئته وارادته دون سواه وأما اذا كانت هناك مشاركة للامة في الحكم بواسطة مجالس نيابية تمثل الرعية وتشارك الملك في التصديق فالدولة «ملكية دستورية» وترجع الحكومة الملكية سواء كانت استبدادية أو مقيدة الى الوراثة في الملك بالنسبة الى الملوك لان هذا الشكل في الدول هو أصل في الحكومات أي انه أمر طبيعي يبتدئ من سلطة رئيس العائلة فالقبيلة بالعصبية أو الغلب الاول فيبقى النصاب نصاب الملك محفوظاً على تمادي الزمان في الاعقاب ولن يسقط الا بقيام أسباب اضطرارية تعود إما الى فساد ذاتي أو عمومي أو الى استيلاء قهري من عصبية أخرى لها رآسة تقوم مقام هذه الاولى وهذا كله كان شأن الممالك القديمة في تقلباتها وتغيراتها كما يظهر لمتتبع التاريخ البشري

ومن أشكال الحكومة « الحكومة المتعددة الرآسة » لكل عظيم فيها رياسة يستبد فيها ولكل كبير زعامة يتصدر بها بلا مراقبة ولا سيطرة ولا نظام كما كان الشأن في جماعة المماليك بمصر ومساوئ ذلك النظام في الحكومة واضراره أشهر من ان تذكر وكأنه وكأنهم ما كانوا

ومن تلك الاشكال « الحكومة الاشرافية » حيث تكون السلطة في يد كبار البيوتات يستبدون بها فيمن دونهم من الخول والخدم والفلاحين ويرجعون فى كبراها الى عظيم لهم يمثل في شخصه زعامة طائفتهم وهذا كان شكل حكومات الاوروبين وبعض الشرقيين فى الازمنة الوسطى وله في الروسيا الآن شبه أثر

ومن هذه الاشكال « الحكومة الجمهورية » حيث يمثل الشعب أو

الولايات نواب ينتخبون للنيابة عنها وتكون رياسة الجمهورية الى منتخب من الامة بالاقتراع ويجدد كل بضع سنين ويقال لهذا النظام الحكومى «الحكومة الديمقراطية» أي ان افراد الهيئة كلهم لهم حق التصويت بقيوده المصطلح عليها عندهم وان الكفاءة والنزاهة في هذا النظام قد توصل الى أعلى المناصب كما قد يحاسب كل فيه بقدر مسؤوليته وهذا هو نوع الحكومة الفرنسوية الحالية ثم جمهورية الولايات المتحدة على اختلاف ظاهر كما كان بأوصافه القديمة في حكومة الرومان القديمة بعد الملوك. على ان كثيراً من الباحثين يفضلون الحكومة الملكية المقيدة على كل حكومة أخرى كما هو الشأن في نظام الدولة البريطانية وممالك اوروبا الاخر وامبراطورية اليابان وربما عم النظام النيابي باقي ممالك الشرق بعد تلك الباكورة له من دخوله في امبراطورية روسيا العظيمة ودولة الفرس العريقة وتركيا

وسواء كانت الهيئة الحاكمة ملكية أو جمهورية فان امامها في وظيفتها واجبات كثيرة ومهام عظيمة كما ان على الشعوب ادبياً واجتماعياً حيال حكوماتهم واجبات كثيرة لازمة وتفصيل ذلك سيرد عليك في الفصول التالية

﴿ الفصل الرابع عشر ﴾

(الواجبات نحو الحكومة)

الحقوق المدنية والسياسية — مجمل الواجبات التي على الافراد — الطاعة للقانون والنظام — امر الشرائع والنظامات الفاسدة في هذا العصر — المساعدة في تمشية القوانين — الخدمة العسكرية — الصفات المطلوبة في الجنود — الواجبات زمن الحرب — في زمن السلم — الجندية المصرية والبدل العسكرى — حق التصويت والانتخاب للمجالس التشريعية — أكمل السلطة التشريعية ماجعلت بيد الشعب — حق الانتخاب ولمن هو من المنتخبين — قيد اسمك في دفتر المنتخبين .

تنقسم حقوق الانسان في الهيئة الاجتماعية ذات النظامات الراقية الى « حقوق مدنية » والى « حقوق سياسية » اما الحقوق المدنية فهي التي تتعلق بحياة الانسان الخاصة وأموره الفردية ومنافعه الذاتية وعلاقاته الشخصية سواء مع عائلته او مع مواطنيه ، وتنحصر هذه الحقوق في حق التبني والتملك والوقف والايهاب والوصية والاخذ والعطاء والبيع والشراء الخ بشروطه وقيوده المعهودة .

اما الحقوق السياسية فتشمل أمور الحياة العامة الخصيصة بالجمعية السياسية أى مصلحة الهيئة الحكومية مثل حق التوظف المدني والعسكري وحق الانتخاب والتصويت وحق الترشح للمجالس النيابية الخ .

وبما ان الحكومة كجمعية ذات نظام محكم حيال المنافع العامة المشتركة فمن ثم وجب على افراد الامة بصفتهم اعضاء لتلك الجمعية ان يراعوا نظامها وقوانينها بدقة ولا يخالفوا أوامرها اللازمة لانه لا يمكن بل لا يتصور البتة ان تجني المنافع المطلوبة ما لم يقم كل فرد بالواجبات المفروضة

والقيود الموضوعة لحماية الفرد حيال الفرد وحماية حق المجموع من تعديات الافراد وحماية هؤلاء من غوائل الهيئة . ثم وجب من جهة اخرى ان يمدوها بالمال المفروض عليهم اتاوته لقيامها وان يعاونوها بالنفس فيما تقضي به المصلحة للحماية والدفاع ثم آخراً القيام خير قيام بالتصويت في انتخاب اعضاء مجالسها العاملة اى المتممة لكيانها وعملها في وظيفتها .

وأول واجب في الباب هو اطاعة القوانين والشرائع وهذا أفيد ما يكون في مصلحة الفرد والامة معاً لان القانون سواء كان شرعياً او اداريا أو سياسياً ما وُضعَ بعد الاختبار الطويل الا للحاجة الماسة اليه في العمل به وتمشيته على الكافة للمصلحة العامة القاضية به ففي مخالفته أو اهماله الضرر البليغ للهيئة وخروج عن النظام الموضوع وعرقلة لسير تقدم الامة فضلاً عن انتقاص شأن الفرد من أجله وقصاصه على مخالفته اياه ولقد يقال ان من القوانين ما قد يرى فيه ظلم وأجحاف أومقاصد سيئة فكيف يمكن اطاعة مثل هذه القوانين ؟ الجواب ان أمثال هذه الشرائع الجائرة قد مات زمانها في هذا العصر ولا يمكن ان ترى في مثل أحوال الامم الراقية الحاضرة وما مضى منها في كثير من البلدان قديماً داخل في دور الانتقاد والسلق بألسنة حداد واكثر رؤساء الممالك الآن يرون السعادة والقوة في غبطة افراد الرعية وهناك فضلاً عن ذلك ان النظام التشريعي الآن كله تقريباً بيد الامم نفسها ممثلا في مجالسها النيابية وهناك فوق هذا وذاك انتقادات الامم ورقابة الشعوب والدول الثانية فلهذه الاسباب كلها لا يمكن إلا في الاحوال الاستثنائية الوقتية بحسب المقتضيات ان تصدر قوانين أو

تحصل امور من الهيئات الحاكمة تخالف روح العدالة المصرية فتنقض الحكومات غزلها بيدها على ان كثيراً من الشرائع مما قد يشتم منها تلك الرائحة سواء عن قصد أو عن خطأ وتجارب فاسدة سرعان ما يبطل أمرها وتقوم غيرها مقامها متلافية ضررها ناسخة عيوبها. فأدب النظام العصري يحتم على أفراد الامم بما لهم من الضمان الكبير اطاعة الشرائع والقوانين وهي في مصلحتهم ومصلحة هيئتهم مما يقضي ليس فقط بالطاعة بل بالمساعدة أيضاً على تمشيتها بالوسائل المقبولة كأن يرشد على اللصوص أو تؤدى الشهادات على حقيقتها الى اشباه ذلك مما فيه حسن سير الهيئة إنما بوسائل حقة أى بما لا يوقع بريئا أو يحيف بانسان مثلنا له ما لنا وعليه ما علينا.

الواجب الثاني أداء الاموال الاميرية المفروضة على الاموال الثابتة والمنقولة لان الهيئة الحاكمة قائمة فيما تؤدى من الشؤون والمنافع وحفظ النظام والامن العام داخل البلاد وخارجها على المال، وهذا المال تجبيه الحكومة من الامة أو تدفعه هذه اليها بحق الشركة في المنافع التي تجنيها من وراء ما تقوم به الحكومة من الاعمال والمنافع العامة مما ليس إلا في مصلحة الامة نفسها فالري ونفقاته والادارة ومصروفاتها والقضاء والحربية والمعارف والصحة العمومية كل هذا واضرابه يحتاج الى الاموال الطائلة والمصروفات الجسيمة فضلاً عن اداء الديون العمومية وكله عائد نفعه على الامة في شؤونها الحيوية فلهذا كان من تمام العدل ان تحصل الهيئة الحاكمة وتجبي من الشعب الضرائب من الاموال المقررة وغير المقررة بنسبة معتدلة

وحساب موزون دقيق طبقاً لاصول وقواعد نظام مالي متقن صرفاً وايراداً بذلك تغبط الشعوب من وراء ما تصنع الحكومات

الواجب الثالث للهيئة الحاكمة في الامم الراقية « الخدمة العسكرية » بموجب النظامات المتبعة فى مثل القرعة ونحوها لان واجبات الهيئة الاجتماعيـة تحتم على أبناء الوطن الواحد الدفاع عنـه ، فالانخراط في سلك العسكرية مما يسمونه « الفداء بالدم » أو « الاناوة بالذات » واجب على الكافة من ذكور أبناء هذه الهيئة لانه في مصلحة الدفاع عن الاوطان وحفظ الشأن القومي وحيث انه يجدر ان يكون الدفاع بالاشداء من كل قوم اقتضى الحال لذلك ان يكون النظام العسكرى قاصراً على الشبان ذوى العنفوان والقوة وهكذا يكون أمر الدفاع اى الانخراط في سلك العسكرية نوبا شبان اليوم يدافعون عن شيوخه وصغاره يذبون في الغد عن شبانه وقد صاروا بعد شيوخا وسلامة الامم والاوطان من وراء هذا الترتيب الدورى فضلاً عما في هذا النظام من التدريب وتربية الصفات والملكات الفاضلة في نفوس شبان الامم

وعلى ذكر الصفات والملكات المطلوبة وبالتالي الاداب المرغوبة في باب الخدمة العسكرية أقول ان من اولها « الشجاعة » والشهامة ثم الطاعة للرؤساء لان الجنـدية كأعظم ما يكون من النظامات افتقاراً الى الطاعة طاعة الرؤساء من القواد وضباط الجند ثم محبة الترتيب والنظام لانه روح الجنـدية في كل شيء وعماد ما تقوم عليـه ولم توجـد القوانين العسكرية صارمة شديدة دون سائر القوانين والاحكام الا لهذه الغاية حتي تستقيم

أحوال الجنود وينتظم شأنها وما هو في الواقع الا لمصلحة الامة والاوطان ومع ذلك فقد وضع في الباب آداب سامية لقواد الجنود وضباطها وادارتها بما يمكن ان تعتبر معه « الفرق » و « الفيالق » كالعائلات الواحدة لكل عمله ولكل آدابه وواجباته في عائلته فأصاغر أفراد العائلة يجب عليهم التوقير والطاعة لكبارها وكبارها يعطفون على صغارها .

ولقد تقسم الواجبات في الخدمة العسكرية الى قسمين ما يطلب منها في وقت الحرب وما يطلب منها في زمن السلم ففى وقت الحروب ينبغي ان تكون كل الجنود شاعرة بدقة عملها وكبر مهامها وعظم مسؤوليتها وان في نوال الظفر والغلب شرف الامة وفخار الوطن وان كل جندي يقتل في ساحات الوغى مدافعاً عن حياض امته لهو الذى يخلد ذكره ويشرف امته وان فخر القواد وصف الضباط ليبني على شهامة الجنود وكريم احساساتها ومعرفتها كقوادها بواجباتها واطاعتها لأوامرهم وان لا شئ يساوى في الدمامة في نظر الامة عار الجبن والضعف اللذين يستوليان على الجندي الجبان الذي يفر ويولي الادبار في حومة القتال عند الدفاع عن شرف وطنه وامته ورايته أما جريمة الخيانة للاوطان فليس وراءها جريمة في نظر التاريخ ويقاص القانون العسكري عليها شر قصاص واشنعه

أما فى زمن السلم فالجندية لها واجباتها اللازمة ايضاً ليس لحماية البلاد فقط بل لما عساه قد يطرأ على الاوطان من الطوارئ ويهب عليها من زعازع صروف الحدثان فلهذا انحصرت وظيفة الجند في زمن السلم في تأدية التعليم والتمرين العسكري بحسب احسن النظامات والترتيبات وعلى احدث

الطرق وباتقن السلاح حتى يكون للوطن دائماً «ذخيرته الحية» ولا إعتداد بقول من قال بعدم لزوم التجنيد في زمن السلم منتحلاً اتفه الاسباب والاعذار اذ كما انه يجدر بالمرء ان يكون له رأس مال يعده ذخراً للايام كذلك الامم يجب ان تعد جنديتها ذخيرة لها إنما بطريقة معتدلة بمعنى ان لا تترك التجنيد في زمن السلم بالمرة ولا تكثر منه على غير ما داع لدرجة تعطل بها مساعي افراد الامة الحيوية. وهو بموجب النظام المتبع حديثاً من تقليل زمن الخدمة يجعل لها على تمادي السنين رديفاً متمرناً تلقاه وقت الحاجة مما لا ادري كيف غاب عن ذهن أولئك الذين ينكرون على الحكومات والممالك حقها في تجنيد الجنود فى زمن السلم واعداد التسليح بوسائل لا تثقل على كاهل الامم للمستقبل وفى ذلك من الفائدة والنفع في حياة الامم واطمئنان خاطرها وراحة بالها ما فيه كافضل ما يكون من ادخار رؤوس الاموال واعدادها للعمل في الحاضر والمستقبل فهل يمكن لانسان عاقل أن يجحد فوائد ذلك ؟

وهنا ملاحظة بالنسبة الى حالنا نحن المصريين فاننا لم نزل نجهل قيمة الخدمة العسكرية وشرفها العظيم بل اكثر من ينخرطون عندنا من الشبان في سلك العسكرية بمقتضى قانون القرعة المصرية يؤخذون على كره من ذويهم الذين قد ينصبون عليهم المناحات كأنهم اخرجوا من عالم الاحياء ويبذلون كل مرتخص وغال لخلاصهم منها مع ان بلادنا قبل ان تكون معرضة للحروب الكبيرة التي قد تحصد فيها النفوس حصداً مثل ما يحصل في الدول الاخرى وليس النظام العسكري عندنا بأصعب مما هو عليه

في الممالك الثانية ولا الخدمة فيها بأشق ولا السفر الى مثل السودان المصري بأبعد من الاقطار القصية التي تعبأ فيها جنود الدول ذات المستعمرات المترامية الاطراف ناهيك انه قد أجمع المتكلمون في الاخلاق على ان النظام العسكري قد يربي في الشبان على أجمل حال تلك الملكات الفاضلة والصفات الجليلة في نفوس الشعوب وهو مع ذلك من أجل وأشرف الخدم للاوطان مهما كان من الاعتبارات والمشاق فيه والذي يشاهد فرح الشبان المقترعين في البلدان الاوروبية وعائلاتهم عند الانخراط في سلك الجندية ليأسف على تلك الاحوال الشائنة المزرية التي تشاهد لدينا من مناحات العائلات وتكدر نفوس الشبان الذين يؤخذون لهذه الخدمة الوطنية الشريفة بل المدرسة التهذيبية الجليلة مع اننا كثيراً مانرى هؤلاء الشبان غب الانضمام الى الصفوف لا يأسفون كثيراً على ما كانوا عليه متى ما ألفوا روح النظام العسكري ومعيشة تلك « العائلة الوطنية الكبيرة » من الجندية ، أما طريقة دفع البدل العسكري فهي وان تكن جائزة للاسباب الضرورية غير اني اوافق كل الموافقة صحيفة المؤيد الغراء التي صرحت فيما اذكر بان القواعد المتبعة في نظام اتاوة البدل العسكري عندنا يجب على الاقل ان تحور حتى لا يكون منها ما يضر باخلاق الشعب المصري ويضر بالفقراء لجهلهم

أما واجب التصويت وحقوق الانتخاب فلا يخفى ان الامم الراقية في هذا العصر انما هي ديمقراطية المبادئ بمعنى ان جميع الوطنيين فيها ليعدون متشاركين على نوع ما في ادارة شؤون بلادهم وحكومتهم وما فيه مصلحتها

ومنفعتها وقيامها على نحو ما سبق في أمر الضرائب والخدمة العسكريه ثم في سن القوانين والشرائع المطلوبة بحسب الاحتياجات وضرب الضرائب ومراقبة سير الادارة ووجوه الصرف والايراد الى اشباه ذلك وهذا كله ينحصر امره في يد المجالس النيابيـة أو ما في حكمها كمجالس المقاطعات وبلديات المدن الخ مما له عندنا صورة « ليست من كل الوجوه طبق الاصل » مثل مجلس الشورى والجمعية العمومية ومجالس المديريات وبعض المجالس البلدية على ان هذه النظامات عندنا وان لم تبلغ بعد حد الكمال لنقص البلاد في احوالها العامة والخاصة عن حد هذا الكمال غير انه لوجود غرس المبدأ في نظامنا وشبه رسوخه عنـدنا والسعي في انالة الامة حظها منه يجدر بي أن أذكر قواعده وبالتالى آدابه و واجباته على نحو ما يذكر الغربيون منه في تعاليمهم الاجتماعية العصرية التي عنهـا استفدنا بعض الشيء من طرقه العملية ·

فلقـد اتفق فلاسفة الحقوق العـامة والاخلاق في هذا العصر على ان اكمل سلطة في العالم بحسب الاساليب العصرية هي ما استندت على ارادة الشعوب أو تصديقها وهذا لا يتم الا بطريق اقامة المجالس النيابية بالانتخاب والاختيار لجماعة من كبراء الامة و وجوهها فينتدبوا عنها في تلك المجالس للتشريع والتصـديق ثم للاشراف على ما ينبى على النظامات من الاجراآت التنفيذية الادارية والقضائية والامور المشتركة مع البـلدان الاخرى الاجنبية فتكون السلطة بذلك على احسن وجه بصرف النظر عما يعلوها بحقـه وبموجب النظام من السلطات الاخر الملوكيـة والوزارية

المسؤولة والايدي الاخر الحكومية العاملة في مصلحتها وطبق ارادتها من حق الامة في الواقع وفي قبضة يدها في الغالب ممثلة في اعضاء المجالس النيابية وما شابها الذين ينتخبهم ويختارهم الشعب نفسه .

ولقد جعل الانتخاب في كل البلدان الراقيـة من حق كل الطبقات بشروطه وقيوده من الجنسية والاقامة وبلوغ سن الرشد الخ ولقد توسع فيه هناك واحتيط له لدرجة عظيمة كما جعل حق العضوية لتلكم المجالس وما يتفرع عنها ونحو نحوها مقيدا بشروط وصفات هي فى صالح الامم حتى لا يتصدر للزعامة فيها والنيابة عنها في هاتيك المجالس الهـامة من ليس أهلا لها اما لعدم كفاءة واما لفقدان الحقوق المدنية أو قلة المصالح الذاتية فحق الانتخاب الممنوح للامة بمقتضى قانونها النظامي يلزم ان يجرى فيه كل انسان لا على حسب الهوى رغبة او رهبة بل بحسب ما يرى كل امريء فيمن ينتخبه من الكفاءة بكل حرية اى بلا تأثر بالمؤثرات سواء من قبل ذوي المآرب والنفوذ الراغبين في نوال العضوية بلا أهلية ولا استحقاق او من قبل عمال الحكومة بل الواجب الاجتماعي يحتم على كل انسان ان لا يستخدم في انتخابه وترشيحه انسانا الا الفكر الثاقب وحرية الضمير حتى يجري تأليف تلك المجالس مطابقاً للمقصود منهـا لان الامر دقيق والعمل أي الوظيفة هامة جداً وكل انتخاب يصادف غير اهله إما لغرض أو نفوذ لا يجنى من ورائه غالباً غير زيادة المصاعب وجلب المتاعب على الامة والوطن وفساد العـمل ولذلك أوجـد في النظام الانتخابي حق الطعن في الانتخاب حتى يعطى القوس باريها .

هذا ولقد أطال في هذا المبحث علماء الحقوق العامة والآداب الاجتماعية موضحين آدابه مبينين دقائقه ووسائله وفوائده ومضاره بل حق النساء منه الى اشباه ذلك مما لا يحتمله هذا المختصر وذكر منه اشياء فيما يتعلق بنا معشر المصريين بالنسبة الى نظامنا الحالي حضرة الفاضل مرقص حنا افندي في كتابه « نظام الحكومة المصرية » ولقد قال مسيو « كرستودول سوليوتيس » في مؤلفه « الحقوق الطبيعية » ما معناه « ان حق الانتخاب إذ كان ملكا للشعب بلا نزاع فله اذن الحق المطلق عند القيام به ان يتخذ الوسائل اللائقة ليجري مجراه الطبيعي »

وإذ كان هذا الحق حق الانتخاب « واجباً » أدبياً واجتماعياً فيخلق بكل انسان حائز شروط حقه ان يقيد اسمه من أجله ولمصلحة بلاده في «دفتر المنتخبين » ولا يمتنع عن اعطاء صوته إما كسلاً وإما لعدم اكترائه له مع ان أدب الحياة الاجتماعية وواجبها العظيم في هذا العصر ليجعل في رقبة كل انسان مسؤولية المضار التي تنتج عن امتناعه كما يجعلها اعظم إذا هو قام به ورشح لغرض أو جاه من لا كفاءة له لمثل تلك المهام القومية والشؤون العظيمة العمومية

﴿ الفصل الخامس عشر ﴾

(وظيفة الحكومة العامة)

الدساتير العملية المختصة بالحكومات — التضامن بين الافراد والهيئة — ما هي الحكومة ووظيفتها الخاصة — الامن وما يقتضيه — الاعمال المادية التي في رقبة الحكومة — الامور الادبية — التعليم — تنشيط أهل العلم وأرباب الاختراع — ما يجب ان يقف عنده عمل الحكومة — كيف يجرى التشريع بواسطة الحكومة — في اختلاف الاحزاب فائدة — ما يلزم ان تراعيه في مشاريعها العامة — السلطة التنفيذية — عمال هذه السلطة احترام هذه السلطة والرضوخ لها الامتيازات الاجنبية — مهمة الهيئة اسعاد الشعب وعدم مراعاة التحزبات — باقي الاوصاف التي يجب ان يكون عليها الحاكم كبير السلطة — الاختيار للخدمة العمومية — السلطة القضائية — ما هو القاضي — ما يجب ان يكون عليه القاضي — الرجوع الى أمر القضاء والتفويض الى السلطة في تقرير العدالة — التحكيم والصلح — أمر الاقتصاص في الغرب قديماً — النظام الجنائي الحديث فضل هذا النظام في حماية الافراد

أريد بالحكومة ها هنا الحكومة الدستورية لان الحكومة المستبدة بالمعنى الحقيقي للكلمة لا يمكن ان يكون للافراد معها حق إلا ما كان من أمر الطاعة العمياء وهذا لا يعد واجباً صادراً عن ارادة خالصة فذكر حقوق للافراد في مثل هذه الهيئة أو تعديد واجبات عليها نحوهم يعد لغواً لقيام الوظيفة على غير أساس الا القهر وضياع الحق والواجب المتبادل حيال هذا الحال من الحكم المطلق والشأن الاستبدادي ، على ان من ينظر الى أحوال الامم الحاضرة خصوصاً سواء كانت نيابية أو غير نيابية يرى ان لها كلها نظامات قد تقرب بعضها من بعض في تمشية الامور الحكومية وان اختلفت السلطات النهائية لحكمة ان النظامات الحقة الادبية والاجتماعية

هي كالمكتشفات العلمية والمخترعات الفنية متى ما وجدت في عصر فقلّ ان يفوت فضل الانتفاع بها أهله كلهم وان تباينت في الشعوب بعض التباين بحسب المقتضيات وظروف الاحوال الخاصة .

وأول ما يتجلى الى ذهن الباحث في هذا العصر بالنظر الى أحوال الامم الحالية ذلك التضامن والتعاون العجيب بين الفرد والهيئة وهو المبدأ أو القاعدة الصحيحة التي يجب ان يبني عليها كل اساسات الاعمال العامة والوظائف الحكومية ، فاذا ما رأى الباحث تلك الواجبات التي في رقبة جماعة بني الوطن نحو حكومتهم رأى من جهة ثانية تلك الواجبات الجمة التي في عنق الحكومة نحو الشعب ، هذا ولقد مضى القول في الفصل السابق فيما يتعلق بواجبات الاهلين وهنا أبحث في واجبات الحكومة وشأنها العظيم ووظيفتها الكبيرة

الحكومة هيئة مركبة بصورة ما من أفراد من الامة من وظيفتها العملية القيام بالشؤون العامة المتعلقة بتلك الامة لجلب الراحة والهناء للافراد في كل اعمالهم ومساعيهم الذاتية ودفع العوادى ودرء المضار والشرور عنهم ، وأول أمر لازم في الباب وبعبارة أخرى أول واجب على الحكومة القيام به انما هو المحافظة على « الامن العام » واستتباب الراحة باتخاذ الوسائل الفعالة لدفع الغارات عنها من الخارج وايجاد نظام ادارى حازم يكفل للشعب الامن والراحة في الداخل ويجعل قوانين الوطن محترمة فى النفوس على حد سواء بين الافراد لا فرق بين وضيع ورفيع وحاكم ومحكوم .

وتقرير الامن بالوسائل الحازمة وان كان أسا يجب البناء عليه لكنه يخلق بالهيئة ان تحافظ فيه على الحرية حرية الافراد مما يجب ان يتحقق لكل فرد محافظ على النظام وان يأمن بعدل عليه بمعنى ان لا تكون من السطوة لدرجة تضغط بها على حرية الافراد او من التراخي لدرجة تجعل من الحرية المخولة للافراد سلاحاً يتعدى به فرد على فرد واذا كان مما يخالف النظام والذوق استخلاص الحقوق باليد بالنظر الى الافراد بين بعضهم والبعض فما ذلك الا لمعرفة النفوس في المجتمعات الراقية واعتيادها اسناد ذلك الحق الى جانب الهيئة الحاكمة ووثوقها من عظيم دفاعها عنها ، وكما ان من واجب الحكومة حفظ الامن كذلك من شأنها الحفاظ بالشرف القومي شرف الوطن ثم حماية حرية الافراد ثم اجراء الاعمال النافعة كتنشيط التجارة والصناعة الى آخر ما في هذا الباب فهذا كله يؤول حق الدفاع عنه الى الهيئة الحاكمة العاملة التي تجرى الاعمال وتضع كذلك القواعد الاساسية لتقدم البلاد وحماية العباد والضرب على أيدى أهل الفساد .

وهذا الواجب على الحكومة في الحماية والعمل يحتم عليها ان تقوم بالاعمال العامة النافعة المطلوبة للتقدم والرقي وغبطة الشعب ، وتقسم هذه الاعمال الى اشياء مادية وأمور أدبية ، اما الاشياء المادية فتنحصر في انشاء « اعمال المنافع العمومية » التي توجب تقدم الزراعة والصناعة والتجارة كالذى يشاهد من اعمال الري العظيمة والاعمال الخاصة بتقدم الزراعة وانشاء السكك الحديدية والزراعية وسبل الملاحة مما يسهل وسائل النقل واستغلال الثروة مما قد وجد في هذا العصر في وطننا المصري في تقدم

محسوس مطرد استفادت منه الامة والحكومة معا وراجت معه التجارة وزادت محصولات الزراعة وارتفعت الأثمان والاجور وتقدمت حركة البلاد الاقتصادية وأشغالها المادية وان كانت الصناعة المحلية لم تزل في تأخر لقلة عناية الامة نفسها بها.

أما الامور الادبية وواجب الحكومة فيها فتنحصر في أمر «التعليم» تعليم الامة وتثقيف عقول الشعب وابنائه ، ووظيفة الحكومة هنا وان كانت كالمساعد للافراد والمسيطر على أمر التعليم وتربية ابناء الامة وتهذيب اطفالها من بعيد لكن عليها ان تكثر من انشاء المدارس والاخذ بيد التعليم الاهلي ومراقبته وتعليم الفقير على نفقتها او باجور رخيصة وعليها كذلك ان تنشئ المكاتب العمومية للمطالعة وان تبذل كل جهد عالها من الرقابة العامة على سير التعليم حتى يعرف كل ناشئ من الشعب ذكراً كان أو أنثى القراءة والكتابة والمبادئ العلمية الضرورية في الحياة العصرية ومعرفة الواجبات للنفس والعائلة والوطن والحكومة وامور دينه وان تكون لها عناية خاصة بأمر التعليم العالي لتخرج للامة والحكومة رجالاً اكفاء في الحقوق والهندسة والطب والحرب هي على الدوام في حاجة اليهم.

وهناك واجب آخر على الهيئة الحاكمة من حيث تنشيط العلماء والمخترعين والمكتشفين فيما تبرز قرائحهم من الاكتشافات العلمية الجليلة والمخترعات الفنية المفيدة والآثار الادبية الجميلة على نحو ما نرى في البلاد الغربية

وانه وان يكن يطلب من الهيئة الحاكمة اشياء كثيرة وأمور جمة مادياً

وادبياً على نحو ما رأيت غير انه من الغلط الفاحش ان يتوهم متوهم ان الحكومة يجب عليها « ان تعمل لنا كل شيء » لان هذا يخالف مبدأ التقدم الذاتي عند الافراد ويضعف من هممهم فى الاعمال الاستقلالية ويضر بالهيئات الضرر البليغ فالحكومة لا ينبغى لها ان تشتغل بالتجارة وتزاحم عليها الافراد (كما ظهرت مضار ذلك فيما كان يصنع بعض الملوك قديماً مستعينين بسلطتهم كما نبه عليه ابن خلدون) ولا يجوز ان تحتكر الصناعات الا ما كان من مثل صنع « البارود » وهي كذلك ليس من وظيفتها ان توجه الاعمال للافراد او ان تضغط على حريتهم للاشتغال باعمال معينة خارجة عن مطلوب مثل الوظائف او الخدمة العسكرية او اقامة المنافع العمومية فى بعض الاحوال الاستثنائية حتى ان ما وجد من أمر التعليم الالزامي فى بعض الحكومات فذلك وان كان لفائدة الهيئة الاجتماعية الأن للحكومة وظيفتها الخاصة وقد تقدم بيان بعض اشيائها وهاك باقيها مما يتعلق بامر التشريع الراجع على الحقيقة فى هذا العصر الى أمر الامة ثم السلطة التنفيذية الادارية والقضائية وفي كل منها واجبات على الحكومة عظيمة وآداب جليلة

التشريع فى الامم الراقية قائم على ان المصالح الحكومية بتركيبها المعهود من نظارات وادارات ومصالح عند ما ترى احداها الحاجة ماسة الى سن لائحة جديدة او تقرير مشروع مستأنف او تحوير قانون فى مصلحة الامة وتمشية الادارة على محور السداد تدرس أمر ذلك بادىء ذي بدء وتحضره ثم تبعث به الى « الهيئة الوزارية » وهذه بعد بحثه وفحصه مباشرة او بواسطة

لجنة فنية مخصوصة ترسله الى المجالس النيابية وهناك يأخذ حظه الختامى اما بالقبول واما بالرفض او التحوير قبل الاجراء بواسطة السلطة التنفيذية وتويجه من أجل ذلك بالاوامر العالية من الملوك ورؤساء الحكومات حتى يكون مستوفياً شروط العمل به مستكملاً أمر ما يوجب الرضوخ والاحترام له عند الشعب فترى من هذا ان السلطة التشريعية ليست فى الواقع الا بيد الامة التي يمثلها نوابها فى مجالس التشريع فى الحكومات الدستورية ومنه تعلم ضرورة اختيار هؤلاء النواب وانتخابهم من اكفاء الناس وافضلهم كما تقدم وكما سيأتي في حق الانتخاب حتى يحسنوا الفحص والتدقيق فلا يرفضوا ما قد يكون فيه نفع الشعب ولا يصادقوا على ما قد يخالف المصلحة القومية إما للجهل به واما لاختلاف المبادئ الحزبية التي لها بجرائدها ورجالها كما نرى فى اوروبا تلك الفوائد من حيث المناقشات والمجادلات فيكشف بها النقاب عن الفوائد ويجلى عن درر المنافع وصحيح المبادئ فتترقى الامم من وراء هذا وذاك من حركات الاحزاب واختلاف آرائها وميولها بشروطها وقيودها الادبية والحكمية لا بكيل الطعن والثلب جزافاً والخبط خبط عشواء بالحق والباطل كالذي يشاهد عندنا

وانه وان يكن أمر القطع والتصديق في التشريع وتقرير الضرائب وسن اللوائح بل أمر الحروب بيد الامة في الممالك النيابية على ما رأيت غير ان للهيئة الحاكمة العاملة آدابها وواجباتها من حيث ان لا تراعى فيما تحضر من شرائع او تقرر من أمور ادارية وسياسية الا ما فيه المصلحة البحتة للامة وروح النظام العادل وان لا يكون في ذلك شيء يخالف مبدأ الحرية

الشخصية أو العامة ولا ما يشم منه رائحة الحيف أو عدم المساواة حتى لايخالف في وضعه وتمشيته روح الحقوق الطبيعية التي تحسب الشرائع الوضعية ظاهرة من ظواهرها العملية تمثل بالعدل في ملعب الحياة الاجتماعية الجارية فلهذا اشترط أن يكون رجل التشريع ايًا كان عالمـاً خيرًا مطلعاً تمام الاطلاع على حاجات الامة منزهاً عن الاغراض

أما السلطة التنفيذية فهى ولا ريب من أهم وظائف الحكومة والادارة العاملة تحت مراقبة السلطة العالية والسلطة التشريعية ، ولهذه السلطة التنفيذية حقوقها وواجباتها التي ينبغي ان تقوم بها خير قيام في أمر التنفيذ في الهيئة بكل نشاط واستقامة ولدرجة ان لها الحق في تنفيذها بالقوة والقهر بواسطة القوة المسلحة التي تحت سيطرتها من مثل البوليس والجنود باسم القانون والسلطان

والقوة التنفيذية رأسها بعد السلطة العالية الوزارة واعضاؤها جهات الادارة عموماً والنيابة العمومية والقضاء ورجال الضبط والربط فكل هؤلاء يمثلون تلك السلطة ومن وظيفتهم وواجباتهم احترام القوانين والشرائع واللوائح وتنفيذها في الامة بكل ذمة واخلاص ونزاهة إذ كل توان او تراخ او اهمال او عدم اكتراث في الامر قد يعود بالمغاب السيئة والمضار الشديدة على الهيئتين المحكومة والحاكمة وواجب الافراد حيال مبدأ احترام شرائع بلادهم الطاعة والرضوخ لامر الهيئة التي تنفذ تلك الشرائع والنظامات وبعبارة أخرى عدم مخالفة قوانين البلاد ونظاماتها الجارية لتسعد الاوطان وتنتظم الاحوال ويسهل على الهيئة الحاكمة عملها في وظيفتها واجراآتها القانونية

والادارية حباً بالنظام وحفظاً لمبدئه الشريف وسياج سلطانه الجميل والذي يرى احترام النفوس لاوامر حتى أصاغر أنفار البوليس ورجال الضبط والربط في البلدان الاوروبية ليأسف على عظم استخفاف حتى رجال الحكومة أنفسهم عندنا بأوامر الحكومة ولقد يعلل هذا لدينا « بعلة الامتيازات الاجنبية » وكون هذه الامتيازات قد تقف غالباً حجر عثرة فى سبيل تنفيذ الاوامر الادارية والنظامات الداخلية بالعدل والمساواة على الوطنيين والاجانب مع ان البلاد بفضل النظامات الحديثه قد أضحت فى غنى عن حماية الاجنبي بواسطة هذه الامتيازات الضارة المعرقلة لسير النظام وتمشيته على قاعدة العدل فيجب ان تسعى الحكومة لالغائها جهدها حتى يتساوى الوطني والاجنبي فى نظر النظام عندنا ولقد كتبت فى هذه الامتيازات فصلين فى المؤيد أبنت فى الاول منهما [1] حق المصريين فى مشروع الغائها الذي اقترحه جناب اللورد كرومر فى تقريره عن مصر والسودان لسنة ١٩٠٥ وقلت فى الثاني بفائدة الرجوع في محاكمة شرار الاجانب الى المحاكم المختلطة موقتاً [2]

ومهمة الحكومة بحذافيرها فوق ما تقدم إنما هو الحرص على اسعاد الهيئة الاجتماعية بيقظة ونشاط واستقامة لانها كالوصي على الشعب أو كالوكيل الذي يدير أعمالا مسؤولة منه فلا ينبغي له البتة ان يصرف وجهة العمل في غير نهجه المستقيم وصراطه السوي إما للمصلحة الذاتية وإما تبعاً للاهواء الحزبية

---

(١) بالعدد الصادر في ٧ ذي الحجة سنة ١٣٢٤ (٢) راجع فصل ٧ من رسالة في سبيل الحكم الذاتي عدد ٥٢٦١ من صحيفة المؤيد الوضاء

بل يلزم ان تتمسك كل حكومة بتينك النصيحتين القديمتين لافلاطون وشيشرون وقد قالاها قديماً بالنسبة الى كبار رؤساء الهيئتين اليونانية والرومانية في عصرهما قال الاول «يجب الاخلاص لمصالح أبناء الوطن لدرجة ان تنسى معها المصالح الذاتية نفسها» وقال الثاني «ينبغي النظر الى آمال ومطالب كل أبناء الهيئة السياسية بعين الرعاية الواحدة فلا يعضد حزب دون حزب ليمتاز على غيره لمجرد هوى في الفؤاد لان الهيئة الحاكمة كالوصي الذي يجب عليه رعاية مصلحة كل القصر الذين تحت إدارته على حد سواء فالذين يسعون في تأييد فريق من الشعب واهمال غيره قد يدخلون في المدينة شر الآفات التعب والشقاق» ولهذا قيل الحكومة فوق الاحزاب .

ثم انه كلما كانت وظيفة الحاكم أكبر وسلطته أوسع تحتم عليه معرفة حقوق كل انسان متمسكاً بالعزم الثابت في ان يكون عادلاً نحو الجميع وذا خبرة واسعة في الاعمال والاشغال مما يقيه شر الاغلاط وعدم الوقوع في المحظورات — على ان الخلق الادبي العظيم الذي يجب ان يكون عليه الموظف العظيم فيما يهم الهيئة كثيراً انما هو الدقة واليقظة في اتباع النظامات والقواعد وان يستخدم لذلك ذكاءه وحرية عقله واستقلاله الشخصي حتى لا تؤثر فيه الاغراض والمنافسات الحزبية ولو كانت من ذوي السلطة عليه وانه لخير للموظف ان يكتسب الثناء العام من جمهور أبناء الهيئة ولو خالف في ذلك مبادئ حزبه أو أرباب السلطة عليه فيما يخرج عن حدودها لان هذا يعتبر أشرف وأجمل في باب النزاهة

والاستقامة في الخدمة العامة بموجب المبادئ الادبية والقواعد الاجتماعية الصحيحة

والخدمة القومية العامة يجب ان يختار للتوظف في وظائفها المختلفة اكفأ أبناء الشعب وأحسنهم أخلاقاً وآداباً ومعرفة بلا التفات الى المحسوبية أو المنسوبية وللسلامة من تلكم الامور ينبغي أن يجري التوظف بمقتضى قواعد عادلة ومبادي صحيحة سواء بالنسبة الى التوظيف او في ترقية العمال وان تجري عليهم الهيئة المرتبات الكافية بنسبة الاعمال وعلى قدر أهمية الوظائف ودرجاتها مع مراعاة مطالب المعيشة والحياة في المجتمع والحيثيات الوجودية لهؤلاء الموظفين في أعين الهيئة فضلاً عن تقرير المكافآت الوقتية لمن يمتاز منهم بعمل ثم تدبير أمر المعاش لهم عند الانتهاء من الخدمة على أعدل القواعد وأحكم النظامات حتى تحبب النفوس المجتهدة النشطة فى خدمة الامة العامة وان تضع الهيئة الحاكمة فوق هذا وذاك النظامات التأديبية والعقوبات الشديدة لكل من يخالف من موظفيها أصول وظيفته أو يمد يده «للرشوة» أو يخون أمانته في وظيفته على نحو ما نراه في نظام حكومتنا السنية وأمثالها من الحكومات التي تقتبس منها .

***

ونختم هذا الفصل بذكر آداب السلطة القضائية القائمة بوظيفة الحكم بين الناس وما في رقبتها من واجبات هامة فانه ليس على الحقيقة الى جنب السلطة التشريعية والادارية أعظم من سلطة « القضاء » المنصوب للفصل في الخصومات والحكم بالعدل بين أبناء الامة فالقاضي هو حارس الشرائع

العملية وحامي سياج الآداب العمومية بل هو الذي اليه مرجع قصاص الجناة وعقاب الاشرار وأرباب الجرائم من اللصوص والاشرار وأهل الدعارة والفساد والاخذ بناصر المظلومين احقاقاً للحق وازهاقاً للباطل، وهو كما ينظر في الدعاوي التي بين الافراد ينظر كذلك في القضايا تكون لهم ضد الهيئة أو تكون للهيئة ضد الافراد من الوجهة الخاصة والعامة وبالجملة فان من وظيفة القاضي تطبيق القوانين وتنفيذ الشرائع واعطاء كل ذي حق حقه مما يعبر عنه « بتوزيع العدالة » فلهذا ينبغي ان تجتمع في القاضي اكمل الصفات العلمية والادبية العالية حتى يؤدي وظيفته الهامة كاحسن ما يكون في الهيئة عدلاً وانصافاً .

فالقاضي على اختلاف وظيفته – هو انسان مخول سلطة دقيقة يجب عليه من أجلها ان يكون عالماً بالشرائع متضلعاً من أصول التشريع عارفاً بالقواعد والنظامات القانونية المختلفة للمقارنة والتطبيق ليس فقط بالنظر الى نصوص القوانين وقشور الفاظها بل بالنظر الى روحها غير معتمد في تطبيقاته واحكامه إلا على الحجج والبراهين الصحيحة التي تظهر له من خلال سطور القضايا والمرافعات وقرائن الاحوال ويجب عليه ان يكون ذا بصيرة ثاقبة وحذق ومهارة للخروج من الشبهات واستطلاع الخفايا مما قد تحنكه فيه التجارب الذاتية وواسع الاختبارات والاطلاعات السابقة لغيره في الاحكام القضائية

ويجب فوق ذلك ان يكون القاضي حائزاً لصفات أدبية جليلة من محبة العدل واستقلال الرأي فمن الاول ان لا يعرف حال التربع في كرسي

القضاء لا صاحباً ولا محسوباً ولا موصي به بل يكون الكل امامه سواء يحكم بينهم بالعدل ويفصل بالحق لا فرق بين حاكم او محكوم ، وليكن كذلك نزهاً غير متطلع الى فوائد ولا خائفاً على مركز بل ليكن كل همه منصرفاً الى تقرير العدالة التي هو حارسها على أحسن حال .

أما الاستقلال فيطلب من القاضي أيضاً في كل شيء فلا يكون الا رجل القضاء تاركاً الميول الحزبية والتعصبات المذهبية بل ليكن فوق هذا كله غير مشتغل بالمنافع التي للهيئة حتى يبقى غير متأثر بالمؤثرات وبالتالي محترما من الكافة وانه لا ينبغي له لهذا أيضاً ان يتداخل في الاشغال الصناعية والاعمال التجارية ولا يتلطخ بعار المضاربات أو الترامي على الشهوات وليكن من النزاهة لدرجة ان لا يقبل من انسان هدية ولا يأخذ بالاولى رشوة ولقد جعل من أدب القضاء في ترتيبات المحاكم العصرية قيود وشروط كثيرة في واجبات القضاة وجعل فيه كذلك القصاصات الصارمة لكل من يخالف ذمته وحلفه القانوني امام السلطة العالية بان لا يخون عهد العدالة ولا يخفر ذمة القضاء كما قد جعل للضمان على المركز وحفظ الكرامة حتى لا يكون القاضي مهدداً بالعزل ذلك المبدأ من عدم قبول القضاة للعزل الى امد ما الا لسبب .

هذه هي مهمة القضاء ووظيفة القاضي في الهيئة والآداب الجليلة والواجبات العالية التي عليه والتي تشرف بها الاقدار وتوقع الهيبة في النفوس . وبتلك القيود المشروطة في نظام القضاء وكل ما يتقدمه من السلطة التشريعية وما يتبعه من السلطة التنفيذية لزم الافراد ان يتنازلوا

امام النظام عن حقوقهم في تقرير العدل لانفسهم بانفسهم تأييداً للنظام بالرجوع في الحقوق المدنية والقصاص والقود لامر الهيئة الحاكمة بموجب نظاماتها المرعية وقضائها المحكم العادل . على ان في هذا اكبر ضمان لسير العدالة على محور الاستقامة لانه لو خول كل فرد ان يقوم باستخلاص حقه بيده والاقتصاص لنفسه بنفسه لأدى ذلك ولا ريب الى اشأم النتائج وشر العواقب الاجتماعية ولنا في احوال البداوة التي لم تزل شائعة قليلا أو كثيراً في عربان القطر المصرى وغيره من أخذ الثأر والتربص للاعداء ما فيه من شر وتوحش وهمجية ليست الا من بقية الجاهلية الاولى .

واذا قيل انه يمكن لتقرير العدالة في الحقوق المدنية ان تجري بواسطة محكمين فهذا أيضاً له محظوراته ولقيام الهيئة القضائية به خير قيام اكبر ضمان للاطراف ما دامت الهيئة لا تنصب للفصل في الخصومات الا اكفأ رجال القانون والشرع فهم بهذا ليعتبرون من افضل المحكمين على ان التحكيم وتقرير الصلح بين المتخاصمين في القضايا المدنية بلا واسطة الدوائر الرسمية امر جائز مع ذلك وحق من حقوق الافراد في مبادئ العدل فهو لذلك لم يزل شائعاً وجاريا بخلاف القصاص الجنائي فانه بموجب النظامات الحقة لا يمكن ان يكون من اختصاص الافراد ولا سبيل لان يترك الى الاهواء

ولقد كانت مسئلة الاقتصاص أو الأخذ بالثأر التي لم تزل شائعة في الشرق على نحو ما سبقت الاشارة اليه شائعة ايضاً في الغرب انتقاماً من الجناة بقدر جناياتهم واقتصاصا منهم بمثلها فيما اذا كانت قتلا أو جروحا بان يأمر بها أو يقرها القضاة انفسهم ويجرونها غير ان هذه الطريقة لها

عيوبها وقصورها بل فيها مضارها وشرورها في الافساد واثارة الاحقاد والمخالفة لروح الانسانية والنظامات الصحيحة الاجتماعية لهذا عدل عنها الى طريقة العقاب القانوني المنظم الخالى من الاغراض وانواع الانتقامات الوحشية والتشفي الفاسد فصار النظام الجنائي في يد هيئة عادلة وعلى صورة نظام محكم لا يقصد به سوى المصلحة العامة وخير الهيئة الاجتماعية ويتحصل منه مع ذلك على الاحكام الجنائية الرادعة التي تفيد المجموع وتوجد الرهبة المطلوبة ولا تخالف روح الانسانية ولا مبادئها التمدنية العصرية ولقد جعلت الذنوب فيه على ثلاثة انواع المخالفات والجنح ثم الجنايات وجعل لكل فريق قصاصات وعقوبات تناسبه وترى كافية للردع وافية بالمرام في تأييد النظام والعدل

وبهذا النظام الجنائي الذي تجرى عليه الهيئآت الاجتماعية الحالية صار الفرد محمياً بقوة الجمعية من فظائع الانتقامات والتشفيات الشخصية بل التعذيب بمقتضى اغراض الافراد وصار القصاص من حق الهيئة الاجتماعية ممثلاً في نظامها الجنائي التشريعى منه والتنفيذي لمصلحة الهيئة وبذلك انتفت فظائع القصاصات التمثيلية وانواع التعذيب الماضية ولهذا كله صار كل نظام جنائي يشذ عن قواعد واصول النظام الجنائي العادل مهما كانت دواعيه واسبابه ومهما كانت الاحوال القاضية به أو الحقوق الموجبة له يعد في عرف الذوق المصري خروجا عن روح العدل والتمدن ورجوعا الى ازمنة التوحش وحب الانتقام ولا يمكن لامة ان ترضى به ولا يصح ان يبقى على اثره فيهم قوم كرام

﴿ الفصل السادس عشر ﴾

(أدب الحقوق الدولية)

العلائق الدولية من قديم هي التي كانت اساس ما وضع من ادب الباب ـ حقوق الدول الطبيعية والوضعية ـ حقوق الشعوب التي تتمتع بها ـ حق الدفاع في الامة شبه المستقبلة ـ مبدأ تعيين السفراء والقناصل لدى الدول و بعضها ـ ما يجب ان يعامل به ممثلو الحكومات من الاحترام ـ رعاية النزيل ـ ادب النزيل ـ مراعاة الاتفاق ـ الادب في باب الحروب واسبابها ـ كيف تجرى الحروب العصرية ادب الجنود في القتال ومعاملة الاسرى والجرحى ـ مبدأ الحياد الدولي السلطة البحرية ـ التجارة البحرية الدولية ـ السلام العام

ان الناظر في التاريخ البشري ليرى ان دول هذه الكرة الارضية الذاهبة منها والحاضرة ما زالت من قديم الزمان في ارتباط واتصال وعلائق تجارية ومواصلات سياسية وحروب دموية وخصام وصدام ثم صلح وسلام وامتزاج ووئام فلهذا كله جعل أهل العصر لتلك الارتباطات والامور الدولية آدابا وواجبات تقوم بها الدول نحو الدول والشعوب حيال الشعوب

والارتباط والاتصال الدولى مهما كانت احواله فلا بد من الرجوع في معاملاته الى أساس من الحقوق الطبيعية هى حقوق الامم من بني الانسان في اوطانهم أنى كانوا وكيفما كانوا وهذه الحقوق اوجبت ايجاد نظام الحقوق الدولية الوضعية التي اصطلح عليها بين الدول خصوصا في هذه العصور المتأخرة ولتفصيل هذا الاجمال أشرح ها هنا بالايجاز المشروط اهم اصول أدب هذه الحقوق حتى يكون القوم عندنا على بصيرة منها وقد اضحت بلادنا المصرية كما لا يخفى ميدانا ومسرحاً لكثير من الارتباطات الدولية بين تجارية وسياسية فأقول

تتألف الامم والشعوب كما لا يخفى من افراد تجمعهم رابطـة الجنس واللغة والتقاليد القومية من عدة اجيال مضت فتكسب كل فرد من افرادها جنسيتها البحتة وتجمعهم فوق ذلك كله رابطة المصالح الاهلية المشتركة والآداب القومية المعتبرة ونظامات الهيئة التي اتيحت لهم في تدبير مصالحهم العامة وشؤونهم الخاصة

والشعوب بهذا تعتبر حيال الشعوب كالافراد في الهيئة حيال الافراد من حيث ان لكلٍ حقه ولكلٍ شأنه الخصوصي الاجتماعي والادبي وطريقته العملية وحريته الذاتية

فلكل شعب حقوق يجب ان يتمتع بها وتمثلها حيال الشعوب الاخرى هيئته السياسية وعلى هذه الشعوب واجب احترام هذه الحقوق له ما دامت له صفته الدولية بينها فهو له حق التمتع بأرضه التي تقله وخيراتها ومستغلاتها التي يستخرجها منها ثم له حقوقه في تجاراته وصناعاته، ثم له كذلك حقوقه المعنوية من حيث تمتعه باستقلاله وشرفه وحريته ونفوذه فكل هذا من حقوق كل شعب وكل أمة مرتقية متوفرة لها شروط التمدن الاصلية والجامعة السياسية ويجب على الشعوب المتمدنة بموجب مبدأ أدب الحقوق الدولية ان تحترم تلك الحقوق لاصحابها فلا تتعدى عليهم فيها ولا تغتصب أرضهم وديارهم منهم كما يجب على الهيئة الحاكمة أو هو من أهم وظيفتها كما تقدم الدفاع عن شعبها بالوسائل السلمية السياسية ثم الذود عنه بالوسائل الحربية اذا اقتضى الحال ولم تجد مخرجا لحل المشكلات بالطرق الحبية أو بتوسيط بعض الدول الاخرى على قاعدة التحكيم الدولي الذي بدأ منذ

عهد غير بعيد يشيع أمره ويجرى مجراه الصحيح .

أما الشعوب التابعة لشعوب أخرى وممالك ثانية بناء على اتحاد اختياري أو حماية أو سيادة اسمية مع بقاء استقلالها الاداري تحت المخابرات والدفاع عنها يتبع أصولاً قد لا تختلف كثيراً عما تقدم بناء على الامتيازات المخولة في الادارة والدفاع وان كان للانضمام او الحماية او السيادة حقوقها المالية متكيفة بكيفية مركز الامة شبه المستقلة بازاء صاحبة السيادة عليها وقوة هذه خصوصاً (١)

واذا كانت المصالح المتبادلة والاتصالات المتوالية بين الامم وبعبارة أخرى بين الممالك وبعضها هي على جانب من الاهمية والكثرة سواء بالنظر الى العلاقات السياسية والمخابرات الدولية او بالنظر الى مصالح الافراد من رعايا تلك الحكومات لهذا وجد مبدأ تعيين السفراء والمعتمدين السياسيين والقناصل في البلاد الاجنبية ذات الهيئة المنظمة والصفات المعتبرة رسمياً تمثل تلك الحكومات الاجنبية وتنظر في المصالح المتبادلة الدولية والخصيصة برعايا حكوماتهم والمحتمين بحماياتها من نزلاء تلك البلاد

وواجب الادب الدولي كما يقضي ان تحترم الامم ممثلي الامم والحكومات الاجنبية المحبة لديها من السفراء والقناصل في جميع مظاهرهم وشاراتهم الدولية وان يكون لهم في الرسميات مقامات واعتبارات عظيمة كذلك يحتم هذا الادب ان يعتبر نزيل البلاد ضيفا مكرماً يجب ان يراعى

---

(١) براجع بالنسبة الى مصر واستقلالها الاداري حيال الدولة العلية العثمانية كتاب مرقص حنا افندى نظام الحكومة المصرية وقاموس الادارة والقضاء

ويعامل في كل معاملاته بالعدل وحسن الذوق لانه امتن في باب توثيق عرى الحب الدولي والتآلف الجنسي ودوام الثقة ونشر الثناء وراحة الحكومة المحلية والاستفادة من تبادل المنافع والاعمال وينبغي ان تجري محاكمات الاجانب في كل الدعاوي العمومية والحقوق ونحو ذلك على أعدل الاصول واحكم المبادئ المتبعة حتى لا يكون ثمت حجة للتداخل الاجنبي بحجة الاضطهاد او الجور في الاحكام .

ولقد تقضي هذه الآداب الدولية من جهة أخرى على كل نزيل في بلاد غير بلاده ان تكون معاملته لاهل تلك البلاد التي تضيفه وتكرم مثواه وينتفع من خيراتها بكل جميل وقويم من الطرق في السلوك كأنها بلاده الأصلية او وطنه الثاني فلا ينبغي من ثم ان يكون فظا غليظا ولا شرها طماعا ولا مسيئاً الى النظام المحلى مستنداً على قوة دولته او مؤآزرة سفارته وقنصليته ، ولا تستند هذه من جهة ثانية على تلك القوة او على مالها من امتياز في البلاد بموجب اصول مقررة قديما فتكثر من التشبيث بذلك حتى تكون حجر عثرة في سبيل تمشية نظام البلاد وتعطيل امورها ومصالحها ومساوي هذه الامور ظاهرة بل هي خصيصة بالامتيازات الاجنبية في بلاد الدولة العلية ومصر بالتبعية لها في ذلك

فهذا كله ليس في الحقيقة من الادب الدولي ولا اللياقة العصرية فى شيء وانما مبناه في الحالة الراهنة على القوة والعسف لانه اذا كانت الظروف القديمة قد قضت بمنح هذه الامتيازات بالنسبة الى احوال الشرق السابقة فالرقي العصري ليأنف من ذلك ويراه من شر ما يجلب الضرر ويعطل

اصلاح هذا الشرق وهذا بحث طويل .

ونظام الامتيازات له كما تقدم آنفاً عيوب وهذه العيوب مخالفة على كل حال لروح النظامات الدولية الصحيحة وستقضى عليها الانسانية ومبادئها الحقة قضاءها المبرم يوماً ما .

والعلائق في باب أدب الحقوق الدولية بين الدول ورعايا الدول ذات الهيئآت الكاملة والحكومات الممثلة يجب ان تكون على أحسن مايكون فاذا ما قضت الظروف مثلا باتفاقات بين فريق من الامم وبعضها فيجب ان تراعى كما يراعى الافراد عهودهم ومواثيقهم بل اكثر من ذلك لدقة تلك الامور الدولية وعظم شرفها سواء كانت متعلقة بأمور سياسية عامة أو خاصة أو بأمور جزئية تجارية وجمركية وسواء كانت لآجال مسميات أو لمدد غير محدودات .

ولئن كانت أمور الاتحادات والاتفاقات تقضي بالتمييز مجاملة في المعاملة بين رعايا الدول المتحدة والشعوب المتفقة لكن هذا لا يجيز البتة ان يعامل غيرهم بما فيه حيف أو هضم حق مراعاة للاهواء السياسية والميول الحزبية لانه مخالف ولا ريب لمبدأ الحقوق الدولية بل الاذواق الانسانية العالية

***

وللحروب اذا قامت بين الدول واستطار شررها بين الامم آداب وواجبات تختلف فى هذا العصر عما كان عليه الاقدمون من شن الغارات واكتساح البلدان وازهاق الارواح لمجرد هوى نفوس الملوك أو اطماع

الشعوب ، ثم ان في مجريات حوادث الاستعمار التي اتبعت في أوائل العصور المتأخرة أموراً كثيرة وحوادث جمة كانت تشبه تلك الفظائع أو هي شر منها لكنها لم تدم طويلاً ولم تظهر على مرسح الوجود كثيراً وكثيرا ما كان يفضح أمرها ويشنع عليها حتى بين نفس القائمين بها لمخالفتها للآداب الانسانية . فمن الواجبات العصرية في الحروب بين الدول وبعضها ان لا يقدم عليها إلا لاسباب جوهرية لان الحرب بمعنى القوة الفعالة المؤدية بلا ريب الى انهاك القوى القومية واعدام النفوس وضياع الاموال ينبغي ان لا تكون إلا لصد غارة مهاجم أو تعدى على حدود أو انهاك حرمة أو اغتيال حقوق ظاهرة أو لدفع ضرر متحقق حدوثه أو طلب موازنة شرعية بين القوات الدولية .

ولا يجوز عند الشروع في الحرب ان تباغت الدولة العدوة مباغتة بل يجب باديء بدء ان تخابر ثم تعلن وينشر البلاغ الختامي واعلان الحرب على الملأ الدولي مبيناً فيه الاسباب الحاملة عليه وتعطى مع ذلك المدة الكافية لسحب السفراء وتدبير أمر مصالح رعايا كل دولة من الدول المتحاربة لدى الاخرى أو تسند حمايتهم مدة الحرب الى دولة ثانية .

وإذا نشبت الحرب اظفارها وامتد لهيبها فلا ينبغي ان يمثل في القتل جنود الدول المتحاربة ومقاتلتها بعضهم ببعض وكل من يؤخذ أسيراً من المقاتلة في حومة الوغى يجب ان يعامل معاملة حسنة وان تضمد وتعالج فوق ذلك جروح جرحى الاعداء بواسطة المستشفيات المعدة لذلك بكل عناية وشفقة وان تعامل بلاد الاعداء إذا ما احتلت وقت الحرب بأحسن

أنواع المعاملة بحسب النظامات العسكرية ليأمن أهلها على نوع ما على أرواحهم وأموالهم وأعراضهم ولا تترك البتة الى فوضي زعانف الجند وجهلة المتطوعة يعيثون فيها فساداً ينهبون وينتهكون الحرمات مما كانت تعم بلواه البلاد في الحروب القديمة وتبرأ الى الله منه اليوم الانسانية وآدابها.

ومن الآداب أو الواجبات في الباب باب الحروب الدولية ان لا تعين الدول «المحايدة» عدواً على عدو من المتحاربين والا خرقت حرمة «الحياد» واصوله وسياج القواعد المتبعة فيه اللهم الا ما كان من الامور التي ترى فيها ضرراً لها أو التي فيها خدمة هامة للانسانية كالذي تقوم به « جمعيات الصليب الاحمر والهلال الاحمر » الدولية من الخدمة الطبية المحض انسانية.

وإذا وضعت الحرب أوزارها بين المتحاربين على شروط من الصلح قبلت من الطرفين وجب الوفاء حتماً بها وكذا شروط « الهدنة » الحربية لا يجوز البتة إذا تقررت خرق حرمتها وفي الباب قواعد اخر لا يحتملها هذا المختصر الادبي

***

ومما ينبغي ان ينبه عليه هنا لانه ملحق بهذا الباب من الادب الدولي مسئلة « السلطة على البحار » فكل دولة لها سلطتها وسلطانها على ما يخصها من البحار التي جعلتها الطبيعة تغمر شواطئها وشواطئ البلدان التابعة لها فمن أجل ذلك يقال «المياه الانكليزية» و« المياه اليابانية» و« المياه الامريكانية» و« المياه الفرنسوية » و«المياه المصرية » الخ وهي تتبع في أحكامها السياسية قوانين تلك البلاد ، ثم انه بالنظر الى قيام المصالح الدولية العامة أو

الخاصة واتحادها بين الدول أو افتراقها لفوائد معلومة او موازنة مطلوبة اقفل مثلاً « الدردنيل » العثماني في وجه السفن الحربية حتى وقت السلم باتفاق دولي وجعل مثل قنال السويس دولياً يباح بمقتضى معاهدته المعلومة المرور فيه لسفن كل الدول الحربية وغير الحربية على جعل ورسم مخصوص يرجع الى شركة القنال وحملة اسهمها ، ثم انه بالنسبة الى الامور التجارية البحرية القائمة بين الافراد والشركات العظيمة البحرية صارت التجارة البحرية والملاحة حرة على نوع ما وصار لها في القوانين المحلية لكل أمة باب مخصوص وان كانت قد أوجدت لها قيود وشروط ومصادرات في زمن الحرب كما أوجدت « للقرصانية » عقوباتها الشديدة .

وصفوة القول ان الآداب الدولية العصرية تقضي بان تعيش امم هذا العالم في زمن السلم مع بعضها والبعض بسلام ووئام وتبادل المنافع الحسية والمعنوية وعند اختلاف المصالح وقيام الحروب من أجلها بين الامم ينبغي ان تبنى على الاسباب القوية والامور الاضطرارية وان تجري مع ذلك على أحسن النظامات والشهامات الانسانية ، على ان اليوم الذي تغلب فيه المبادي والميول السليمة ويبطل أمر الحروب بتاتاً لهو اليوم الذي تعده الانسانية أسعد أيام دهرها . ولكن هل يتحقق ذلك !

﴿ الفصل السابع عشر ﴾

(نحو الخالق تعالى)

الاصل العام في باب العقيدة البشرية — مبدأ الاعتقاد بالله تعالى — شوق النفوس وميلها الى المبدع سبحانه وتعالى — العلوم لا تنافي الاعتقاد — الواجبات نحو الخالق — عمل الخير وتجنب الشر روح الدين بعد الاعتقاد بالله — فيوضات الله تعالى الموجبة للثناء والشكر له بالقلب واللسان — الطاعة لامر الشرائع المنزلة وما في حكمها — رجل العصر المتدين — التدبر في مخلوقات الله تعالى — حكمة لحكيم فرنسي — حكمة اخرى للمسيو شارل ونيار مؤلف كتاب الحياة البسيطة

لعل بعض القراء يقول ما ذا تريد بعقد هذا الفصل (نحو الخالق تعالى) وأنت تقرر أصولا عامة هي للمسلم كما للمسيحي واليهودي الخ وكل هؤلاء الا الفريق الاول لا يمكنك أن تخاطبهم فيما يتعلق بمعتقداتهم ورسوم عباداتهم وأنت على غير ملتهم ولا تعرف أصولها — أقول لهذا المعترض ان ما أقرره في هذا الفصل لم يكن الامن الاصول العصرية العامة التي يشترك فيها المسلم والمسيحي واليهودي الخ لانها لا دخل لها البتة في الجزئيات الاعتقادية ولا رسوم العبادات الخاصة التي عليها أصحاب كل ملة وأرباب كل نحلة . بل هي مما يبدو من مشاهدة الطبيعة لعين كل ذي بصيرة كما قال روسو وغيره من الحكماء

كل واحد منا يشعر بفطرته ان هناك في الوجود قوة عظيمة هي مصدر عجائبه وغرائبه غير المتناهية وأصل إبداعه وإحكامه وترتيب دقيق نظامه ، وهذا الشعور النفسي وان بدأ في الاول بالنظر الى الجزئيات يتبع التقاليد العائلية الا انه يكبر ويعظم ويشرف باتساع نطاق العقل والاختبار

والاطلاع والتوسع في المبادئ العلمية والمعارف العملية حتى لدى أصحاب العقل التشكيكي الناشئين على الالحاد أو ما في حكمه فقد توخزهم الضمائر وتوبخهم السرائر من حين الى حين للاعتراف بالخالق تعالى والاكبار لشأنه والتعظيم لجلاله تبعا لما يبدو لابصارهم من عظمة هذا الوجود وإحكامه وان جعل حب الشهرة الكثير من علمائهم فيما اخذوا بصدده وتمسكوا باهدابه ينكرون وجوده تعالى بناء على الترتيبات والتعليلات العلمية التي بنوا عليها آراءهم الفلسفية ، ففكرة وجود ذات علية قدسية كاملة الصفات مبدعة لحياتنا الادبية ملهمة للخير والشر فيها خالقة عاملة في حياتنا الطبيعية والعالم اجمع على احكم نظام لهي من الفكر المقررة ببداهة العقول السليمة الملازمة على نوع ما لعقل الانسان ونفسه على ظهر هذه البسيطة وان الانسان لا يكتفي في ذلك بالنتائج الظاهرة المتحصلة لديه بل انه قد يشعر من نفسه في مجريات حياته بشوق عظيم وميل كريم نحو ذلك المصدر الكريم والينبوع الصافي للحياة الفانية والحياة الباقية ومسبب كل الاسباب إكباراً لقدره واعظاماً لشأنه سبحانه تقدس في علاه .

على ان العلوم والمعارف البشرية مهما كان من حالها فيما حصلت وتحصل عليه من تقدم وارتقاء وتنقيب وتدقيق كل هذا منها ليقوّى هذه الفكرة فكرة وجود الآله الاعظم والمعبود بالحق سبحانه ويؤيدها وليس هناك ما يضعف حجتها أو ينفي مبدأها بل هي على الضد من ذلك قد تريناالاسباب المعقولة وتكشف لنا الغطاء عن العلل المقبولة بلا تمويه ولا تعمية وبأحسن ما يكون من اتقان واستكناه للنواميس العاملة التي جعلها

هذا الخالق العظيم لسياسة نظام هـذا الوجود مما يدل على عظمة شأن الصانع تعالى وجميل تدبيره وعظيم إحكامه وابداعه فناموس الجاذبية العام الذي اكتشفه اسحق نيوتن وعرف من قوانينـه بالاستناد على التعاليـل الناقصة التي سبقت رأيه في هذا الناموس كانت أحسن تعليل لمعرفة حفظ موازنة النظام الشمسي ذاك التوازن المحكم بتقدير العزيز العليم وفناء المادة أي تحولها في النهاية الى الاثير كما تشير اليه بعض المكتشفات الحديثة أمر يعلل به أحسن تعليل كيف يفنى الله الاجسام وجواهر المادة ويعيدها وقس على ذلك كثيراً من التعاليل العلمية التي يكتشفها العقل البشرى البحاث .

وإذ كان الانسان مرتبطا بهـذا العالم كأعظم مخلوق وجد على ظهر هذه الكرة وأشرف كائن فيها واكرمه على الخالق تعالى فهـلا يكون في عنقه من ثم واجبات نحو تلك الذات العلية القدسية التي أوجدته من العدم وشرفته بالعقل والسلطان القوى ؛ لا ريب ان من ينكر تلكم الواجبات لهو الاعمى عن الخير الاكمه عن صراطه السوي ومحجته البيضاء ، على ان تلك الفكرة الكريمة من الاعتقاد بالله تعالى وتقديسـه وعبادته لا تنفعه تعالى كما لا يضره جحودنا فاذن يكون النفع والضر في الايمان والعبادة وعمل الخير تقربا الى الله وزلفى ثم مايضاد ذلك انما هو راجعة نتائجه كما هو محقق الى خيرنا ومصلحتنا فيما نكون عليه من راحة وهناء أو ضر وكدر وشقاء في الدنيا كما في الآخرة إذ الجزاء من جنس العمل ولا يحصد حاصد الا من نوع ما زرع ومهما يكن من اختلاف فالانسانية بأجمعها تنظر الى الله خالقها تعالى نظر المستعين المستعطف المحب للكمال اقتداء بصاحب

الكمال في عدله وعظم تدبيره ثم خيريته العظيمة وعطفه على خلقه وبره بهم جميعا .

والتقديس والتنزيه لله تعالى بمقتضى الاصول العامة الادبية هو بعد الايمان به تعالى والاعتراف بعظمة وإحكام النواميس التي يجري عليها هذا الكون ويدار بها أمره المدهش المملوء بالعجائب تنحصر في الواجبات الانسانية ، تنحصر في ان يهذب العقل ويروّض الوجدان لدرجة التوفق لعمل الخير وارادته ، تنحصر في تجنب الرذائل والشرور وأنواع المكر والخداع والغيبة والنميمة التي هي كلها من عمل الشيطان شيطان النفوس الفاسدة ، تنحصر آخراً في العدل والاحسان ولن يكون ذلك على أحسنه الا بالاخلاص والنية الصادقة والعمل الاختياري الحر لكي يعمل الانسان بقلب سليم خال من محبة الرياء والسمعة والغش والخديعة لان في هذا القبول والنجاح ورضا الرب وخلقه اما إرادة الشر وعمله وحبه والميل اليه فهذا مما لا تنجح به الشؤون بل تبغض من أجله النفوس وتمقت وتنحط في أعمالها وتسفل

ان الذي يعرف الله تعالى ويدرك انه سبحانه بالحقيقة مصدر كل القوى الطبيعية والعقلية الرشيدة ونفحاتها الكريمة الابدية القرار والخير كل الخير الذي يفيض على القلوب والنفوس لا يقدر بل لا يمكنه البتة ان يمتنع عن الشعور والحس في قلبه ووجدانه بالاعتراف لله تعالى بالجميل الذي في الرقاب كلها فيثني عليه بكل جميل ويحمده تعالى بكل شفة ولسان خصوصاً لما منحنا اياه تعالى معشر الآدميين من ذلك الوجود وتلك الحيثية

الكمالية التي نسموا بها على كل المخلوقات وهذا الاعتراف منا والثناء على الله تعالى والفكر فيه لهو خير العبادات .

الطاعة لأمر النواميس والشرائع التي أنزلها الله تعالى على أنبيائه الكرام أو وفق العقول الكريمة لاستنباط الوضعي منها إما بالحمل على الاولى أو بالنظر الى المقتضيات الزمانية لراحة الهيئات الاجتماعية والقيام بكل ما تأمرنا به والانتهاء عما عنه تنهي وتزجر في كل الشؤون الاجتماعية والادبية هو بالنسبة الى الرجل الكامل من أجل أنواع العبادة له تعالى في هذا العصر فالرجل الذي ينهمك في العبادة والانقطاع لها بحسب رسوم دخيلة أو تقاليد موضوعة ليس في نظر الادب العصري بأفضل عبادة من ذلك الانسان الذي يعمل لعائلته بجد ويخدم بني وطنه وملته بعمله أو صناعته أو ماله باخلاص ويؤدى ما تفرضه عليه تلك النواميس الاجتماعية من الواجبات لوطنه ثم ما يجري آخراً من أنواع الخيرات عدلاً واحساناً في كل معاملاته بما يزيع عنه المحامد فى المحافل والثناء الجميل في الاندية فهذا الرجل قد وفق الى عبادة الله تعالى بأجل شرائع هذا الوجود الانساني التي ألهمها الله النفوس وقررتها مع ذلك الشرائع وهو لهذا يفضل كثيراً ذلك الذي لم يفهم من العبادة وأسرارها سوي قشور وتقاليد وانقطاع عن أمر الله بدعوى عبادة الله .

ويدخل في باب الواجبات الدينية من حيث تقديس الذات العلية النظر نظر اعتبار الى هذا الكون العظيم وتدبر آيات ربنا البينات في الارض والسموات وكذا التأمل في بدائع بدائة العقول البشرية وما وهبها الباري تعالى من

خلال كريمة فاضت عليها فيوضاً صمدانيا فابرزت الى الوجود من المصنوعات والافكار والآراء والحكم ما هو في الدرجة العالية من الاطراب والاعجاب قال « مسيو جول ستيج » في كتابه « الرجل الشريف » ما معناه

« ان في رقبة الانسان واجبات لكل كائن فهلا يكون عليه واجبات لله تعالى ، لتلك القوة السائدة على الكون ، لذلك الخير المحض الذي لاحد لفضله وجوده ومننه المتواصلة والذي نخضع له تعالى صاغرين شاعرين بالاحترام والاعتراف له بكل جميل ؟ فهذا الاحساس الذي يلازم القلب البشري هو الاحساس الديني الذي تفيض عنه كل الواجبات التي تسمو بالحياة وتشرف بها أيما تشريف ، فمن تلك الواجبات الدينية اكبار شأن الطبيعة والاعجاب بها وتمجيد خالقها تعالى عند مشاهدة بدائع قبتها الزرقاء المزينة بزينة الكواكب والتي تشملنا وتحيط بنا من كل جانب اعيانها بنواميسها وحركاتها المتقنة البديعة احاطة السوار بالمعصم أو الهالة بالقمر ثم تلك النواميس الادبية التي تحملها نفوسنا ، فالذي يمر بهذه الآيات البينات غير مكترث لها ولا ملتفت الى محاسنها لهو المجرد من اكمل الواجبات واشرف الاحساسات بل هو ليس بانسان

« ان من الواجبات الدينية محبة الناس اخواننا في الانسانية الذين نشترك واياهم في الخلقة وتجمعنا بهم رابطة القرابة الآدمية ولقد خلقنا الله تعالى لكي نتعاون ويساعد بعضنا بعضا في سبل الحياة ووسائلها

« انه لواجب ديني محبة كل ما هو خير ، كل ما هو حق وعدل ، كل ما هو صدق وصواب وان نفسح لامر الوجدان والضمير باب الخير وان

نتقوّى ونتزود من الحكمة وان نعظم في العقل ونمو ونشب على الفضيلة والاخلاص وان نترفع عن السذاجة والاثرة. والكبرياء والصلف والخمول وكل امر شائن ردئ يردى بحياتنا حسا ومعنى ويزرى بشأننا ومقامنا الانسانى الكريم.

« وانه لواجب ديني ان نقدم الثقة بالله ونستريح الى امره في المقادير الجارية وفق ارادته تعالى التي أخرجتنا من العدم والتي قدرت لنا أحوالنا ومراكزنا في سلسلة هذا الوجود العملي فلو نظر كل امرئ الى هذه الواجبات بعين العناية والرعاية والنظر العالى الكريم لألفينا الادب كله يرجع الى الدين وان الاحساس الديني هو وحده الذي يمد هذا الادب النفسي بما يلزمه من قوة وبت وقطع » اه

والحياة الادبية العصرية كما لا يخفى تجيز لكل انسان من جهة اخرى ان يؤدي عبادة الله تعالى بحسب الرسوم والتقاليد العملية التي شب عليها واستفادها عن آبائه واجداده بلا ممانعة من انسان ولا احتقار او ازدراء من مخلوق بشرط أن لا يكون فيها ما يمنعه العدل والادب كما تقدم بيانه ولقد جاءت هذه الحكمة العالية والنصيحة الغالية في كتاب المسيو « شارل ونيار » الموسوم بالحياة البسيطة في حقيقة ممارسة الدين قال ما مفاده :

« ان دينك لهو الجيد اذا كان فيك حياً مؤثراً ، اذا هو أوجد في نفسك ذلك الشعور بقيمة هذا الوجود غير المتناهى ، اذا هو احيا في فوآدك تلك الثقة وذلك الامل العظيم متحدا ممتزجا باحسن ما فيك ضد أقبح ما فيك مريك احتياجك الى الظهور دائماً بمظهر رجل الاستقامة

والفضل ، ان دينك لهو الحسن اذا هو أراك في الألم منقذا وفي الشدة الفرج ، اذا هو زادك في الاحترام لوجدان الآخرين واعمالهم ، اذا هو أفادك سهولة في التسامح وجعل غبطتك وسعادتك قليلة الكبرياء والغطرسة وواجبك أحب اليك وأعز عليك مما سواه ومستقبلك اكثر ازدهاء في عينيك ، فاذا أنت كنت على هذا الحال فدينك الذي تدين الله به حسن لك ولا يهم بعد ذلك كثيرا اسمه ورسمه ، ومهما يكن من حال بساطته فانه ما دام يؤدي بك الى القيام بهذا العمل الجليل فهو الذي يستقى من ينبوع صاف حتى يصل رباطك بالناس والله تعالى ، اما اذا هو زاد من غطرستك وكبريائك وخيلائك حتى يجعلك تظن أنك أحسن دينا وتدينا من الآخرين ويصيرك من أصحاب المجادلات والمماحكات الدينية الذين يتترسون بالنصوص ويتشبثون بالمتون ويعبسون الوجوه ويريدون ان يسودوا على وجدان الآخرين أو يجعلوا ما لهم منه في أسر التقاليد ورق الرسوم ويتناومون على قذى الشكوك أولا يمارسون العبادة الا لانها رسوم وطقوس مقررة أو لمجرد انتفاعهم بها او لا يأتون الخيرات لوجه الله وبرا بالانسانية وانما طلبا للجزاء والمكافآت السماوية وغير السماوية ، فانك اذا كنت على هذا الحال فسواء كانت ديانتك البوذية أو اليهودية أو المحمدية أو المسيحية فانها تكون غير ذات جدوى لك ولن تساوي بالنظر اليك شيئا بل هي تباعد بك عن الناس ورب الناس » اه

﴿ تمت هذه الرسالة والحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ﴾

ذيل حياتنا الادبية

« الرسالة الاولى »

الواجبات الانسانية

معتمد في استخراجها على القسم الأول من كتاب الواجبات

لشيشرون اخطب خطباء

الرومان

بسم الله الرحمن الرحيم

الواجبات الانسانيه

معتمد في استخراجها على القسم الاول من كتاب الواجبات لشيشرون
اخطب خطباء الرومان

« الفصل الاول »

(قواعد الواجبات)

ينبغي في كل طريقـة تعليم مرتبة أن يبـدأ فيها بتحـديد الموضوع المقصود ليسهل حصره . وهذا الموضوع الذي نحن بصدده هاهنا يشمل أمرين متعلقين به : الواجب بالذات والأصول أو القواعد التي يجب علينا اتباعها في سبل الحياة المختلفة

ولقد يتوجه الى الامر الاول هـذا السؤال وهو : هل الواجبات الانسانية كلها متساوية أو هل هناك تفاضل بينها ؟ ثم ان قواعد الواجب العملية ذات علاقة متينة بما يسمونه الخيرات وانما قد تظهر هذه العلاقة ضعيفة لان تلك القواعد عمـدتها خصوصاً مناهج السلوك في الحياة الاجتماعية العادية فهذه القواعد هي ما نبغى التكلم فيه ههنا

تنقسم الواجبات الى واجبات « تامة » والى واجبات « متوسطة » أي مشـتركة ويعرف الواجب التـام بأنه « العـدل الصرف » أما الواجب

المتوسط أو المشترك فهو « العمل المبني على الاسباب المقبولة عقلاً »

ان هناك كما ذهب اليه بانيتيوس (Panétius) ثلاثة من الاسباب أو الدواعي التي تحمل الانسان على الاتيان بالشيء أو تركه وهو ما اذا كان الشيء شريفاً أو غير موافق للشرف والثاني ما اذا كان الشيء معطياً لنا الغبطة وسعادة الحياة أي ممداً قوانا وثروتنا وجاهنا ومكسبا ذوينا قوة او غير ممد. وهذا يعتمد فيه على ما يسمونه المنفعة. والثالث عند رؤية ما يعتقد نفعه انه مطابق او غير مطابق للشرف اذ اننا في هذه الاحوال مسوقون من جهة بعامل طلب النفع الى ما فيه النفع ومن جهة أخرى نقف متذكرين بما يقضي به الشرف والحق فتتردد عند ذلك ارادتنا بين رغبتين تتنابان الفكر فيقف حائراً متردداً بيد ان أقل اهمال يعد خطأ ووزراً كبيراً في التفرقة والاختيار ولهذا ينبغي لنا الاحتياط الكلي وانه لقليل في مثل هذا الموقف اعتبار كون الشيء مطابقاً للشرف والكرامة أو غير مطابق وهناك مجال فسيح للمقارنة بين ما هو شريف وأشرف ونافع وانفع

***

الدفاع عن النفس وتوقي كل ما من شأنه تهديد الحياة والسعي للحصول على ماهو ضروري لقوامها من المأكل والمسكن الى اشباه ذلك. كل هذا مما خصت العناية الصمدانية به جنس الحيوان وكذلك ما ركب في طبائعه من الميل الغريزي للاجتماع ببني جنسه للانتاج والعناية بصغاره. انما هناك فارق عظيم يميز ما بين الانسان وباقي جنس الحيوان الاعجم لان الحيوان الاعجم خاضع فقط للحواس فلا ينظر الا الى ما هو امامه ولا

يعنى الا بالحاضر ولا يفكر في الماضي ولا في المستقبل . أما الانسان فبما شرف به من العقل لا جرم ينظر في الاسباب والنتائج ويقيس ويقارن ما بين الحال والاستقبال والشريف وغير الشريف وبالجملة فانه بثاقب بصيرته النقادة ينظر الى الحياة بأكمل معانيها ومبانيها ويهيئ لنفسه بالتقدير والتدبير كل ما يلزمه في سياحته الارضية

وبفضل العقل هدى الله الناس الى التآلف والتفاهم والاختلاط والمعاشرة والعطف بعضهم على بعض خصوصاً ذوي القرابة واضطرتهم هذه الاحوال الى الاجتماع والمحافظة على نظام الهيئة الاجتماعية

فالعناية الآلهية بما أودعت النفس من تلك الاسباب والدواعي دفعت بهذا الانسان الى التماس المعاش ليس فقط بالنسبة الى ذاته بل بالنسبة الى زوجه وأولاده وكل من يحبهم ويعزهم وتلزمه مؤونتهم وحمايتهم ولكنه بما أودع فيه من قوة التمييز وخص به من محبة المعرفة كان من ديدنه تحري الحق ونشده وقد جعل له من نفس اطواره واعماله مكاناً لذلك فنحن كلفون بالنظر مولعون بالسماع مشغوفون بالمزيد من معارفنا ونعتقد ان السعادة في حكم المستحيل اذا نحن جهلنا أسرار الطبيعة النقية ولم نحل رموز عجائبها ومبدعاتها الخالصة فمن هنا نشأ ان كل ما هو حق وبسيط وخال من الشوائب كان له من حسن الأثر والعلاقة بالعقل البشري ماله

ولقد ينضم فينا الى هذا الشغف بالحقيقة ميل الى الرفعة والسمو مما من شأنه وجيد أثره جنوح النفس الى سماع النصائح والارشادات

والاخذ بآراء الكبار والتزام الطاعة للسلطة القائمة لمصلحة الكافة والكراهة لحقيرات الامور البشرية المزدراة

على ان ما خص به هذا الانسان وامتاز به على سائر جنس الحيوان من محبة النظام والادب والاحتشام التي يلتزمها في كل اعماله وكلامه ليست من المنح الصغيرة ولا المواهب الحقيرة وانما هي من جلائل النعم وكذلك ما تفرد به من صحة النظر وتقدير الجمال والكمال والتناسب في الاحوال قدره فالخالق تعالى بابداعه عقلنا للتفكير بما قد يرتسم فيه من صور المرئيات التي تشاهدها الباصرة وتعيها الاذن الواعية قضى علينا تعالى بانه لا ينبغي لنا ان نختار من الافعال والغايات وآداب السلوك الا ما هو الافضل والاكمل . ومن ذلك كله نشأ علم أدب النفس المبني على شوق النفوس الى معالي الامور واختيار شريف المبادئ واسمى الغايات

* * *

ان حسن السلوك في العالم يسطع شعاعه وبعبارة أخرى يستمد امداده من أربعة ينابيع صافية هي الفضائل الاصلية الاربع . فتحري الحق وتحدي الصدق من قبيل الحكمة ، ومراعاة الشرائع الاجتماعية واحترام حقوق الانسان والوفاء بالعهود والوعود فهذا هو العدل ، والتحلي بعزة النفس والترفع عن الدنايا مستمده الشجاعة ، والتؤدة والادب والحشمة في الافعال والاقوال مرجعه العفة

وهذه الفضائل الاربع الاصلية وان كانت كما هو ظاهر مرتبطة بعضها ببعض لكن لكل منها واجبات أي فعال خصيصة تتفرع عنها

وتعلق بها تعلق الفرع بالاصل . فمن خصائص الحكمة الميل الى استكناه الحقيقة والسكون اليها وأي انسان يتصف في الواقع بالحكمة والحصافة اللهم الا ذلك الحكيم الواقف على موارد الامور ومصادرها المشرف على اموره بثاقب الفكر وحسن النظر ! فالحقيقة ضالة هذه الفضيلة والمحور الذي تدور عليه في رغباتها وكل اعمالها

أما الفضائل الثلاث الأخر فكل حاجاتنا وكل افعالنا الاجتماعية تفتقر اليها وتسير سيراً حسناً شريفاً بمقتضاها من حيث الحصول عليها والوصول الى الحفاظ بها في الحياة العملية ومن حيث ما يقتضيه حق الاجتماع والتضامن في الهيئة بين الافراد ومن حيث اكتساب الجاه والشرف الذي تزدهي به النفوس في العالم وفي بيوتها بل ترفض ما ترفض منه وتحتقر ما تحتقر لتزداد في أعين الناس رفعة وعظمة واعتزازاً

فالنظام في الهيئة وانتظام الأحوال الفردية وسلامة الاذواق في الامور الاجتماعية والآداب المنيفة في المعاملات فهذه وأمثالها انما تنتظم في هذا السلك من عقد الفضائل وتجتمع للانسان المتحلي بحليها في اعماله وجماع الخير في الاعمال الدنيوية لمتحرى الشرف وادب النفس مراعاة الاعتدال وانتظام الاحوال

﴿ الفصل الثاني ﴾

(الحكمة والعدالة)

عرفنا في الفصل السابق المبادئ أي الفضائل الاربع التي يعتمد عليها الشرف الانساني وما يبنى عليه أصلاً وفرعاً ونظراً وعملاً وهنا نقول ان

أولى تلكم الفضائل اعنى الحكمة التي تستند على نشد الحقيقة والمعرفة انما هي أقربها تعلقاً بالانسانية وشرفها فنحن مسوقون بالرغبة النفسية الى طلب العلم والمعرفة وقد حُبّبَ الينا الظهور بهما والتفوق فيهما — وقل رب زدني علماً — كما انا نكره كل الكراهة الجهل والغلط وانتقاص الاقدار بهما والاحتقار اللاحق بنا من أجلهما فكل هذا مما يسبب لنا الخجل ونراه من الشر كل الشر والمصيبة كل المصيبة (ولا يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون)

فهذا الميل الغريزي الكريم فينا يجب علينا حياله التيقظ وان نتجنب بصدده غلطين ، غلط التقلب والاندفاع في تيار الاضاليل دون الاهتداء بهداية العلم الصحيح مما ينبغي ان نفيه حقه بفحص الامور جيداً غير مدخرين في التحقيق والتدقيق جهداً ولا وقتاً ، وغلط بعض العقول التي تنساق في التعمق والتبحر فيسوقها الوهم والتقاليد الى ما التعب فيه قد لا يساوي النفع العائد منه « ورب دائب مضيع ورب كادح خاسر »

فلنتجنب اذن هذه المحظورات وتلك الاطراف وليكن ما نبذل من الجهد في تحصيل المعارف النافعة والعلوم الشريفة مما يستحق الثناء والاطراء آتياً بالثمر الشهي ولقد امتاز جماعة ممن قد برعوا قديماً وحديثاً بما حصلوا من العلوم وبثوا من المعارف التي نفعت بني جنسهم فقدروها واياهم اقدارها في مثل الهندسة والطب والشرائع والآداب وعلى كل حال فان الاشتغال الكبير بالعلم الذي يقطع الانسان عن واجباته واعماله الاخرى ولا يستفيد منه الفائدة الصحيحة لما يخالف هذا الواجب نفسه ففضيلة العلم ينبغي ان نمارسها

ولكن لا بد ان يكون ذلك بالقدر اللازم مادة وصورة لاخذ الراحة وللانصراف الى الواجبات الاخرى اللهم الا للمنقطع للعمل به كمهنة فهذا له شأنه وعليه في نفعه وانتفاعه به حسابه ثم ان النفس البشرية لما كانت لا يبطل لها عمل فهي لذلك ان كانت في غير عمل اختياري جعلت تفكر وتبتكر له فاذا كانت وظيفة النفس بين الفكر والعمل ابداً بين القوة والفعل دواما فاحر بالانسان ان يكون له في تروضه الفكري وابتكاراته واعماله خير السبل للتنقل بين ما يكسبه السعادة والشرف ويتيح له غذاء نفسه من العلم والمعرفة على أحسن حال

***

واذا كانت فضيلة الحكمة او تعشق الاطلاع والمعرفة من اعظم مميزات الانسان واشرفها فلا ريب ان العدالة من اشملها فائدة للهيئة الاجتماعية واجمعها لشتات المنافع المشتركة بين البشر . والعدل نوعان او فرعان لأصل واحد . عدل تتمثل به فضيلته كأدق ما يكون وهو ما يمنح المرء شرفه الحقيقي وعدل قد يصاحب هذا عادة ويميز صاحبه بالكرم والطيبة او المروءة وهو الاحسان وقاعدة الأول « لا تصنع الشر مع انسان اللهم الا في حال دفع عاديته عنك » وقاعدة الثاني « عامل الناس بما هو حق الناس ولا تعامل نفسك الا بما هو حق لك »

لم يكن في الطبيعة ما هو حق زيد وحق عمرو وانما نشأت هذه الحقوق من الظروف الطارئة بحكم العادة في الناس ومهما كان من حقوق الملكية فهي ترجع الى مثل احتلال قديم قامت به القبائل والعشائر فنزلت

الاراضي الخالية التي لا أصحاب لها في الدهر الاول أو اكتسبت حقوقها فيها بالفتح أو نالت ذلك الحق عليها كما هو الشأن بين الافراد بواسطة الشرائع بما أحلته من تبادل الحقوق بالبيع والشراء والاخذ والعطاء الخ . هذا هو تاريخ الملكية وأسبابها في العالم فكل له على هذا النحو جماعات وافراداً حقوق وقد اباحتها الجمعية بحسب شرائعها وتقاليدها فكل اغتصاب أي عبث بحقوق الغير انما يعتبر اعتداء على الهيئة نفسها ومخالفة للعقد الاجتماعي فيها ولما كانت الحياة كما قال افلاطون لم تعط لنا بمفردنا فوجب اذاً أن يشاطرنا أشياءها اخواننا ومواطنينا. وبالتالي بما ان جميع محصولات الارض قد نستعملها على السواء في حاجاتنا وبما ان الانسان ما وُلد الا لنفع الانسان كما يقول الرواقيون (Stoïciens) وان الكل ما وُجد الا لخير الكل فلنجعل الطبيعة نفسها دليلنا وقدوتنا في تلك المهام الحيوية ولتكن كل مزايانا مشتركة بالتبادل في الخدمات والخيرات ولنهب كل مواهبنا واعمالنا وقوانا لتوثيق عرى الروابط الاجتماعية عن تبصر وحسن نظر

ان أساس العدل الاخلاص الجامع، الاخلاص في الافعال والصدق في الاقوال والوفاء بالعهود واحترام الحقوق . أما الجور فنوعان نوع يقترفه الانسان بنفسه وجور بعدم منع الجور مع القدرة عليه فالتعدي على انسان بغير حق في حالة ثورة غضب او محبة انتقام أو لقيام أى شهوة من الشهوات بالنفس ما هو في الحقيقة الا أذية الانسان نفسه في شخص ذلك المعتدي عليه وكذلك ترك دفع الشر عن شخص معتدي عليه مع القدرة

عليه ما هو الا وزر كوزر ترك الانسان أباه أو أصدقاءه أو الفرار من الدفاع عن الاوطان

على ان من الاحوال ما قد يضطر المرء فيه الى ارتكاب القليل من الشر منعاً للكثير منه غير ان لهذا أحوالاً مخصوصة في الهيئة وما عدا ذلك فان الظلم ظلمات واكثر ما يلجئ النفوس الى ارتكاب شهواتها الفاسدة فيه قلة مادتها الادبية وليس من رذيلة تجد فيها تلك الرذيلة الثانية من الطمع والجشع مرحها أعظم من الظلم والتعدي على الغير والظلم على كل حال مرتعه وخيم

* * *

كل انسان يميل الى الغبطة وسعادة الحياة وتحصيل الثروة ويحب المال حباً جماً لانه قوام الحياة كما ان به تحصل النفوس لذاتها وكثيرون من ذوي النفوس العالية يرون في المال خير واسطة لشراء المجد والشرف فتكثر صنائعهم . ولقد حسر اللثام عن هذا كراسوس (Crassus) اذ قال « انه لفقير ذلك الوطني الغني الذي لا يسود بماله في وطنه وينشئ له فيه جيشاً عرمرماً » ومما يحبب المال الى النفوس ايضاً ما ينزع اليه بعضها من الفخفخة والزهو وحب النعيم وترف العيش مما كان داعية شراهة تلك النفوس وانها لا تقف عند حد في طلب المال ولا يرضي الكثير منها بالكفاف منه والدون

انه لا لوم ولا تثريب على امرئ يسعى بالطرق الشرعية الشريفة في جمع المال وتكثير ثروته وانما اللوم على كل ظالم غشوم يجمعه من

غير وجوهه المشروعة ، يجمعه بظلم الغير وغش الناس واكل أموالهم بالباطل فينبغي لطالب الحياة الشريفة ان يتئد في هذا الطلب ويتبع سبيل الامجاد لان الشراهة وحب الظهور ما دخات شهوتهما قلب امرئ الا حملته في الغالب على الظلم واعمت بصيرته عن طريق الحق

وهذا الشر قد يجر الهيئة الاجتماعية الى شرور ومفاسد جمة من قيام المنافسات والمنازعات وتسلط الحسد والاحقاد وقد يدعو هذا الى العبث بحقوق الهيئة ونواميسها المقدسة

اعتبر ذلك بما قام في نفس قيصر واطماعه ودوسه بالاقدام الشرائع المقدسة لسد شهواته وحبه للرياسة فكان أول المخدوعين بغرورها ولا غرو فعواقب أمثال هذا الصنيع وخيمة ولما كانت النفوس الكبيرة والعقول النشطة هي التي تتعطش المجد وتنشد الفخار اكثر من سواها فيجب الحذر من الوقوع في الاطراف ويجب مضاعفة النشاط والهمة لتوقي مما يشين ويعكس الحال في سبيل الفخار فيكون الاحتقار

ولقد يختلف الظلم في مثل هذه الاحوال فنه ما يكون نزعة سريعة الزوال من نزعات الغضب والانفعال الوقتي ومن ذلك الظلم الصادر عن روية واطالة فكر وسوء قصد مرتب وهذا هو الخبث والدهاء وتحت اردانه الشر والبلاء

﴿ الفصل الثالث ﴾

(حوالي العدالة)

لقد يترك الانسان الدفاع عن بني جنسه ويهمل هذا الواجب لعدة

اسباب منها الرغبة منه في تجنب عداوة الناس ومنها الارتياب في فائدة ما يقدمه من المساعدة ومنها عدم المبالاة والكسل وجمود النفس ومنها اشتغال الانسان واستغراقه في شؤونه الخاصة بما يصرفه عما يجب عليه نحو من تجب عليه حمايتهم ولربما كان افلاطون بعيداً عن الحكمة التي هو ابوها حين قال «ان اشتغال الانسان بالبحث عن الحقيقة واحتقاره للامور التي تشعل نيران الشهوات في قلوب الكثيرين من ابناء الدنيا وتعرى الانسان بالانسان انما هو كل العدل المطلوب منه القيام به » لانه وان كان ذلك الحكيم قد امتنع الانسان في رأيه عن الظلم باشتغاله بالحقيقة اي الحكمة وابتعاده عن سفاسف العالم الا انه قد يقع في الظلم باهماله الدفاع عن مَنْ الدفاع عنهم واجب عليه . وهناك ما تقضى به الضرورة من الاحتكاك واشتراك المصالح وتبادلها والصواب في هذا كله يقضي بالتدقيق لاجراء العدل مجراه عن رغبة وطيب خاطر والا لم يكن بعدل

ولقد يرى بعض الناس إما بالنسبة الى شدة الحرص على مصالحهم واما بالنظر الى غلظ اكبادهم انه لا ينبغي الا الاقتصار على العناية بالمصالح الخاصة بدعوى ان هذا يبرئ الانسان من الظلم وهذا غلط ايضاً وقيام بشطر من العدل الانساني المطلوب دون شطره الآخر لان حصر الاهتمام وقصر العناية على النفس انما هو سالخ للانسان ومجرد له من رابطة الهيئة والتضامن الواقع بين بنيها وهم — كما في الحديث الشريف (كالبنيان يشد بعضه بعضاً)

ان عدم التأثر بمراعاة العدل لتلك الدرجة انما هو لان من الناس من لا يتأثر بما يلحق بالغير من المؤثرات بمقدار ما يتأثر بما يلحق به هو ويخصه

من حيث الغبطة والسعادة او البؤس والشقاء لان ما ينتاب الغير يكون بعيداً عن ذاته ونحن قد لا نحكم حكماً واحداً على ما يخصنا وما يلحق بغيرنا فيجب على الانسان الكامل ان يقيم في نفسه ميزانا يقيس بها ويكيل وان ينظر حتى الى ما يقوم في نفسه من الريب في العدل كما جاء في بعض الحكم فاذا ارتاب في صحة امر فليتجنبه لان ما فيه الريب والشك من دلائل الظلم والحق بين واضح — وفي الحديث الشريف «دع ما يريبك الى ما لا يريبك»

* * *

على انه قد يتمثل لنا في بعض ظروف الاحوال ان اشياء وان خالفت العدل ظاهراً كانت مع ذلك بمكان منه اذا قام بها الرجل المستقيم على هذا النمط تبعا لمصالح تقضي بذلك . وعليه فالعدل قد يقضي على المرء احياناً بان لا يسلم ما استودع وان لا يفي بما وعد وان ينكر الحقيقة وهو يعلمها في هذه الاحوال ينبغي ان نرقى الى ما جعله أدب النفس نصب اعيننا من المبادئ الاصلية والغايات الشريفة الصحيحة كأساس نبني عليه العدل . فنجد في اولها انه لا ينبغي لنا ان نسيء الى انسان . الثاني ان نراعي المصلحة العامة لكن الظروف قد تغير ظواهر الاحوال والواجب يتغير تبعا لذلك فيمكن ان ما قد ارتبط به الانسان من وعد او عهد اذا قام به أضر بالموعود له والواعد والمتعهد له والمتعهد كالذي يحكى عن نبتون (Neptune) إله البحر في خرافات الأقدمين والملك ثزيوس (Thesée) فقد طلب منه هذا الاخير ان يسلط على ابنه من يقتله في حالة غضب قامت به فلما قضى

على ابنه اغتم وحزن وتقرحت منه الآماق بكاء على ولده وأسف نبتون على انفاذه ما وعد

ووعد الانسان البسيط قد يسقط اذا قضت الضرورة عليه بذلك مثاله وعدك انساناً بقضاء مصلحة له بذاتك فيها الربح لك فطرأ عليك طارئ عائلي في بيتك اقتضى بقاءك واستدعى تأخرك عن القيام بذلك الوعد من مرض اهلك او ابنك فهنا يحتم عليك الواجب العائلي البقاء والاعتذار تقديماً للاهم على المهم وان من وعدته ليكون الظالم اذا هو لم يقبل عذرك اما الوعود والعهود المبنية على الغش والاكراه فاي امرئ لا يرى انها ساقطة من نفسها فضلاً عن ان الشرائع تحرمها وتبطل مفعولها بل تعاقب عليها ! !

ومما هو من قبيل مخالفة العدل مخالفة ضارة أمور التفنن والاحتيال في تأويل الشرائع وتخريجها كذباً بحسب الاهواء وشهوات النفوس لقلب الحق باطلاً والباطل حقاً . فهذا من أشأم الظلم والجور وكذلك التدقيق في مراعاة ألفاظ الشرائع وقشورها دون التفات الى روحها ولبها مما يلام عليه رجال القضاء حتى جاء في المثل اللاتيني المشهور « ما التطرف في العدل الا التطرف في الظلم »

ومن قبيل الغش وتمويه الحقيقة القائد الذي يهادن العدو في الحرب ثلاثين نهارا مثلا فيقوم ليلا يخرب ديارهم ويقتل ذراريهم بدعوى ان عهد هدنته انما يذكر « النهار » دون « الليل »

ومثل ذلك ايضا ما قام به بعض قواد الرومان في الدهر الاول وهو

القائد فابيوس لابيون حيث كلف بالتحكيم بين مدينتي نابولي ونولافي تحديد تخومهما فغش المدينتين وخدع القريتين حتى ترك مندوبوهما ارضا خالية بينهما لا الى هذه ولا الى تلك ثم ضمها الى ارض روميه (وانظر كذلك مسئلة التحكيم بين علي ومعاوية وكيف خدع عمرو بن العاص ابا موسى الاشعري) فهذا وامثاله بين الافراد وبين الجماعات ليس في شيء من العدل ولا هو من قبيل التغيير فيه تبعا للحق وانما هو الغش والخداع والواجب الحق يقضي بترك امثال هذه الشطارات

***

ثم هناك من الواجبات في باب العدل ما يقوم بالتجاوز عن اساءة من يسيء الينا لان للانتقام والتشفي حدودا معينة وكثيراً ما قد يأتي من مقابلة الاساءة بالاحسان ما يحمل المسيء على الندم والاعتذار والخجل من العودة الى مثل فعلته ويكون في ذلك العبرة لغيره من الاشرار دون خصام او صدام فقوانين الحروب مقدسة في النظام السياسي وهناك لفض المشاكل وحل الخصومات والمنازعات طريقتان الأولى طريقة المناقشة والجدال بالتي هي احسن وهي خاصة بالانسان والثانية استعمال القوة وهي عامة في جنس الحيوان في عدوانه بعضه على بعض ولا يلجأ الانسان اليها الا عند الضرورة وحيث لم تجد الطريقة الاولى نفعا وما القصد في الحقيقة من الحرب وامتشاق الحسام الا تقرير السلام وتجديد الصفاء والوئام الذي هو اكبر ركن واعظم ضمان لنفي العداوات واسباب الخصام . وفي احراز النصر على هذا النمط فائدة اخرى من حيث تخضيد شوكة الاعداء الآخرين

وكسر حدتهم وكسب صداقة من يستحق الصداقة منهم بحسب ما تقضى به على الأمة ظروف الاحوال . خذ مثالا لذلك ما صنع الرومانيون من تدمير قرطاجنه ونومنسه ومنحهم في الوقت نفسه امثال التوسكاليين وغيرهم نفس الحقوق التي للرومانيين

نعم اننا نأسف على ما قام به اولئك الرومان من تدمير مدينة كورينتيه الاغريقية ولكن الناظر في موقع هذه المدينة وكونها اعظم موقع قد تتجدد الحروب بواسطته يعذر هؤلاء فيما الحقوا بها من الخراب والبوار للمصلحة. واني ارى في مثل هـذه الشؤون ان السلم يجب ابدا ان يجنح لهـا متى ما جنح اليها العدو مخلدا الى الطاعة والسكينة

انه لواجب على قواد الحروب عنـد ما تضع الحرب اوزارها ان يبقوا لا على المقهورين فقط بل ان يؤمنوا من بقى تحت رحمتهم من فلول الاعداء والذراري . هذا واجب القواد وهذا ما حافظ عليه مشاهيرهم في سالف الحقب

والحرب ينبغي ان تبنى على اسباب جوهرية وتعلن ولقد قررت شرائع روميه ما هو جدير بمثلها من حيث العدل في الحرب والقيام بما يقضى به الشرف على الجنـد وحلف اليمين للقتال وتجديدها حتى يصح كما يؤثر عن كاتون (Caton) فيما امر به ابنه ماركوس بتجديد اليمين للقتال عنـد ما دخل فرقة غير فرقته الملغاة ونهيه له عن الحرب في مقدونيه وقد خرج من الجندية اي حنث في يمينه في قتال العدو واشهار السلاح فى وجهه

وانه ليلاحظ من جنوح الشرائع الرومانية الى السلم استبدالها الاسم

الدال على العدو بما يلطف من وقعه في النفوس حيث صار لا يدل الا على العدو المغير او الشاهر السلاح في الوجه ولنم العمل الانساني المجيد

فيجب على الامة التي تريد الحفاظ بالملك ونيل الفخار بالقوة ان تستند في حروبها على الاسباب الشريفة العادلة وان تفرق في الاعداء بين من يقاتلها ليسلبها فخار السلطة من بنيها ومن يحاربها يبغي سلبها الحياة باكلها . مثال الأول الحروب الاهلية والمنازعات على السلطة ومثال الثاني حروب الامم المغيرة المجتاحة (والتاريخ مملوء بالعبر من هذه وتلك باكثر مما استشهد به في الأصل حيث اقتصر فيه على امر رومية والرومانيين)

والواجب على الافراد في الحروب الوفاء بما تعهدوا به للعدو في احوال شريفة معينة كما يحكى عن القائد رجولوس (Regulus) في حرب قرطاجنة الاولى حيث اخذ أسيرا فالتمس الاذن من القرطاجنيين في الذهاب الى رومية لمداولة قومه في امر الأسرى وتعهد بالرجوع فلما وصل الى رومية وأدى ما أراد تأديته هم بالرجوع فمنعه اهله واصدقاؤه فذكرهم بعهده وقسمه وانه لو أخلف وعده لكان مسبة عظيمة ففضل الرجوع الى ذل الاسر وعذاب الحبس عن الوقوع في معرة نقض العهد مع العدو . وكما يفتخر بمثل هذا القائد الكبير يستقبح ما اتاه اولئك الجنود العشرة الرومانيون الذين اطلق سراحهم القائد القرطاجني هنيبال ليداولوا قومهم في شأن الاسارى بعد ان استحلفهم على الرجوع فلم يعودوا وصاروا بذلك محقرين عند قومهم انفسهم حتى من احتال منهم للبر بقسمه حيث عاد مسرعا الى معسكر هنيبال بعد ان خرج منه بدعوى انه نسي شيئاً ثم لحق برفاقه

ولم يعد لانه في الحقيقة ما بر بقسمه بل زاد على نقضه الغش والخداع

ويستقبح ايضا في الحروب الغدر والغيلة مما ليس من العدل في شيء اعتبر ذلك بما يحكى عن جندي خائن من جنود الملك بيروس (Pyrrhus) اذ كان يحارب الرومانيين فأتى ذلك الجندي الى رومية مقترحاً انه يدس السم في الدسم لهذا الملك ويريح منه القوم فقرر مجلس الشيوخ والقائد فبرسيوس (Fabricius) القبض على ذلك الخائن ورده الى الملك بيروس وعرض امره عليه « لان رومية لا تقتل غدراً عدواً عظيماً مثله »

ولنختم هذا الفصل بكلمة قد تلحق به من حيث ما يقضي به العدل في معاملة مثل الرقيق والضعيف من الخدم ونحوهم فهؤلاء يجدر ان يُعاملوا بالرفق واللين وعدم الاجهاد في الخدمة فوق الطاقة والبر والاحسان في المكافأة على ما يؤدون ويقومون به من الاعمال والاشغال (ولنا نحن في آدابنا الاسلامية أعظم ماقيل في هذا الباب)

هذا ولا يفوت امرأ ان القوة والحيلة هما وسيلتا الظلم وعدّتا الجور ولا يعزب عن البال ان الحيلة من خصال الثعالب والقوة والبطش من خصال السباع المفترسة وكلا الخصلتين غير خليق بالانسان استعماله ومعاملة الناس به وان كان الخداع والحيلة شراً من الاخرى أي القوة والبطش وان شر جريمة الظلم لهي التي تبرز تحت ستار مزخرف من الغش والخديعة ظاهره الصفاء والولاء وباطنه الخبث والدهاء

(أفعال الخير والمروءة)

لنعد الآن الى الكرم والسخاء وفعل الخير وهي أحد فرعي العدل ومن الفضائل الخصيصة بالانسان ولكنها من الخلال التي تتطلب مزيد العناية والانتباه اذ ينبغي للانسان قبل كل شيء أن يحذر من مخالفة الحق في الاعطاء لدرجة توجب ضرر من يراه جديراً بعطائه فضلاً عن غيره من الناس

يجب ان يراعي النسبة بين ثروته وعطائه وآخراً يلزم ان يراعي الاولوية اولوية من يعطيه أو يجود عليه لان هذا أساس العدل في الباب واليه يرجع كل أمر يتعلق به

العطاء الباطل الذي نمنحه لاهل الحظوة لدينا مساعدة لهم ليس من عمل الخير والبر في شيء وانما هو السم في الدسم فاغتصاب حق هذا نجود به على ذاك ما هو الا الظلم بل السرقة بعينها لكن كثيراً من ذوي السلطان ولا سيما المولعين بالفخار الكاذب قد يسلبون هذا ليعطوا ذاك متوهمين ان نيل الشهرة بالكرم والجود بين الاصدقاء والاصفياء لا يشترى الا باغداق الارزاق عليهم والعطاء بأي الوسائل في حين ان ليس في الباب ما يخالف الحق فيه والصواب مثل هذا الصنيع . فاذا أحببنا ان نجود بالعطاء على صنائعنا وأهل الحظوة لدينا فليكن ذلك بما لا يضر بانسان ولا يسلب الناس أشياءهم كما صنع القائدان الشهيران سيلا وقيصر اذ جعلا يسلبان أصحاب الاموال أموالهم ويعطيانها اهل مودتهم « والمحسوبين » عليهم فهذا ليس من الكرم في شيء بل ليس من فعل الخير ولا فلامة

ظفر لانه ان لم يكن عدل في الداخل فلا كرم ولا كرامة في الخارج

ولقد تقدمت الاشارة الى انه لا ينبغي للانسان أن يجود الا بقدر الموجود وفي الواقع فان الرجل الذي يميل الى الظهور بالسخاء والكرم باكثر مماهو جدير به فانه يرتكب أعظم الظلم وأشأم الجور ضد نفسه وذوي قرابته الذين هم احق بماله من سواهم مما ينبغي مراعاته (لان تترك ورثتك أغنياء خير من ان تتركهم عالة يتكففون الناس) على ان السرف والخرق في السخاء قد يصاحبهما عادة الميل الى الختل في جمع المال وارادة اغتصابه اغتصاباً لتسد النفس شهواتها منه وغوايتها في التوسع والتبذير وقد يشاهد من كثير من الناس مَنْ تأخذ الغيرة من نفوسهم مأخذها في المنافسة في الكرم والظهور بمظهر الجود الحاتمي وعظم الجاه بما يتجلى فيه الزهو والغرور الباطل باجلى مظاهره التعسة فهل هذا يعد كرماً وخيراً كلا ثم كلا انما هو تصنع وتخلق بالكرم وحب اظهار الغنى مصدره الكبرياء والصلف أو الخبث والدهاء وليس في شيء البتة من فعل الخير ولا من الكرم والسماحة المحبوبة

القاعدة الثالثة مراعاة الاولوية في العطاء وهو ان ننظر الى حاجة من نمده برِفدِنا فتنظر أولاً الى صفات من تمنح عطاءك ثم علاقته بك والخدم التي يؤديها اليك فاذا رأيته مستوفياً لبعض شروطها أو كلها كنت جديراً بان تمد اليه يد الرِفد وكان هو أحرى بعطائك وكرمك من غيره

***

لقد يحسن بنا ونحن نعيش في وسط اكثر أناسه وان لم تحو نفوسهم الكمال والحكمة التامة الا انهم غير مبعدين عن أصول الفضائل وحب

الظهور بالشرف ان نخال أولئك الذين قد تظهر لنا فيهم صفات فاضلة وان نحرص خصوصاً على مودة من يتصفون بحميد الخلال ورقيقها من مثل الاستقامة والعفة والعدل الى آخر ماسبق الكلام فيه لان النفس الخالية من التهذيب المجردة من الادب والحكمة قد يصحب قوة الميل والعطف فيها عادة شيء من الحدة والغلظة . أما الاخلاق الدمثة السلسة فهي من خلال الرجل المستقيم المهذب الفعال وهو من يجب ان نستصفيه ونخاله والمرء على دين خليله وهذا لا شك كاف في تقدير الاخلاق أخلاق الرجال اقدارها

واذا شئنا نحن ان نكون موضع عناية الناس واعتبارهم فأول شرط لذلك بعد الاتصاف بالمادح ان نستزيد من فعل الخير مع من يحبنا ويعزنا لكن حذار من التسرع والحكم على الاشياء كما يحكم عليها الشباب أعني بالاندفاع والافراط كما يصنع في العشق والغرام مثلاً بل ينبغي الاعتدال والاتئاد واذا كان ما يصنعه الغير ممن نصافيه معنا يستحق الجزاء فلنبادر الى حسن جزائه لان أول الواجبات الادبية في هذا الباب الاعتراف بالجميل وحسن الجزاء على المعروف لنكن فى آدابنا من هذا القبيل كتلك الحقول الخصبة التي تعطى القليل من الحب فتعطى الكثير من الغلة كذلك ليكن اكرامنا للذي نؤمل فيه الخير ونراه أهلاً للنفع وكم يكون مبلغ اسراعه في خدمتنا تلقاء ما يرى منا من حسن الرعاية والجزاء بالاحسان احساناً وما استعبد الانسان غير الاحسان احسان المعاملة لان العطاء قسمان عطاء ابتداء وعطاء عوض فالاول متعلق بارادتنا واختيارنا أما الثاني فهو واجب مقدس يعرفه الرجل العدل الشريف فيوفيه بلا مطل ولا تسويف حقه

ومما ينبغي الالتفات اليه هنا تقدير اعمال الناس معنا والتمييز بينها لانه وان يكن الكثير منها لا يقبل المزيد في الامتنان باكثر مما يستحق من الجزاء الا ان مما هو لازم ان نجعل لتلك الفعال للناس معنا ميزاناً ومعياراً نعرف به غثها من سمينها وصحيحها من فاسدها أي ان نتعرف أسباب صدورها والحامل عليها ومبلغ الانعطاف الذى ساق سائقها فكم في العالم من أناس قد تندفع في هذا السبيل لمقاصد او بلا تروولا حكمة فتجري أفعالهم كالريح تنساب بلا ضابط فهذه الفعال يجب مقابلتها بما تستحق من الاحتقار او ابداء النصح أما الافعال المتبادلة الصادرة عن تدبر وتبصر فهذه هي التي ينبغي ان تقابل بما تستحق من الاعتبار وحسن الجزاء وعلى كل حال فالواجب فى هذا الباب يقضي علينا سواء كنا واهبين او مكافئين ان نراعي حاجة من نسديه عطاءنا وحقه بحسب ارتباطنا به لا كأولئك الذين يبذرون ويفضلون من يحبون ولو كانوا في غنى عنهم ويبخسون ذوي الحقوق حقوقهم

***

لا مشاحة في انه مما يحكم الروابط بين البشر في الهيئة الاجتماعية انما هو ان نجعل حسن التعاطف رائدنا وان نعني بمن هم أقرب الينا مودة وصلة ولنرق في هذا البحث الى اعلى درجة النظر فيه فنبحث أولاً في الاصول التي شيد عليها هذا الاجتماع البشري فنري فى أولها ذلك الأصل العام الشامل لكل جنس الانس اعني به موهبة العقل والكلام وهما رابط اجتماعي عظيم يربط بني آدم اذ هما وسيلتا التعليم ومبادلة الافكار ومساجلة الآراء والمناقشة

والجدال وعلى الجملة فان العقل وآلته من اللسان مما يقرب الانسان من الانسان ويربط بينهما برباط طبيعي خاص في حين ان مسافة الخلف بيننا وبين الحيوانات كبيرة لانها لا تعرف غير الاعتماد على القوة والبطش كالسبع والفرس وأما ما يقتضيه حالنا معشر بني آدم من العدل والخير فلا نصيب لها منه ولا حظ لها فيه وعليه فبين الآدميين روابط خاصة وعامة كما تربط بين الافراد تربط كذلك بين الامم والجماعات وكل ما أوجده الخالق تعالى لهذا الجنس من الخيرات والنعم مشترك النفع بين افراده وجماعاته ومع مراعاة الحقوق والشرائع التي اصطلح عليها فان هناك من الاوضاع الادبية ما فيه متسع للاحسان واصطناع المعروف بما لا يمس بتلك الشرائع بل يزيدها حسناً والمثل اليوناني القديم يقول « كل شيء بين الاصدقاء مشترك »

فينبغي من ثم اسداء المعروف ومساعدة بني الجنس بما هو عام النفع ماديا وادبيا واذا امعنا النظر في تلك الحكم القديمة من « هداية الضال الطريق » و « اترك اخاك يوقد من نارك ناره » و « ولا تمنع احدا مورد الماء » و « انصح لمن استنصحك » و « احسن الى من يستحق الاحسان » الى نظائر ذلك من الحكم الكثيرة الفينا ما يقصد هنا من الآداب لكن بما ان شأن الانسان مهما كان عظيما اقصر من ان يتناول كل اهل العوز والحاجة فلهذا وجب ان يربأ بنفسه وان يجرى في نفعه بحسب الغرض وبقدر الطاقة وان يحسن فيه خصوصا مع من تربطه بهم اقرب الروابط واحكمها

« الفصل الخامس »

(الروابط الاجتماعية)

« الشجاعة »

ان الروابط في الهيئة الاجتماعية درجات فبعد تلك الروابط العامة التي بيناها آنفا نشاهد تلك الروابط القومية الخاصة بكل هيئة على حدة المميزة للوحدات القومية على انفراد وهي احدى الاسباب بل اقواها في توثيق عرى المودة والائتلاف بين الناس من قومية واحدة وجنس واحد ثم هناك ما هو أوثق من ذلك اعني به روابط المدينة الواحدة تلك التي كل ما فيها من الاماكن العمومية والمعابد والمدارس والطرق والشرائع الخاصة والامتيازات والمحاكم وحقوق الانتخاب والتصويت وتبادل التعارف والصداقة الى اشباه ذلك مما هو شائع مشترك النفع بين اهل المدينة الواحدة مما يشد في الارتباط ويحكم عقدة الالفة لعظم الاحتكاك في المصالح وألوف الاعمال المتبادلة والمنافع المشتركة بينهم ثم ان هناك أخرا روابط القرابة وهي امسها بالانسان وهو هو نقطة الدائرة لكل الهيئات السالفة والمحور الذي تدور عليه من اصغرها الى اكبرها

انه لما كان كل ذي حياة في العالم قد خص بالانتاج والتوالد فلا جرم كانت اول هيئة اجتماعية بشرية هي التي تتركب من الزوجين الرجل والمرأة ثم تعظم تلك الهيئة بما يرزق الزوجان من البنين والبنات ولما كان يظل الجميع سقف واحد ومعيشة واحدة لذلك تظل اشياؤهم مشتركة فيما بينهم ، هذه الهيئة الصغيرة من الأسرة هي أصل المدينة بل جرثومة الشعب

والأمة الكبيرة ثم لما تنمى الأسرة على النمط الآنف وتتشعب فروعها من الاخوة وابنائهم واحفادهم تتطلب بالطبع المتسع من السكن فتبنى بيوتاً غير بيوت اصولها وتلتمس معاشها على انفراد ثم يتسع النطاق بين هؤلاء الاقارب ايضا بالمصاهرة والنسب والاتحادات فيزدادون وتكثر افخاذهم وبطونهم وعشائرهم وهذا منشأ الشعوب والامم والدول فالهيئة في تأسيسها على القرابة تكون موضع عناية ورعاية بين اهلها وكيف لا تكون كذلك وهم مشتركو الاصل مشتركو التقاليد مشتركو الفخار بالاجداد ورفاة الاجداد

لكن افضل الهيئات الاجتماعية ارتباطا واحسنها على كل حال علائق الهيئة التي تحلى اناسها بالفضائل واجتمعوا على الخير اعوانا مؤتلفة قلوبهم بواسطته متحدة فيه طباعهم . فالنبالة في المقاصد والفعال التي تدور عليها الاعمال تستحب في كل مكان وزمان تمثل فيه وتجذبنا الى من يتصف بها ويتخلق باخلاقها الجميلة على انه وان كانت كل فضيلة مما تحبب صاحبها الى النفوس وتجذب نحوه القلوب الا ان للعدل والسماحة افضل الوقع في النفوس واعظم الأثر في الناس واذا كانت الطيور على اشكالها تقع لهذا كان الطف العلائق واقوى المودات ما كان مبناه على المشابهة في الطباع والمشاكلة في الاخلاق بين الناس من ذوي الصفات أو الفضائل الواحدة فاذا كان صديق المرء يميل الى ما يميل اليه من الاذواق والرغائب اعجب به وزاده حبا لتلك المشابهة والمشاكلة في الطباع والاخلاق والى هذا يشير فيثاغورس (Phythagore) اذ مثل الصداقة بنفس واحدة تجرى مجرى الدم في اجسام متعددة . ثم ان تجانس الاعمال والمهن هو

ايضا من اسباب الالفة وتحسين حال الاجتماع لانه ما دامت تلك المهن والوظائف متبادلة النفع والانتفاع فلا ريب ان اصحابها مرتبطون بعضهم ببعض بروابط وثيقة

على انك مهما قلبت النظر وامعنت الفكر في الجامعات التي ترتبط بين البشر لما رأيت فيها اعظم واجل من الجامعة الوطنية التي تربطنا بالهيئة السياسية لها، اننا نحب آباءنا وابناءنا واقاربنا واصدقاءنا ومعارفنا ولكن كل هذه الميول انما هي دون محبة الوطن عند الرجل الشريف الذي لايتردد في خدمة وطنه وتضحية حياته من اجله على العكس مما هو عليه حال اولئك الذين قد يجرونه باعمالهم الفاسدة واغراضهم الشريرة الى الدمار والبوار

لنقارن بين الواجبات ولننظر أيها افضل فنرى خدمة آبائنا وهي دين علينا ثم يليها ما هو حق ابنائنا وأسرتنا التي نعولها ثم يلي ذلك الواجبات نحو عموم القرابة وسائر ابناء العشيرة التي تشاطرنا المصلحة والثروة هؤلاء من تجب علينا مساعدتهم ومعاونتهم قبل اى سواهم على ان هذا التآلف والتواد الذي يجمع بين الناس في عمرانهم لابد فيه من اتحاد الفكر واللغة وتقديم النصح والارشاد والمؤآساة واللوم والعتاب مما هو من مزايا المحبة الصادقة تلك المحبة التي لن تستوفى كل محاسنها الا اذا كان اساسها وعاملها تشابه الاخلاق وتشاكل الطباع

⁂

ان لنا في الواجبات من الوجهة العملية ان نقدم اهمها على مهمها اي نقدم امسها بالحاجة واقربها نفعا على ما ليس كذلك فالذي توجبه علينا

ظروف الاحوال الطارئة ليس كالذي تحتمه علينا القرابة او الصداقة مثلا وبناء عليه تتفاضل الخدم التي نقدمها فتكون كفروض عين من جهة وكمستحبات من جهة اخرى فاذا طلب اليك جارك مثلا مساعدته فى حقل له فلك ان تساعده فاذا استصرخك فى الوقت نفسه اخوك فعليك ان تغادر جارك وتنصر اخاك

تلك نظرات ذات قيمة واعتبارات حرية بان تكون نصب الاعين فى القيام بما علينا من الواجبات فينبغي ان نعتادها بالتمرن والمزاولة المستمرة حتى نؤدي ما علينا منها بحق وصواب لنكن فى القيام بواجباتنا كاولئك الاطباء والقواد والخطباء الذين لم ينالوا النجاح والظفر فيما قاموا به من الاعمال الجسام الا بعد ان طبقوا العلم على العمل بثبات وصبر فسرد الواجبات كما صنعنا ليس بالشى المذكور ما لم يصحبه العمل والمزاولة الفعلية

***

بينا فيما سبق ما يرتكن عليه الشرف من الاصول التي تبنى عليها نواميس العمران البشري ثم بناء الواجب على الشرف ولنعطف الآن على احدى تلكم الفضائل الاربع الرئيسة التى يبنى الشرف عليها والواجب اعنى بها فضيلة الشجاعة وعزة النفس التي نترفع بها عن الدنايا ونقتحم بها الاهوال وننظر الى الامور بالنظر العالي ونرى المسبة كل المسبة في الاتصاف بالضعف والجبن الذي يضادها

فالمادح التي استعملتها فصاحة الرومان واليونان قبلهم (وكذا العرب) في اطراء الشجاعة والفروسية التي أظهرتها جيوشهم وفوارسهم كل هذا عظيم

فخره جليل قدره دال في جملته وتفصيله على ما اتصفت به تلك الامم من الشجاعة والنخوة والفروسية ورباطة الجأش واقتحام الاهوال في غمرات الموت وان هذه الصفات فطرية فيهم حتى لقد نصبوا النصب لمشهوديهم الذين امتازوا بالشجاعة والشدة لكن هاته القوة وتلك الشجاعة والبراعة في اقتحام المخاطر وتجشم الصعاب هلا يعتبر الميل فيها الى المصلحة الخاصة دون المصلحة العامة وخدمة الوطن رذيلة من الرذائل بل مفسدة من المفاسد لا فضيلة يمدح عليها صاحبها ويشكر؛ لا جرم ان الرواقي (Le Portique) قد اصاب حيث سمى او عرف الشجاعة بأنها « الفضيلة الشاكية السلاح للدفاع عن الحق » وزد على ذلك ان كل من خالف الحق والعدل ممن اشتهروا بالشجاعة وقوة البطش ومحبة الاستعلاء بالطرق الفاسدة والوسائل الغاشمة لم يصب فخراً صحيحاً ولا مجداً أثيلا وانما أصاب في الحقيقة خزى الجبارين وباء بعار الطاغين ان الشرف والمجد والفخار لن تكون الا حيث يكون العدل والحق

ولقد اصاب افلاطون اذ قال « العلم بلا عدل ليس وحده الخرق بل استعمال القوة واقتحام المخاطر لسد الاطماع النفسانية الخاصة دون نظر الى المصلحة العامة هو ايضاً جدير بأن لا نعده شجاعة وانما هو جرأة وشراسة »

فينبغي والحالة هذه ان نضيف الى الشجاعة الطيبة والاخلاص ومحبة الحق ومقت الغدر والنفور من الخيانة تلك الخلال التي تصاحب فضيلة العدل . لكن من موجبات الاسف ان الشكاسة وحب الاستعلاء والغلب

قد تشاهد خصالها الذميمة كنتيجة سيئة لازمة لتلك الخلة الكريمة من الشجاعة فقلب الاسبرطي كما قال افلاطون يتقد نارا لنيل النصر والظفر وهو مثل لكل نفس كبيرة في نزوعها للتفوق والاشتهار بالقوة حتى تكون الاولى في الشهرة بالشجاعة بل الوحيدة الفريدة بين الاقران فالرغبة في الاستعلاء فوق الرؤوس من هذا القبيل قلَّ ان لا تجرح العدل وتهضم الحق وتدوسه لان أصحابها لا يطلبون عادة الا ان يسكت الحق والشرع ويخفتا امام صولتهم وان تتسع ابداً دائرة سلطتهم واطماعهم الاشعبية فى الهيئة وان يؤسسوا مجدهم وفخارهم بالقهر والقوة على انقاض العدل والحق على أنه مهما يكن من صعوبة على نفس مَنْ هذا شأنه في ملازمة الحق والتؤدة فيما هو بصدده فلا مشاحة في ان التزام هذا الصراط السوي لهو افضل مجداً وأعظم فخراً لان للحق والعدل دولتهما وصولتهما وهما لازمان في كل ظروف الاحوال وأوصاف الشجاع الباسل والبطل المقدام انما هي خصيصة في العرف الصحيح بمن يسمى بشجاعته في منع الظلم ودفع جريرته لا بمن يقترفه ويأتي جنايته

فالمروءة وعلو النفس الصحيح الخليق بالمرء العاقل والانسان الفاضل انما هما في اكتساب المحامد والشرف على هذا النمط الذي قدمناه لأنه الجدير بالشرف الانساني عملاً لا اسماً فقط اذ العبرة في الفعال لا في اكتساب الاسماء والالقاب والتصدر بها في المجالس وعليه فلا يعتبر من مشهوري الرجال ذلك الذي قد جمع في نفسه خصال عوام الناس وشرارهم فكلما شرهت نفسه وشغف فؤاده بالفخر الكاذب جر بالسلاسل في

الظلم وهضم الحقوق الانسانيـة ودوسها وانه لموقف صعب قد تزل فيـه الاقدام اقدام المشغوفين بكاذب الفخر الملتمسين بأعمالهم فاسد الاجر

﴿ الفصل السادس ﴾

(صفات النفوس الكبيرة والاعمال المجيدة)

تمتاز النفوس الكبيرة بصـفتين كريمتين الاولى احتقار زخارف الامور الظاهرة الكاذبة لانها تعتقـد اعتقاداً راسخاً ان الكمال والشرف هما وحدهما الجديران باعجاب المرء ورغائبه واعماله وانه لا يجمل بالانسان ان يتنازل عن شرف نفسه فيقتحم الشهوات ويتدنس بالطمع والشره في جمع الثروة . والثانيـة هي تلك الخـلة الادبيـة التي أشرنا اليها فيما مضى وهي الشجاعـة التي تحملنا على اتيان جـلائل الاعمـال النافعـة واقتحام الصعاب وتذليل المخاطر الى درجة تضحية الحياة أو ما يتعلق بها في سبيل اتيانها

وتمتاز هـذه الاخيرة أي الشجاعة بالعظـمة والفخار بل والثمر لـكن بالصفة الاولى أي عزة النفس يتعلق المجد الحقيقي لعظماء الرجال اذ عليها في الواقع يبني ذلك الاصل أى الخلة الـكريمة التي ترفع النفوس الى مافوق مستوي ما عليه الجمهور وتمتاز هـذه الصفة بحالتين الاولى اعتقاد الانسان انه لاخير الا فيما هو شريف والتخلص من ربقة الشهوات والترفع عن السفاسف والصغائر وكراهتها عن روية وحسن نظر وفي هـذا ولا ريب علامة عظمة النفس والثانية تحمل الآلام مهما كانت مريرة والصبر على المكاره التي يضرب الدهر بها بنيه مهـما كانت شـديدة بدون ان ينزل

الانسان عن مستوى ما رفعته اليه فطرته هذه أو ان يتنازل باظهار الجزع عما اتصف به من العقل والحكمة وهذه هي صفة الصابرين صفة النفوس المطمئنة التي لا تضطرب ولا تزعزعها الحادثات

فالذي يتصف بالشجاعة وعلو النفس الى هـذه الدرجة لا جرم أنه يكون الخائن نفسه المهين لها اذا كان لا يخشى الاهوال ويصبر صبر الكرام على المكاره ويتغلب بثبات على الصعاب ثم هو يطأطئ الهام لخصلة الطمع وتغلبه الشهوات القبيحة . فلنفقه هـذه الحقائق ولنفر من الشره في حب انتصار تلك الخصلة الذميمة التي هي أكبر علامات سقوط الهمم وخسة النفوس وانحطاطها كما انه ليس ادل على علو الهمة ونبالة النفس من ترفع المرء واحتقاره كل مالا يرضاه له الشرف الانساني أو يبعده عنه حظه المتاح أو حسن خلقه واشتراؤه المكرمات

انه ليحسن بنا ان نحترس من غرور الفخر الكاذب لانه يسلبنا حريتنا الصحيحة وهي التي يجب علينا ان نبذل النفس والنفيس في سبيل الاحتفاظ بها كذلك يجب علينا ان لا نجري وراء الحصول على الرآسات المردية ، لنعرف كيف نترفع عنها بل كيف نبطل شرورها ونمحو باطل أثرها ولنتجنب ثوران النفوس ورغباتها الحادة وما يتبع ذلك من الحزن أو الفرح والغضب حتى يسهل علينا بذلك كله حفظ الطمأنينة في نفوسنا وهو ما يكسب الحياة العظمة

لقد يشاهد رجال بعدوا عن مشاغل الاعمال العامة فاستراحوا وطابت لهم العزلة وفاضت عليهم فيوض الهناء والسعادة . هؤلاء جماعة

الحكماء أو رجال كرام جفت طباعهم ما عليه الجمهور من المشاغل والعادات وابت عليهم نفوسهم الكبيرة مخالطة الناس وهم على ما هم عليه فزهدوا في العالم واستطابوا العزلة مؤثرين المعيشة الخلوية واعمالها اللذيذة على كل لذة سواها وان امثالهم لهم الملوك مزية وحرية وراحة بال وسعادة وهناء

***

لا ريب ان هذا المرمى في الحياة من الحصول على السعادة والغبطة فيها يصبو اليه محبو الجاه كما يصبو اليه مؤثرو الراحة والابتعاد عن الضوضاء والشغب على حد سواء غير ان ذوي الرغبة في الدنيا يرون أنهم انما يحصلون على النعيم بالحصول على المال والجاه واشتراء المجد بالسخاء والعطاء أما ذوو النزاهة وحب راحة النفوس فيطلبونه بالتوءدة والتقلل من الدنيا وكلتا الخطتين لا يمكن الحكم عليهما الا بالتحفظ لان حياة المتباعد عن اشغال العالم ومناصب الدولة خفيفة الحمل قليلة الخطر على صاحبها بينا المشتغلون بالاعمال الهامة العامة يكونون أنفع للناس لتناولهم الاعمال الكبيرة والشؤون العظيمة المفيدة في الهيئة ويحرزون الشهرة والفخر على قدر العزائم

فاذا أفاد أولئك المعتزلون الاعمال الهيئة بعلمهم واختبارهم واشرافهم من بعيد تاركين فخار احراز المناصب والوظائف لسواهم لسبب ما فهؤلاء العاملين افضالهم وآثارهم بما لا يبخسوا معه أشياءهم وهم الواضعون الخطط المفيدة للهيئة في ادارتها وقضائها وجنديتها وهم لذلك موضع اعجاب الكافة وفي خدمتها ولا لوم عليهم ولا تثريب الا اذا آثروا ما أشرنا اليه من الرذائل والعيوب مما فيه الضرر عليهم . فسمو الصفات والعواطف هو الذي

يضع المرء فوق ما عليه الناس من الامور الانسانية الفاسدة سواء كان المرء عاملاً أو بعيداً عن العمل فتلك الخلال الكريمة واطمئنان النفس اليها وايثارها على غيرها ليست باللازمة لذلك الحكيم المبتعد عن العالم اكثر مما هي لازمة لرجال الدولة وأرباب المناصب والوظائف فيها بل هي تقتضى من هؤلاء اضعاف ما تقتضي من أولئك من الجهد وهم البعيدون عن معاناة المهام والمشاغل الجسام . وهذا لعمري هو السبب فيما يكثر من اضطراب بال العاملين وعظم قلقهم لان مجاهداتهم عظيمة وعناءهم أطول ومضاعفة الهم من ثم عليهم واجبة لاتساع نطاق الاعمال عليهم في التفكير والتدبير والعمل بالحق ولهذا وجب ان يتصفوا بعظم الهمة والثبات كما يتحلوا بالنزاهة والاستقامة

*

ان الجمهور من الأمم انما يخص احترامه بالنجاح والفلاح في الامور الحربية اضعاف ما يحمله للاعمال المدنية الكريمة وهذا وهم وخطأ يجب علينا ههنا اصلاحه فكم في الناس من يأتي تلك الاعمال الحربية لمجرد ما وراءها من احراز الفخر الكاذب الذي قد تشره في طلبه نفوسهم لا لشيء آخر سوى محبة اظهار الشجاعة والبسالة وعظم الرغبة في الظهور بالبراعة والمهارة في فن الحرب بيد ان كثيراً من الاعمال المدنية الشريفة اذا اعرناها النظر الصحيح نراها مما يفضل اعظم الاعمال الحربية ويفوقها نفعا فاذا نحن اطرينا مثلا اعمال القائد اليوناني الشهير تيموستكل الحربية فكم يكون مبلغ ثنائنا على الحكيم سولون (Solon) الشارع اليوناني الكبير

فيما خدم به أمته ؛ فلئن كانت واقعة سلامين (Salamine) افادت الأمة اليونانية نصراً ووضعت اكليل الفخر على رأس القائد تيموستكل فلقد افادتها شرائع الحكيم سولون قوة وعظمة اخلاق فالنصر ابتهجت به نفوس الأمة يوماً او بعض يوم وافادها فائدة ما لكن تلك الشرائع ، تلك النظامات السولونية كم افادتها وكم كانت عوائدها على الأمة اليونانية أثيرة . بل انا لو سبرنا الأمور بمسبار الحكمة لألفيناها هي التي اكسبت تلك النصر المبين على كل اعدائها بما سنت من سنن جميلة لهذه الأمة فاتبعها تيموستكل وأمثاله فنالوا النصر واحرزوا الفخر

وكذلك الحال في اسبرطة فانه وان كانت اعمال القائد بوزنياس (Pausanuas) والقائد ليسندر (Lysandre) الحربية المجيدة قد وسعت حدود اسبرطة وسلطتها فلا شبهة في ان ما احرزا من النجاح والظفر راجع فضله بالاكثر الى شرائع ليكورغوس (Lycurgue) التي شرعت للشعب الاسبرطي وسنت له ولجنوده البواسل اكمل السنن في الطاعة والشهامة

ولو قارنا بين اعمال الكثير من القواد الرومانيين وغيرهم وبين اعمال مشاهير متشرعيهم وساستهم هم وغيرهم من الشعوب القديمة والحديثة لرأينا فضل هؤلاء المتشرعين خدام الانسانية السلميين اعظم نفعا من فضل اولئك القواد والفاتحين وان الاعمال المدنية تفوق الاعمال الحربية نفعا ومزية وقد استشهد شيشرون هنا بما اتخذه هو ايام توليته حكومة رومية من التدابير الحازمة لابطال الحروب وتخفيف ويلاتها

وجملة القول انه وان كان للاعمال الحربية فضل ومزية في بعض

الاحيان فلا جرم ان للاعمال المدنية المجيدة في الكثير منها أجل الآثار في الهيئة الاجتماعية وانها تتقدم وترتقي في السلم بعكس ما تجنى عليها الحرب

﴿ الفصل السابع ﴾

(العظمة الادبية)

لا مشاحة في ان النبالة المطلوبة في الاعمال انما هي متعلقة بقوة المرء الادبية لأن القوة البدنية لا في العير ولا في النفير بالنسبة الى تلك الهمم الا في استخدامها واطاعتها العقل وهدايته حتى تعتاد العمل بثبات واناة لما يأمر به وتنفيذه طوع اشارته فالعظمة الادبية محلها عمل العقل وهناك شرفها العظيم . لهذا كان الحاكم السياسي الذي يدير دولاب اعمال الدولة ويدبر شؤون المملكة ليس اقل نفعا من ذلك القائد الذي يشن الغارة على الاعداء ويصليهم نار الحروب الشعواء التي كثيرا ما يأتيها رجال السياسة فيصلحون ما افسدته تلك الحروب ويضعون لها حدا وقد ينال بالرفق ما لا ينال بالعنف فالرأي قبل شجاعة الشجعان . فهي في الدرجة الثانية منه وهو في المحل الأول منها ومن غيرها فاذا ارادت امة الحرب ورأتها لازمة لها فليكن من سلوكها فيها ما يدل على رغبتها في السلم اي تحكيم العقل الذي ينبغي ان يكون ضالتها والمرء الشجاع الباسل والكيس الحازم هو من لا تغلب عواطفه عقله في احرج المواقف مواقف الحروب والنضال فيكون له من ثمت متسع من الهداية بنور العقل في استقبال الصعاب وتذليلها والخروج من الشبهات وحساب المستقبل بالحمل على الحاضر والماضي وانتهاز

الفرص وعدم تركها تفلت منه فيندم ويحرق الارم على ما فات بما لا تجدى فيه القوة والبطش نفعا . تلك هي اكمل الشجاعات تلك هي عظمة النفس الادبية بل هذا هو العقل والحكمة يؤديان وظيفتهما بحسب ظروف الاحوال

أما الاندفاع بتهور وخشونة في معامع القتال ومواقف الطراد والنضال بلا حيطة او استعمال تؤدة فهذا من صفات البربرية والتوحش ولا يلجأ اليه الا في النهاية القصوى

فاذا اقتضى الحال في الحرب مثلا مهاجمة مدينة واقتحامها فمن واجبات القواد عدم السماح للجند بالانصباب على اهلها بالقتل والفتك لان من صفات النفوس الكبيرة ان لا تأخذ في قصاصها البرئ مع الاثيم فينبغي ان تبقى على الجمهور من اهل المدينة وتعامله بالشرف والعدل فلئن كان من الناس من يفضل وظيفة السيف على وظائف القلم فله شأنه وعمله في وظيفته وانما عليه واجباته الانسانية غير انا مع ذلك نشاهد كثيرا من القواد لا يتبعون سبيل المجد الحقيقي بل يسلكون السبل الفاسدة

انه لاينبغي للجندى ان يتأخر عن المخاطر في الحروب حتى لايعرض نفسه لعار الجبن ولكنه يجب عليه ان يتحى التهور لانه من الاطراف التي تقضى بالقاء المرء نفسه الى التهلكة او الاسراف فى القتل وهذا من الجنون او التوحش. لهذا يجب عليه ان يقتدى بجماعة الاطباء فى صناعة الطب حيث هم يعالجون كل مريض بحسب مرضه خفة وثقلا فمن الحمق والجنون صب صواعق الغضب والانتقام فى الحروب على من لا يستحقها كما انه من الحكمة مقابلة خطوب الحروب الشداد بما تستحق من عُدد وعَدد والشرف

يحتم على الرؤساء ان لا يثيروا الحرب وهي ذات الدواهي والاضرار البليغة لمصلحتهم الذاتية ولكنهم يأتونها فقط لمصلحة العامة وان يقاتلوا للمجد الحقيقي والمصلحة الصحيحة لا لأي مأرب آخر أو غاية فاسدة وان لا يتشبثوا بالاوهام فى الفخر الكاذب لئلا يقعوا فيما يضر بالمملكة كما حدث لكليكراتيداس (Callicratidas) فى الحروب الاغريقية اذ اشير عليه بان يبعد الاسطول عن بعض الجزر لئلا يدمره الأثينيون فقال « اذا فقدت أسبرطة اسطولها فهي قادرة على تعبئة غيره أما انا فهروبي يلبسني ثوب الخزي والعار بما لا يعوض » وكما روى عن الملك كليومبروس (Cléombrose) السبرطي في تلك الحروب اذ ساقه خوف اثارة الشبهة عليه والاحقاد الى مهاجمة ابامينوداس (Epaminodas) فكانت هي القاضية عليه. انما مثل الحروب الصحيحة والرأي السديد فيها هو ما قد اعطاه القائد الروماني الشهير فابيوس (Fabius) اذ كان يعرف كيف يقدم وكيف يحجم وكيف يشتد وكيف يلين جانبه وقد اطراه على ذلك مدحاً الشاعر انيوس (Ennius)

***

ان التشبث بالأوهام في احراز الفخر انما هو من ضعف النحيزة الادبية في الانسان فهو لذلك يشاهد ايضا في الاعمال المدنية والواجب يقضي بتجنبه فيها كذلك فلقد يوجد في الواقع اناس ملئت جنوبهم بالعلم والحكمة ولكن خوف اثارة الشبهة في حقهم واحتقارهم اخرس السنتهم واعمى أبصارهم

يجب على كل من يتولى زمام الحكومة ان يعمل بقول الحكيم

افلاطون «بان ينظر قبل كل شيء الى المصلحة العامة ويبذل في خدمتها كل قواه بما ينسى معه نفسه وان تشمل عنايته كل اعضاء الهيئة على السواء حتى لا تخص فريقاً دون آخر اذ الهيئة قاصر موضوع تحت وصاية رئيس الهيئة وكل ما تطلبه لمصلحتها من العناية انما هو لها على السواء لا لمصلحة ذلك الرئيس»

وعليه فيكون اهتمام الحاكم مثلاً بفريق من الاهلين دون فريق مما يدخل في جسم الهيئة شر الادواء القتالة من الشقاق والفتن بما يأتيه الحكام من التحزب بان يكون ضلع البعض مع الجمهور من الشعب وضلع البعض الآخر مع فريق النبلاء ولا يكون منهم واحد هو رجل الجميع. وهذا منشأ الفتن وسبب المنازعات التي قامت في جمهورية أثينا وهذا ما أثار الشقاق في جمهورية رومية وهذا ما يوقظ الفتن النائمة والحروب الاهلية في كل الممالك مما يجب على رجل الهيئة الحكيم الجدير بان يتولى زمام الامم الحرة ان يتوقاه ويبذل كل قواه لتجنبه وتلافي أسبابه بجعل المصلحة العامة نصب عينيه دون محاباة انسان فلا يكون ضلعه مثلاً مع الاغنياء وأرباب الوجاهة والسلطة بل تكون حكومته مرضية للجميع بالعدل وشمول الرعاية لمصالح الكل على السواء غير مصغ للدسائس المفسدة الموغرة للصدور المثيرة للاحقاد والضغائن بل ينبغي ان يكون الحق ديدنه والعدل والشرف سبيله والعفة والنزاهة في حفظ المصالح من كريم خصاله

انه لا أحقر من الطمع ولا أشأم على أرباب المناصب والرياسات في الهيئة من التنازع والتشاحن عليها وعلى قبح هذه الخصلة وسوء مغبتها في

الهيئة أشار افلاطون في احدى تشبيهاته البديعة اذ شبه من يتنازعون الرياسات في الهيئة بنوتية سفينة جعلوا يتشاحنون على دفتها ويتنازعونها ولقد قال ذلك الحكيم ايضا « ان أعداء الامة هم من يرفعون في وجهها السلاح لا من يحرون لها حكومة تناسب مبادئهم »

وهو مثل ضرب لنا مثله فيا صنع بحكومة رومية قديما سيبون الافريقي (Scipion) ومتلوس (Metellus)

انا لا ينبغي لنا ان نصغي لمن يرمي في بغض عدوه الى درجة اهلاكه واعدام انفاسه بدعوى ان ذلك من العظمة وكبر الهمة في حين انه ليس اجدر بالثناء في العالم واحرى بجذب قلوب الناس ومودتهم من سلاسة الطبع ودماثة الخلق والحلم وانه ليس أفضل للامم الحرة المتساوية الحقوق من التعاطف والتراحم ونبذ الشقاق والتدابر وامتلاك النفس في الغضب وان لا تذهب في غضبها الى سماع وشايات الواشين وسعاية الساعين الدساسين اذ لا اضر عليها من ذلك . ليكن الغضب والرضا بحزم واناة لنعرف كيف للردع والقصاص نؤدب ونعاقب بدون خروج عن حد اللياقة يجب ان يكون القصاص والعقاب للمصلحة العامة لا للتشفي والانتقام الشخصي او لشفاء حزازات في الصدور ، لا نوقع عقوبة شديدة تتجاوز حد الذنب ، لا ننكل في العقاب بمكياليين بل لا تملي علينا آخرا الاحكام أحوال الغضب والانفعالات النفسانية تلك التي متى علت منصة الحكم مع الحاكم اذهبت عنه الاناة واضاعت عليه الهدى في العدل . وجملة القول ان الغضب في مثل هذه الاحوال وتلكم المواقف من أعظم الشرور والامم لا ينبغي

لها البتة ان ترى فيمن يسوسها وينتصب للحكومة فيها غير العدل والعدل اساس الملك

***

اذا رأينا السعد خادماً لنا والاحوال مصافية فيجدر بنا والحالة هذه ان نترك الغلظة والخشونة وان نطرح الشدة والقسوة في الاحكام لان التشبث بها في هذه الحالة انما هو من الضعف ولا افضل من الحلم في المواطن كلها والرفق وقد امتاز بهما جماعة من المشهورين فسادوا وعظموا كسقراط الحكيم وليليوس (P. Lélius) وفيلبس المقدوني ابي الاسكندر الأكبر — ومعاوية بن أبي سفيان — وغيرهم ممن رفعتهم أخلاقهم من الحلم والرفق والأناة ولقد كان القائد سيبون الافريقي يقول «كما ان الجياد يجب ان تروض حتى تسلس طباعها بواسطة مهرة السواس كذلك ينبغي ان تروض نفوس اهل الشراسة وعدم الثبات والاناة بالحكمة لترد عنها غوايتها كما ترد جماح الخيل باللجم وانها في وقت بلوغها اوج سعادتها الأحوج منها في أي وقت آخر الى سماع نصائح الاصدقاء والاخلاء ونبذ تملق اهل التملق والدهان ذلك التملق الذي يضل النفوس ويغرر بها لاننا كثيراً ما نضطرب بالثناء والاطراء وهذا هو السبب في اغلاط البشر الكثيرة التي تلقي الانسان في الضلال والهلاك واقتراف الآثام»

ولنذكر قبل ان نختم هذا الفصل هذه الحقيقة الحرية بالاعتبار وهي انه لئن كان رؤساء الحكومات يشغلون اهم الوظائف الاجتماعية ويقومون بالاعمال الجسام التي تحتاج الى قوة النفس وعظم الهمة بسبب ثقل عبئها

وهي التي تتناول المصالح الكثيرة فقد يوجد بين افراد الهيئة من يعملون ايضا الاعمال المظام ويأتون بالمفاخر الجسام بدون ان يشعر احد بخروجهم عن مرسوم دوائرهم التي أتيحت لهم وان هناك اناسا آخرين بين بين لاهل الحكمة وارباب الوظائف رضوا بما أوتوا من الحظ المتاح وانفوا من التوسع في الغنى والجاه بالوسائل الدنيئة ومدوا مع ذلك يد المعونة عند الحاجة الى الاقارب والاصدقاء والوطن فالحظ الذي يتاح للمرء ينبغي له ان يرتضيه ويحسن العمل فيه والتدبير بدون ان يلجأ الى الوسائل الفاسدة لانماء ثروته او توسيع جاهه ثم ليكن بما أوتي نافعا من هو للنفع اهل وان المرء بالنشاط والجد والاستقامة وحسن التدبير ليحصل الخير كله في انماء ماله وانفاقه في وجوهه المشروعة ومكارم الاخلاق المطلوبة . بذلك ينال المحامد والمادح ولكنه بعكس ذلك اذا هو طمع وشره ثم ترفه وتنعم واتبع سبيل المبذرين اخوان الشياطين

﴿ الفصل الثامن ﴾

(الادب والحشمة)

لنتكلم الآن على الادب والحشمة والعفة والتوءدة تلك الخلال الكريمة والسجايا المنيفة التي تزين الحياة وتزدان بها النفوس وتمنع عنها الانفعالات الشديدة والاندفاعات الرديئة فتنتظم لنا بواسطتها كل الاعمال ولذلك جمعها اليونان فيما سموه « اللياقة » وجمعها الرومان فيما دعوه « الادب » فالادب والشرف متلازمان وكل ما هو شريف انما هو من الادب وكل ما تحلى

به النفس من الادب والحشمة يعد من الشرف وليس من خلف بينهما الا في اليسير وهو كون الشرف متبوعا والادب تابعا اى لاحقا وملازما للشرف ولهذا كانت كل الافعال القاضي بها الشرف ههنا او فيما سبق من الفضائل معدودة من الادب فراعاة المقام في الكلام وحسن التبصر فى عواقب الامور والتزام الاناة والتدبير في الافعال والتمسك بالحق في المواطن كلها والدفاع عن هذا كله من الادب العالي المطلوب . أما عكس ذلك من السقوط في الخطأ والضلال والتلبيس والتدليس والغرور ليس الا والهذيان والحماقة سواء في البعد عن ذلك الادب والكمال ، فالعدل ذو بهاء وجمال معنوي يأخذ بمجامع القلوب أما الظلم فقبيح قبحا يساوي ما قد يتجرد به صاحبه من الشرف والادب وكذلك الحال في علو النفس والشجاعة فكل الافعال المبنية على الشهامة والشجاعة انما هي من خصائص القلوب الكريمة والنفوس الكاملة بالادب وما يضادها من الافعال مما يجمع الخزي والعار ويحوي الشناعة والبشاعة

فمن هذا يتبين لنا ان ما هو شريف هو من الادب وله به علاقة ظاهرة لا تحتاج الى كبير بحث وتنقيب وان لكل فضيلة وخلة ادبها مما يشعر به القائم بها ولا تنفك عنه فكما ان الجمال وسلامة الاعضاء دليل على صحة البدن كذلك ملازمة الادب في الافعال دلالة على وجود الفضائل كل فيما يتعلق به وانما التجريد فيها ذهني وهو نوعان نوع عام يشمل كل الفضائل ونوع خاص محله كل فضيلة على حدة . فخذ الاول بالتقريب ان الادب خلة خصيصة بشرف النوع الانساني وفضله على سائر جنس

الحيوان وقالوا في النوع الثاني انه صفة للانسان تجمله يختار في مثل العفة والشجاعة اعظم ما يظهرها فيه بمظهرها الجميل

تلك هي صفات الآداب النفسية التي قررها الحكماء وتغنى بها الشعراء والبلغاء في كل زمان ومكان فاطروا المتصفين بها بالمدح والثناء وهجوا من خالفها بما قدر عليه خيالهم الشعري مما لا ندخل فيه ههنا وانما نقول ان الوظيفة التي منحها الانسان من قبله تعالى انه جعله عز وجل سلطان الحيوانات . لهذا وجب علينا وقد تهيأت لنا الاسباب ان نظهر بمظهر الحزم والحشمة وان نحسن علاقتنا وسلوكنا مع بني الجنس وقد منحنا الوسائل وسهلت علينا السبل فيجب علينا ان نتحلى بآداب ذلك جملة وتفصيلاً فكما ان جمال الصورة يلفت انظارنا بدقة تناسبه وتروقنا محاسنه الرائعة كذلك هذا الادب النفسي فانه ينشر على الحياة بهاء وحسناً يستوجبان رضا من يلتف حول المرء المتصف به فعلاً وقولاً فيجب علينا اذاً ان نحترم الناس ونوقر الاصاغر والاكابر منهم وان نتجنب التسفيه والفحش والكبر في حكمنا على أفكار وآراء بني جنسنا بل ينبغي ان نعرف ما يقضي به واجب الاحترام لهم كما نعرف مايقضي به العدل نحوهم فاذا كان العدل يحتم علينا ان لا نمس مصالح الناس بسوء فالاحترام يوجب علينا ان لانجرح احساساتهم ومن هنا يتضح لنا ذلك الادب الانساني في اسمى مظاهره في الشؤون الاجتماعية

والواجبات المبنية على ذلك الادب النفسي تنحصر أولاً في ملاحظة ماتقضي به الطبيعة البشرية فانا لو اتخذناها دليلاً لنا ومرشداً فانا لانضل

طريق الصواب أبداً سواء في فحص الحقائق مهما دقت وعظمت أو في مطابقة سلوكنا لمقتضى نظام الهيئة الاجتماعية أو فيما يقتضيه الحال في باب القوة والشجاعة فههنا يجل مقام هـذا الادب وعمله فيما يقوم به البدن أو تأتي به النفس حتى توافق أفعالنا الفطرة الصحيحة التي فطر الله الناس عليها فعمل النفس يستند على أصلين هما عمـل البدن فيما تستلزمه الحياة المادية وعمل العقل فيما يهدينا به ويرشدنا الى ما يجب فعله وما يجب تركه فالعقل اذاً حاكم الجسد والجسد محكوم وعلى المحكوم ان يطيع حاكمه فيما يأمره به ويرشده اليه

***

يجب أن تخلو أفعالنا من كل تسرع وعجلة ومن كل تراخ وتوان فلا نقدم على فعل ما لم نبنه على سبب مقبول . هذا هو اب القيام بالواجبات ولكي نحصل ذلك ونحسن القيام به ينبغي لنا أن نجعل شهوات البدن خاضعة لسلطان العقل فيما به يأمر وعنه ينهى بدقة بمعنى ان لا تكون تلك الشهوات شـديدة الاندفاع فتفوته ولا متباطئـة متثاقلة فيفوتها بل يجب ان تكون وسطاً معتدلاً قل ان تتأثر بالانفعالات النفسانية الشديدة فمن ثمة تزدهي النفوس وتتحلى بحليـة العقل والتوءدة والثبات لانه اذا تمادت النفس في غواياتها وشهواتها في حبها وبغضها بلا وقوف عند وازع سلطان العـقل فلا جرم انها تصـير كالفرس الجموح بل كالحيوان المفـترس الذي لا يحسب حسابا ولا يقف عند حد فيثور ثائرها وتقلق راحتها

انظر الى رجل متلبس بالغضب والشر أو عراه الخوف الشـديد

والرعب أو أخذته نشوة فرح وسرور كبير الى أشباه ذلك من احوال الانفعالات النفسانية فانك ترى في وجهه وتعلم من صوته وكل حركاته وسكناته تغير حالته وبشاعتها فهذه الاحوال تظهر لنا اذا احببنا الرجوع الى الواجب ان نتئد فيها ونتروى وان نعتدل في شهوات أنفسنا وان نجعل نصب أعيننا التوقي من التمادي والتطوح في الامور والقاء الحبل فيها للنفوس على الغارب اندفاعاً أو تراخياً لاننا لم نخلق للعب واللهو بل لنعيش عيشة الكمال ولنتفرغ للاعمال الفاضلة والافعال الكريمة وليس معنى هذا اننا نحرم نفوسنا مسراتها ولذائذها كلها . كلا بل ان نتوخى فيها الاعتدال والتوسط المحمود فلنعرف كيف نسر ونلهو بعقل وأدب واذا كان من الالعاب ما نحرمه على الاطفال لمخالفته الادب فليكن للرجل الناضج العقل قانون يرجع اليه عند ملال النفس وطلبها حقها من هذه الاحماض بما لا يخالف العقل والادب أي الذوق السليم

ان اللهو ليرجع الى نوعين نوع قبيح فاسد سالب للشرف ونوع ظريف لطيف مقبول له التأثير الحسن في النفوس ومن هذا القبيل الغناء الشعري اللطيف والفكاهات الجميلة والتمثيل الادبي المضحك ولقد كان لليونان والرومان حظهم من ذلك ومن الفكاهات الحكمية والآداب والملح اللذيذة مما امتاز به تلاميذ سقراط الحكيم (وان في آداب الامم اللاحقة من العرب والعجم وفي الغرب والشرق ما فيه أطيب الثمر من ذلك البستان العقلي الجميل) فالحد الفاصل بين ما تمجه الاذواق السليمة من أمور اللهو وما ترتاح اليه سهل المعرفة على أصحاب تلك الاذواق السليمة

المتحلية بالآداب لان لاسباب اللهو والسرور في اعتبارها حداً اذا تعداه الناس سقطوا لا محالة في حمأة الرذائل والمفاسد

ولا يفوتنا ان ننبه الاذهان هنا الى ان من أفضل أسباب اللهو واللعب والرياضة سباق الخيل والرماية الى أشباه ذلك من الالعاب العصرية التي لا بأس

﴿ الفصل التاسع ﴾

(شرف العقول ولذاتها)

قلنا فيما سبق ان فضل الانسان على سائر جنس الحيوان انما هو بالعقل وان واجباتنا انما تستند على ذلك الشرف فالحيوان لا يشعر الا باللذات الحسية فيتهافت عليها بدافع ما ركب فيه من الشهوات البهيمية اما الانسان فعلى العكس من ذلك لان له من عقله حاجزا وانه ليتحرى غذاءه من المعارف فالفكر وظيفته والنظر والتبصر لذته والسماع لهذا العقل له عليه سلطان والصون والحياء من كريم خصاله لذلك كله كان بطبيعته يخفي عوار شهواته ومعايبه ويستتر بها عن الابصار اللهم الا اذا كان ممن قد تسلطت عليهم الشهوات تسلطا اسقطهم سقوطا فاحشا سهل عليهم فيه الهوان ونزلوا بنفوسهم الى حضيض مرتبة الحيوان كالذي يشاهد من بعض اهل الدعارة وارباب الفسوق الذين لاخلاق لهم ولا شرف ولا يعتد بهم في الانسانية الا بالاسم فقط

فهذا الحياء الممدوح دليل على ان اللذات الحسية ليست مما يشرف

به الانسان وانه يشعر من نفسه بالواجب عليه في احتقار ما يستحق الاحتقار والازدراء منها واتيان ما هو حقه بحساب وقدر في الطعام والعناية بكل مقومات الحياة مثلا ينبغي ان يراعى صحة البدن وسلامته لا النهم والشره والملذات الفاسدة وانه يكفي ان يفكر المرء فيما خص به من المنزلة والشرف الكبير وكون التنعم والتخنث في الحياة ولذائذها ليس منه ولا قلامة ظفر على العكس من التعفف والتقشف بما يؤثران به في الاخلاق

انه وان كان البارئ تعالى قد اودع الجنس البشري صفته العامة التي يشترك فيها ابناء الجنس غير انه قد اودع تعالى من جهة اخرى كل انسان خاصية تميزه عن سواه فاذا كان الناس مختلفين في الصور والاشكال والالوان والطول والعرض الخ فلا جرم انه يوجد بينهم مثل هذا الاختلاف ايضا في العقول ومنازعها وميولها واذواقها الخ وانا ليفوتنا العد لو احصينا ما كان عليه مشاهير رجال التاريخ من التباين في العقول والامزجة والحيل العقلية وظرائف ذلك مما عدد منه الاصل واقتصر فيه على ما يخص الرومان واليونان

***

على ان احسن شيء في الادب النفسي المطلوب هو ان يتجنب الانسان التكلف وان يظهر كما هو غير مطرح سوى الميول الرديئة بلا اخلال بالصفة العامة للانسان او خروج عن الطبع الخاص فاذا كان هناك من يزدهي بمواهبه العقلية واعماله الكثيرة فلنحرص نحن على مواهبنا ولا نخرج عن مرسوم الدائرة التي اتاحها لنا عقلنا لانه من الباطل محاولة تكليف

النفس فوق طاقتها ومن العبث الاخلال بالفطرة التي فطر الله الناس عليها ومطلوب الادب في ذلك انما هو تنظيم السلوك وترتيبه على وتيرة واحدة حسنة اما محاولة التغيير فهو من قبيل التصنع والتقليد وكما ان الانسان لاينبغي له ان يترك لغته التي يجيد التعبير بها ليتكلم بلغة لايتقنها حتى لا يكون سخرية بين الناس كذلك لا ينبغي له ان يترك ما الف واعتاد من الاحوال الحسنة في الحياة ويتعلق باهداب ما لا يحسنه أو لا يصح له الاخذ به

الواجب يقضى على المرء ان يحتاط لنفسه بثبات وتروي وان ينظم حاله ولا يلتفت الى ما وهب غيره ومنح من الصفات والاحوال وليس افضل من العناية بانفسنا فليعرف كل قدره وليشتغل كل بنفسه وليحكم بحق على ذاته وميوله ويصلحها وليكن افضل من اولئك الممثلين الذين يمثلون على المراسح اذ كل منهم يجتهد في اتقان دوره فنحن كذلك لكل دوره في العالم فللصناعة رجالها وللتجارة اناسها ولدولتي القلم والسيف ابطالها وللمظاهر والحيثيات اقوامها والطفرة محال على كل حال وطريق السلامة في بذل المجهود على قدر الاستعداد والقابلية ومن جد وجد فاذا أتاحت لنا الظروف أمورًا يستعصي على افهامنا حلها فلنضاعف الهمة في التدقيق والاجتهاد حتى نخرج من مأزقها ان لم يكن بالفخر فعلى الاقل بمالا يكون فيه مساس بشرفنا ومما يجب الانتباه له والاحتراس منه في الاحوال البشرية الاغلاط النفسانية والتمادي فيها هذا ما ينقصنا اكثر مما ينقصنا الاستعداد الطبيعي

***

انا يلزمنا ان نضيف الى حالة الانسان العامة والخاصة اللتين سبقت الاشارة اليهما حالة ثالثة هي حالة الظروف التي تسنح له ثم ما يبني عليها من الاختيار في السير عليها فمروش الملوك ومناصب ذوي المناصب وغنى ذوي الغنى واليسار ونقيضاتها كل ذلك دول كالايام ذاتها لكن الاحوال الذاتية تلازم أصحابها وليست عارية تفارقهم وذلك كالاتصاف بالعلم والحكمة والأدب والفصاحة أو التحلي بالفضائل

وكثيراً ما قد ترث الفروع الأصول وكثيراً ما قد تزيد تلك الفروع على الاصول أو تنقص عنها ولقد عدد شيشرون هنا ما اتصف به جماعة من مشاهير الرومان وابنائهم على انه قد يحدث ان الانسان قد يخالف آباءه في المهنة والحرفة وهنا مظهر من مظاهر الكفاآت الصحيحة وموضع التفوق على الاقران على الرغم من حقارة الاصول مثلا . تلك اعتبارات وملاحظات ينبغي ان يلتفت اليها الفكر في باب ذلك الادب المطلوب لنفوسنا

فقبل كل شيء يلزم ان نحدد في هذا الصدد ما نريد ان نكون عليه من العمل والمهنة على انه ليس أصعب من أمر الاختيار ههنا . فلحداثة سن المرء في بدايته وما يكون عليه من ضعف وعدم عضد قد تميل نفس الشاب الى اختيار ما تهوى دون نظر الى ما هو الاوفق والانسب له لذلك يشاهد الشبان صفات انسان أو عمله فترميهم شهوة نفوسهم ورغبتها الى تقليده ومحاكاته سواء في عمله أو في أذواقه وأحواله وهذا شأن جمهور من يحتذي صفات آبائه وذوي قرابته ويتشرب بافكارهم ومبادئهم. وهناك فريق يتبع تيار الرأي السائد فيما يميل اليه أو يختاره من الاعمال والاشغال

واطاع النفوس وافضل الكل من وُهِبَ طبيعة جيدة وغُذِّي عقله باصول تربية جيدة فسار في سبيل السداد

﴿ الفصل العاشر ﴾

(اختيار الخطط العملية)

قليل من الناس حتى ممن يتصفون بالذكاء والمعرفة أو يجمعون بينهما من يفكر في اتباع خطة عملية يسير عليها في الحياة ففي ذلك الاختيار للخطة ينبغي لنا ان نجعل المحور الذي تدور عليه هو الاستعداد الطبيعي لاننا لو فحصنا المبدأ الذي قررناه في الفصل السابق من عدم تخطى ما يجب من تطبيق كل عمل على ما اتيح للانسان من الصفات المناسبة له تخليق بنا والحالة هذه ان نعتني بخطة تشمل كل مجرى حياتنا حتى تكون أحوالنا دائماً متناسبة وأعمالنا غير مخلة بواجباتنا

فللوصول الى تلك الغاية ينبغي لنا ان نتبع احوالنا الخلقية الفطرية اذ هي التي عليها المدار في تسديد خطواتنا ثم ننظر بعدها الى ما تنتجه لنا الحظوظ . على هذين العمدتين اللتين نتبعهما في الحياة يجب بالاكثر ان يتكل على الاولى أي أمورنا الطبيعية لانها أعظم أثراً وأقوى عملاً . فالانسان الذي يقضي حياته وفاق صفاته الطبيعية عدا الرذائل لا جرم انه يثبت ويحسن حاله ولاسيما اذا اتخذ من الادب قواعد له. على ان المرء قد يخطي وكل الناس عرضة للخطأ. في هذه الحالة يمكنه ان يغير خلته وهذا التعبير قد يحسن عند موافقة الظروف . أما اذا قامت دونه موانع فيلزم ان

يحين الفرص ويسير في تذليل الصعاب القائمة في وجهه بالتدريج

لا بأس ان يقتدي المرء بأبيه ويحاكيه كما تقدم الا اني اضيف هنا انه لا ينبغي احتذاء الا ما هو حسن أما الاغلاط والعيوب أو ما قد يخالف الذوق فهذا ما لا يحسن الاقتداء به وان صعب عليك شيء مما ترضاه من أحوالهم فالجأ الى ما لا ترى فيه صعوبة وجاوزه الى ما تستطيع وان أغنى ميراث يورثه الآباء الابناء لهو الفضائل والمآثر . وان شر الجرائم والكبائر لهو ما يقوم به بعض الأبناء من طمس مآثر الآباء وتدنيس أسمائهم وفضائلهم بما يقدمون عليه من المفاسد والشرور

***

لا ريب ان لكل دور من أدوار العمر واجباته فواجبات الشبان غير واجبات الشيوخ فالشاب يجب عليه ان يوقر من هو اكبر منه سناً وان يستمع لنصائح الكمل وأفاضل الناس ويسترشد برأيهم لان الشبيبة قليلة الاختبار وهي في حاجة دائماً الى الاسترشاد بافكار الشيوخ . وتجاربهم . ومن واجباتهم الكبيرة أيضاً التوقي من الاندفاع في الشهوات والاسترسال في الاعمال العقلية والبدنية الضارة حتى تنتظم لهم بذلك الاعمال كلها وتثمر لهم الثمر الشهي واذا تاقت منهم النفوس الى الاستراوح وجلاء صدأ القلوب بأنواع المسرات فليكن ذلك بما لا يخرج بهم عن حد الادب واللياقة والحشمة

أما الشيوخ فمن الامور الواجبة عليهم التزام الراحة البدنية والعقلية بالاقلال من الاعمال الشاقة وعنائها والاستزادة مما يكمل فضائل النفس

ويزينها في تلك السن وان يكونوا أهل النصيحة للشبان وموضع الهداية لهم والمشورة والاحترام ثم محل ثقة الهيئة الاجتماعية وليس من شيء على الشيوخ شر من الجمود والخمود وعدم النفع أو ما هو شر من ذلك من التلطخ برذائل الشهوات التي هي منقصة الناس في جميع ادوار حياتهم والتي تجعل الشيوخ خصوصاً في شر حال واحقره وان وزرها ليتضاعف اذا ما اصطحبت بالمفاسد والآثام لتكون جناية على الهيئة الاجتماعية لا تغتفر بما تعدى من شبانها وتفسد من اخلاق نابتتها

ومما يندمج في هذا السلك واجبات الحكام والاعيان وبني الوطن والنزلاء الاجانب أما الحاكم فهو ان يعلم انه يمثل الهيئة الحاكمة على أي صورة وانه يجب عليه ان يشرفها ويزينها بطهارة اخلاقه ويعلي قدرها وينفذ بالعدل شرائعها وقوانينها وينيل كل ذي حق حقه من ابنيها وان تلك وديعة عنده موكولة الى عهدته وذمته اما في الامور الشخصية بالنسبة للحكام والاعيان فينبغي ان نعيش بين مواطنينا بحسب قواعد المساواة وبدون تنزل مع ذلك بالنفس الى الحضيض أو الاستعلاء بها الى درجة اهل الكبر وان لا نرغب او لا نقدم الا على ما يدخل الراحة ولا يكدر صفو الامن العام في الوطن وما يوجب رقيه ويعلي قدره . هذا هو شأن الوطني المحب لخير وطنه والعامل لمصلحته

اما واجب الاجنبي النزيل فهو ان يصرف همه في عمله غير متداخل في شؤون غيره او طامح ببصره الى التعرض لأمور من ينزل بلادهم على الرحب والسعة. والخلاصة ان الانسان بالوقوف عند الحدود وعدم الاعتداء

على حق غيره والتزام ما يناسب مقتضيات الزمان والمكان يكون قائماً بواجباته خير قيام وان أفضل ما تقتضيه الاعمال والمقاصد على هذا النمط انما هو الثبات في السير عليه والسلوك فيه

***

لما كان كل اناء ينضح بما فيه كما يقول الشاعر كان ماتحلى به من الآداب في افعالنا واقوالنا تظهر آثاره في هيئة الانسان وحركاته وكلامه لذلك انحصر الشأن فيما قد يظهره الانسان من الظرف واللطف وانتظام الاحوال واللباس وهذه الامور ترجع في اصولها الى ما تسوق اليه نفس الانسان من التحبب الى بني الجنس والتكيس لهم ليعجب من تربطه بهم روابط الاجتماع وصلة العيش

ولنذكر بعض الشيء من ذلك:

انا نلاحظ ان الله جلت قدرته قد احكم ابداع الجسم البشري وتركيبه فجعل الوجه مثلاً وكل الاعضاء التي لا غضاضة في رؤيتها مكشوفة ظاهرة للعيان اما اعضاء البدن التي هي عورة وتقتضي الستر والاخفاء فقد أودعت أمكنة من البدن خفية تحتجب فيها عن الابصار حتى لا يكون ثمة كراهة واشمئزاز من رؤيتها ولقد هدى الانسان الى متابعة الفطرة ومعاونة العناية فيما قصد الباري تعالى فلذلك جعل الناس من هممهم وتأدب نفوسهم واحتشامها ستر تلك الاعضاء او العورات من ابدانهم وحجبها عن الابصار وعدم التفوه بأسمائها او ذكر وظائفها امام الناس ولو كان فيما سن وشرع لهم لان الادب النفسي والكمال الانساني قاض بالتحوط والتحفظ

في الكلام والتلطف فيه بما لا يمس بتلك الآداب ويشوه محاسن المصطلح عليه منها في الاذواق السليمة ولا عبرة بما ذهب اليه جماعة الفلاسفة الراقيون من انه لا عيب في ذلك وهو الامر الطبيعي (١) وانا اذا كنا لانستحي من ذكر اللص والمحتال والفاسق في كلامنا ومحادثاتنا فكيف نستقبح ونعيب ذكر اشياء طبيعية هي منا ونحن منها فنحن لا نوافق هؤلاء الفلاسفة فيما ذهبوا اليه لانه مناقض للآداب والحشمة والاذواق السليمة في الحياة ونتمسك بما ذهبنا اليه من ضرورة تجنب ما أرادت الطبيعة نفسها اخفاءه عن الابصار وان ما يكره النظر اليه لابد من تجنب ذكره وسماعه والخلاصة انه يجب علينا في كل احوالنا من قيام وقعود وحركة وسكون ان تكون كلها مطابقة للآداب والكمالات وان فى الحياة العملية وخططها المتبعة لأمورا من التخنث والبذخ أو التخشن والتقشف يجب توقيها وعليه فيجب التوسط ويجب اللبس لكل حال لبوسها على الحقيقة والمجاز وان الادب ليذهب في هذا الصدد من الحياة مذاهب شتى فلننظم احوالنا وفاق ما يقضي به الشرف والذوق السليم وما هدت اليه الفطرة

---

(١) هو كقول علماء الشريعة لاحياء فيما يقتضيه امر الدين انما الفرق في كون مطلوب هؤلاء ما يختص بفروع الامور التعبدية وان أولئك يقصدون الاطلاق في الذكر كما ترى

﴿ الفصل الحادي عشر ﴾

(الجمال والكمال)

يوجد نوعان من الجمال هما الجمال والكمال أما الاول فجدير بان يكون من متحري النساء وزينتهن وتظرفهن وأما الثاني فخليق بالانسان الكامل والرجل الفاضل الذي يطرح بل يحتقر كل زينة غير لائقة به فهو لذلك يكره التعالي والتغالي في الهيئات والحركات الموجبة لسخرية الناس كما يسخرون مثلاً من اللاعب الذي تنبو حركاته عن الذوق السليم او الممثل الذي قد يأتي باشارات وحركات تستهجن وتستقبح في الدور الذي يلعبه بعكس ما اذا راعى كل منهما في حركاته واشاراته وكلامه الحالة الطبيعية وسلامة الاذواق فانهما لا جرم ينالان استحسان جمهور المتفرجين واعجابهم

ان احسن ما تدل عليه سيما وجه الانسان من الجمال ازدهاؤه بالنور الطبيعي الذي هو نتيجة ما يقوم به من العمل بنشاط فليضف المرء الى ذلك النظافة المستحبة بما يخرج به عن معرة القذارة المنفرة دون ان يزيد في التأنق وليتبع في لباسه تلك القاعدة من البساطة والنظافة ايضا اذ في هذا وامثاله يجب على المرء التزام حد الوسط والاعتدال الممدوح في كل حال وليتجنب في مشيه العجب والخيلاء والمرح والاسراع مما هو مثير للهث مغير للوجه والهيئة ودليل الخفة والنزق وليعمل بقوة وعزيمة في تجنب النفس الخروج عن احوالها الطبيعية الاعتيادية ووسيلة ذلك هي ان يجتهد في جعلها لا تتأثر بالانفعالات والتهيجات غير الحقيقية وان يجعل نصب عينيه مراعاة الادب والاحتشام وبما ان للنفس حركتين

حركة الفكر وحركة الارادة وبما ان الفكر يحملنا على تحري الصواب والحق والارادة تحملنا على العمل به فواجبنا ههنا ينحصر اذن في صرف الفكر الى اكمل الاحوال ثم الحكم على ارادتنا وشهوات نفوسنا بان تتبع سلطان العقل

***

للكلام في العالم اعظم الاثر في النفوس واجله على الوجدان وهو يكون على صورتين مناقشة وحديث فالاول خصيص بمثل المرافعات القضائية والمجادلات العلمية والمناقشات السياسية والآخر خصيص بالمحادثات والمحاورات بين الاصدقاء والاخلاء في الشؤون العادية وعلى موائد الطعام وما اشبه ذلك مما لا يتقيد فيه بفن البلاغة وقواعده على نحو ما قد يتكلف له في الخطب العامة والكتابة ولا يتقيد به في هذه المحادثات مع انها في حاجة اليه والناس في شاغل عنه فهي كما يعوزها المعلم يعوزها المتعلم على ان ما وضعه البيانيون وعلماء البلاغة من الاصول او الآداب ليفيد في المحادثات الاهلية كما يفيد في غيرها فهي لا تنقصها اذن مادته وانما تنقصها عزائم الرجال وان من الحكمة على كل حال ان يحسن الانسان الادب والذوق فيما يلقى من القول ولما كان عضو الكلام اللسان والجنان فليكن المرء في كل حديثه واقواله متلطفا لفظا ومعنى بقدر الطاقة وغير متكلف مع ذلك فيه الا ما يحسن التكلف له

ولقد عني بذلك جماعة قديما وحديثا فبرعوا فيه ونجحوا وفاقوا الاقران بآدابهم وظرفهم وشهي احاديثهم وكلامهم وان لم يفوقوهم مادة وعلما فيجب

على المرء الراغب في الادب والكمال والظرف ان يحسن قوله وكلامه . لنجعل احاديثنا مملوءة باللطف والظرف الذي وضعت اساساته مدرسة سقراط وتلاميذه فيما تركوا من المثل والنماذج ليكن من كمال ادبنا في الباب ايضا ان نسمع كما يسمع لنا وننصت كما ينصت لكلامنا لنراعي آخرا الظروف والمناسبات فللجد نستعمل الجد وللهزل والمزاح لا بأس من استعمال ما يناسبه من الاحماض بادب وحشمة حتى لا يؤخذ علينا بالوقاحة والسخافة ولنتجنب في احاديثنا الغيبة والنميمة والسعاية والوشاية والحط من اقدار الناس فانها كلها لا اقبح ولا اشأم على الانسان منها في حياته الدنيوية ولا نستعمل كذلك القشار ولما كان مدار كل الاحاديث لا يخرج عن موضوع الشؤون الاهلية او الاشغال السياسية او القضايا العلمية فلنحرص على الادب في كل ما نخوض فيه منها ولنراعي الظروف فان من الحديث ما قد لا يعجب كل الناس فقط بل منه ما لا يصلح في كل الاحيان وبدرجة واحدة فلنعرف لذلك كيف نجيد الانتهاء من الكلام والانقطاع عنه متى ما انتهت الفائدة منه لانه اذا كان ثمت في الكلام حسن ابتداء وبراعة استهلال فانله ايضا حسن تخلص وانتهاء

***

ان القاعدة الادبية الحكيمة التي تحذرنا من الانفعالات والتهيجات اعني حركات النفس غير المنتظمة والتي تضاد العقل ليس عملها قاصراً على تنظيم سلوكنا بل هو قد يحوط ايضا كلامنا بسياج ويمنع عنا فيه البذاء والسفاهة الى اشباه ذلك من العيوب في الكلام فلنصرف عنايتنا في اظهار

احترامنا ومحبتنا لمن نحادثهم واذا كان ثم موجب لمثل عتاب او مناقشة وجدال فليكن بالحسنى وبالتمسك بالحجة وقرع البرهان بالبرهان دون اظهار غضب او ابداء عداء مما هو كالحديد والنار لايلجأ اليهما الا في النهاية القصوى وللضرورة فقط

على اني اكرر عليك النصح باخذ الحذر من خصلة الغضب لان المرء في احوالها يفوته العدل والكمال وبالجملة فان الانسان يقدر ان يستعمل اي الحيل اللطيفة لاظهار كدره واسفه في مثل العتاب والخصام لاصحابه ومحادثيه بدون ان يلجأ الى التسفيه والتبهيت بل انه يقدر ان يذهب الى ابعد من ذلك من التلطف بمحادثيه بان يظهر ان ما ابداه من العتاب والملام انما هو لمصلحة ذلك الذى يلومه او يؤنبه على ان المرء حتى مع اعدائه وخصومه قد يمكنه ان يحزم رأيه ويطفئ من غضبه ويظهر حلمه واناته لان كل ما يعمله الانسان في احوال الغضب والغيظ لا يكون له أثر ثابت الفائدة فيما يقصد من كيد اعدائه او كمد خصومه

ومما يجب التنبيه عليه ههنا من العيوب ايضا مدح المرء نفسه واطراؤها خصوصا اذا كان هذا المدح وذلك الثناء من قبيل الافتراء والفشار والكذب على الله فيعرض المرء نفسه بذلك لسخرية الناس ويستهدف لاستهزائهم به

﴿ الفصل الثاني عشر ﴾

(تنظيم الامور الشخصية)

بما اننا قد وصلنا في البحث الى هذه الجزئيات المتعلقة بالادب النفسي

فلنذكر هنا شيئا عما يحتاج اليه الانسان من حيث المسكن فبيت المرء ينبغي ان يكون منظما مناسبا لحاله ومقامه جامعا بين النظافة وسلامة الذوق ومرور الهواء وجودة اخلاق اصحابه اذ السر في السكان لافي المكان فالمرء قد يشرف بيته لا ان بيته هو الذي يشرفه بعظم اتساعه او كثرة زخارفه ونقوشه واثاثه ولما كان الانسان ذو المكانة والحيثية ملجأ للقاصدين فلتكن داره جديرة بمقامه وليكن فيها لزواره من الكرم ورقة الاخلاق ما هو خليق بصاحبها

وليكن للناس في التنافس في بناء الدور وتشييدها حسن تبصر وذوق فما يجوز لهذا قد لا يجوز لذاك وما يصلح في مكان قد لا يصلح في غيره وان التنافس في الزخارف والاثاث ينبغي ان يكون كذلك أي على تلك القاعدة وعلى كل حال فان مراعاة التدبير واحوال الاقتصاد في امثال هذه النفقات ونفقات البيوت اليومية من المكرمات ولها فوائد جلى

فيجب في مثل هذه الاحوال اتباع هذه القواعد الثلاث ـ اولا جعل البيوت وشهوات النفوس خاضعة لسلطان العقل وهي من امهات الاسباب التي تجعل المرء عاملا بالواجب ـ ثانيا ينبغي مراعاة الاهمية الصحيحة لما يقدم الانسان عليه من الاعمال فان مراعاة ذلك تجعل المرء يعطى الشئ حقه عناية ونفقة ـ ثالثا وآخرا يجب تجنب الوقوع في الاطراف من حيث ما يظهر به الانسان من المظاهر التي تصح له أو لا تصح اذ القياس الحق بل الصراط المستقيم في وزان الامور انما ينحصر فى عدم خروج الانسان عن حدود اللياقة والادب على نحو ما اشرنا اليه آنفا واهم ما في هذا الباب

مراعاة القاعدة الاولى وهي توصلنا للعمل بالقاعدتين الاخريين اعني اخضاع الميول والشهوات لسلطان العقل ومن غلب عقله هواه فاز باطايب الحياة الصحيحة

ولنعطف الآن على ترتيب افعالنا وما يسمونه مراعاة الظروف والمناسبات اي وضع الاشياء في مواضعها كما يقول الرواقيون فهو الاقدام على الفعل حين قيام الحاجة اليه وتركه حين لا ضرورة تقضي به ،وفضيلة ذلك تستند على فضائل فهي تستمد من العفة والتوءدة والحكمة وامثالها مما يفضى الى تحسين العلائق في الحياة وتوثيق الروابط بيننا وبين من نعيش معهم

فترتيب الافعال ومراعاة المناسبات فيها تحتاج الى ان تكون في مجرياتها متناسبة متناسقة اجزاؤها كالخطط المرتبة ترتيبا صحيحا فالذي يتكلم في موضوع جدى هام يشغل باله وبال من معه فيخرج فجأة الى هزل من القول والمجون أفترى هذا لم يشذ عن حد اللياقة والادب والمناسبة والذوق؟ وكذلك الانسان الذي يأتي في موضع تفيض نفوس أهله بالسرور والانشراح فيكلمهم بموضوعات جدية فنية خاصة فلا جرم ان هذا الانسان يرمى بقلة الذوق لانه جاء بالشئ فى غير موضعه

وانه ليحسن بنا ان ننبه ههنا على ما قد يأتي بعض الناس من قلة الذوق فى امور الحياة وخدش سنن الآداب العمومية كالذي يغني مثلا على قارعة الطرق او يتفوه بالبذاء فيها الى امثال ذلك بما هو مناف للاذواق السليمة ودال على التجرد من الآداب المنيفة والحشمة والوقار والظرف

على ان الهفوات الصغيرة والسقطات مما قد يفوت العامة ادراكه فهذا ايضاً مما يجب الاحتراس منه بقدر الطاق لان معظم النار من مستصغر الشرر كما جاء في المثل ولانه اذا فات غير ارباب فن الموسيقي مثلاً بعض الغلطات في توقيع الالحان فانه قد لا يفوت ارباب الفن الحذاق فيه فكذلك في الحياة ينبغي للحريص على آدابها العارف بأمورها أن يوفق بينها وبين افعاله وكل شؤونه وانها لأجدر بالاجادة وتحري الاتقان من توقيع الالحان

***

انه اذا كان لا يفوت الموسيقي الماهر معرفة الاغلاط الناشئة في توقيع الالحان الموسيقية عند ما تطرق سمعه فليكن لنا نحن أسوة به في الحكم على الآداب والاحوال التي تباينها مما قد يبدر من الناس حتى نعرف من حركاتهم واشاراتهم وكلامهم ما تنطوي عليه نفوسهم هل هي مما يوافق سنن الأدب ام هي بعيدة عن محجة الهدى والواجب . فامثال هذه الملاحظات من الفائدة بمكان لانها وسيلة مهمة من الوسائل التي تمنع الانسان الوقوع فيما يشين او يجرح به احساسات بني جنسه لاننا قد نري عيوب غيرنا اكثر مما نري عيوبنا وان رؤيتنا لها قد تفيدنا في آدابنا كرؤيتنا عيوب انفسنا وتزيدنا تحصيلاً للآداب ثم من جهة اخري فان المعلمين لا يهذبون نفوس تلاميذهم بوسيلة هي أفضل من تجنب العيوب التي تظهر لهم في أولئك المتعلمين

واذا انبهم على المرء السبيل فمن الحكمة سؤال غيره ممن تحلوا بالعلم

والخبرة والأخذ برأيهم ومشوراتهم فيما نقوم به من الواجبات . ثم ان السنن الطبيعية الانسانية هي بوجه عام نعم المرشد للانسان ولكن الاستفادة من رأي الغير ونصائحه يزيد الانسان معرفة وخبرة بالاسباب والنتائج ومعرفة مقدرة عقل ذلك الغير وحسن نظره وان لنا لعبرة في المصورين والحفارين والمؤلفين وامثالهم الذين يعرضون اعمالهم ومجهوداتهم على الجمهور لأخذ رأيه وقبول نقده ومدحه حتى يزدادوا اتقاناً ويتجنبوا في المستقبل ما عيب عليهم به من الاغلاط في الحاضر فلنجعل نحن ذلك قدوة لنا في اعمالنا بمعنى اننا نعمل بنصائح الغير ايجاباً وسلباً تصحيحاً وتغييراً اما بالنظر الى العادات المألوفة في المجتمع والتقاليد المتبعة فهذا ليس من سبيل الى مخالفته جملة ولسنا مثل سقراط أو ارستيب في القدرة بالحكم على النفس في مخالفتها فعلاً وقولاً فأمثال هذين الحكيمين لا يمكنك أن تفعل فعلهما الا اذا أوتيت مقدرتهما أي قوة ارادتهما وحرية نفسهما اما من حيث تعاليم الفلاسفة الكلبيين (نسبة الى طائفة من الفلاسفة اليونانيين كان لفظ كلب رمزاً لشيعتهم) القاضية باطراح كل تكلف في الحياة فهذا مناقض لروح الادب الانساني ويفضي بالنفوس الى ترك الحشمة والحياء ولولاهما لما كان ثم شرف ولا خير (وفي الحديث الشريف اذا لم تستح فاصنع ماشئت اشارة الى فضل الادب والحشمة) . فينبغي لنا ان نجعل قدوتنا من تحلوا بالفضائل وازدهت حياتهم في مسرح الوجود بالشرف والفخر الحقيقي فشرفوا أنفسهم وأهليهم وأوطانهم وخدموها بالاخلاص والعلم والكفاءة النفسية هؤلاء من يجب علينا اقتفاء خطواتهم واتباع سيرتهم

واجلال مقامهم كما نجل أيضاً مقام الشيوخ ونحترمهم ونطيع حملة الشريعة كذلك ثم ليكن نظرنا الى الوطني والاجنبي بما تقتضيه الآداب الصحيحة في الباب وجملة القول انه يجب علينا احترام بني جنسنا كما يجب علينا الدفاع عنهم وحمايتهم

﴿ الفصل الثالث عشر ﴾

(اختيار المهنة)

ان الواجب يقضي علينا بالتمييز بين ما يصلح اختياره من المهن والمحترفات ووسائل تحصيل المال والغنى وما لا يصلح فهناك المهن الحرة وهناك الحرف والوسائل الممقوتة والاعمال المعيبة في اكتساب الغنى وجمع الثروة فكل كسب حرام محتقر بين الناس ككسب اللصوص والمحتالين والنصابين والمغتالين والمرابين ولقد ينظر الناس بعين الكراهة والازدراء الى أصحاب تلك المهن الوضيعة من الخدمة والعمل بالاجرة في الصناعات المختلفة وانا لنضيف الى تلك الطوائف الباعة وصغار التجار الذين يعتمدون بالاكثر على الغش والخداع والكذب فامثال هذه المحترفات التي تعتمد على تناول الاجور والكدح عليها والبيع في الحوانيت لا تناسب مقام الرجل الشريف لانها تضعف النفس وتوقعها في اللذات الحسية كالحرف الخصيصة باللهو واللعب والعطر والزينة أما المهن العلمية التي تستفيد منها الهيئة الفوائد الجليلة مثل صناعة الطب والعمارة والتعليم فهي تناسب الطبقات التي تزاولها. والتجارة الكبيرة لها ايضاً فوائدها فيما تقوم به من العمل في تبادل السلع وتداول الثروة بين الاقطار في حاصلاتها ما دامت معتمدة على الحق

والصدق وهي بذلك لا بأس بها ويستحق اصحابها الاحترام سواء ثابروا عليها او انقطعوا عن مزاولتها اكتفاء بأرزاقهم الزراعية على ان أفضل الاعمال واخلقها بمقام الرجل الحر انما هي الفلاحة لانها من ألطف الاعمال واكثرها خيراً وادراراً

***

بينا فيما سبق جملة الواجبات واعتمادها على فروع الفضائل الاربع فلنقارن ههنا بينها لنستخلص من ذلك قواعد عملية فنقول :

كل عمل شريف يستند كما سبق على أربعة أصول المعرفة أي (الحكمة) والعدل والشجاعة والعفة فينبغي أن نقارن بين هذه الاصول عند ارادة الاختيار في القيام بالواجبات ومعرفة فاضلها من مفضولها وتقديم اهمها على مهمها فالحكمة وان كانت أول الواجبات لانها تجعل الانسان عالماً بالاشياء على حقيقتها تكون ناقصة اذا لم يصحبها العمل . وهنا يأتي دور العدل ووقوف المرء فيه عند الحدود واعطاء الواجبات الاجتماعية حقها فهذا من الزم ما يكون وهو من هذه الوجهة يفضل الحكمة النظرية التي ينتحلها بعض الفلاسفة وينقطعون بها عن العالم على العكس من أولئك الذين يخدمون وينفعون أوطانهم وذوي قرابتهم وعشيرتهم

ان الذين ينتحلون الحكمة وينفعون الناس أولئك تحروا أكمل الحالات وأشرفها من خدمة بني الجنس وتهذيب بني الوطن وخدامه فالحكيم ليريس الفيثاغورسي هو الذي ربى ابامينونداس الطيبي ، وكان ديون السيراكوسي تلميذ افلاطون والاسكندر معلمه ارسطو الى غير هؤلاء

من الملوك والمشاهير الذين انما استفادوا ما استفادوا بفضل تعليم أولئك الحكماء النافعين والعلماء العاملين وعزى شيشرون هنا ما أجرى في خدمة وطنه وحكومته الى ما استفاده من العلماء والفلاسفة الذين هذبوا نفسه وجعلوها كفؤا لتولي تلك المهام مهام خدمة الاوطان والدفاع عنها بما اشتهر به من الفصاحة والبلاغة وقوة العارضة في الخطابة والكتابة

على ان فضل أولئك العلماء والحكماء العاملين لا يقتصر على معرفة أشخاصهم أو التلقي عنهم مدة حياتهم ولكن فضلهم أوسع من ذلك فيما يتركون من الآثار والتعاليم والتلاميذ فهم في الحقيقة سرج العالم وآثارهم العلمية خالدة ما رفع للعلم والمعرفة في العالم منار سواء كان في الشرائع والآداب أو النظامات أو مواد العلوم الاخرى ثم في أخلاقهم الزكية التي أثرت عنهم

والخلاصة ان العلماء والحكماء المغرمين بالعلم والنفع به قد يحولون كل ما احتوت عليه نفوسهم من أنوار العلوم والمعارف والقرائح الوقادة الى منافع عامة وهذا لا سبيل اليه الا ببث الحكمة والاعتماد في تأدية ذلك وتوصيله الى النفوس على قوة الجنان وفصاحة اللسان فهم لذلك احوج الناس اليهما لان الفكر يبقى مدفونا في فؤاد صاحبه ما لم يبرزه اللسان وتلفظه الشفاه أو تخطه الاقلام ليصل الى كل من لنا بهم علاقة واتصال

ان النحل يجتمع ويعمل فيخرج الشهد منه وما عمل الا بالتضامن وقوة الاجتماع المسوق اليها بغريزته فالبشر وهم اكمل منه قوة ومزية في خاصية الاجتماع

يجب ان يعملوا ويفكروا متضامنين مشتركين وان الواجبات القاضية بالعمل لخير بني النوع تتناول المعارف ايضاً وبثها والا صارت الحكمة لغواً والجهل خيراً من المعرفة بل هي كالقوة ما لم تصرف في نفع الهيئة اعتبر ما تقوم به توحشاً وعلى الجملة فان كل ما يزيد الروابط الاجتماعية متانة وقوة ونفعاً يفضل العلم بلا عمل ومن الغلط ما يزعم البعض من ان المرء الزاهد في العالم (الكافي خيره شره) مفيد للناس وقائم بمطالب الحياة ووظائفها . زد على ذلك ان نشر الحكمة والعلم وطلبهما قاض بالتحري والسماع والاختلاط والتعلم والتعليم فمن هذا كله تعلم صحة مبدأ الواجبات القاضية علينا بنفع بني الجنس والهيئة وانها تفضل أوهام أولئك الذين يفضلون الانقطاع للنظريات المحضة والرياضات النفسانية

***

قد يزعم بعض الناس ان مراعاة الاحوال الطبيعية أفيد للهيئة وتفضل مراعاة حقوق الآداب من التوءدة والحشمة والحياء على ان مراعاة هذه الفضائل لأكرم ما أعطى الانسان من الخلال وانه لمن الفضيحة والعار والفساد في الارض السماع لتلك المزاعم التي تناقضها المصلحة العامة والخاصة للاجتماع البشري وسلامة هيئاته ووقايتها من ادران الفساد والتمادي فى الشهوات والخلاصة اننا لو اعدنا النظر في الواجبات الانسانية والاختيار فيها جملة الفينا ان من أفضلها واعلاها ما يوجب سلامة الهيئة الاجتماعية ويوجب تقدمها وارتقاءها فالحكمة لا تحترم ولا تعظم الا بمقدار ما تقوم للناس باجادة الاعمال في الهيئة واجادة العمل تستند

على اجادة الفكر وهذا كاف في ازالة الشبهات في هذا الباب والتسهيل على الانسان والتيسير عليه في معرفة أي الواجبات افضل وان تلك الواجبات المطلوبة في الهيئة تتفاضل ففي رقابنا واجبات الدين وواجبات الوطن وواجبات القرابة ثم الواجبات نحو سائر الناس ممن تجمعنا واياهم رابطة الهيئة وصلة الجنس وهذا البيان الموجز كاف في اظهار اننا لا نختار فقط الامر الشريف على غير الشريف بل ان نقارن بين الشيئين المحكوم لهما بالشرف والفضل فنختار افضلهما ونعمل باكرمهما وفيما تقدم كفاية والسلام

﴿ تمت هذه الرسالة والحمد لله ﴾

ذيل الكتاب

الرسالة الثانية

القانون الطبيعي

أو

« مبادئ الادب الاجتماعي »

« ملخصة من كتاب القانون الطبيعي »

(للعالم الشهير فولني)

بسم الله الرحمن الرحيم

١

﴿ القانون الطبيعي ﴾

القانون الطبيعي هو ذلك النظام المحكم والناموس الثابت المتقن للحوادث الطبيعية وبواسطته أنشأ الصانع الحكيم هذا الكون وبه يدبره أحسن التدبير. ولقد اقتضت حكمته تعالى ان يتمثل هذا النظام العجيب ويتجلى للعقل البشري والحواس الانسانية حتى يهتدي به البشر في اعمالهم ويتخذون منه قواعد عامة صحيحة الهداية بينة المحجة مؤدية بهم الى السعادة والارتقاء في مراقي النجاح والفلاح في كل زمان ومكان ولدى كل أمة ونحلة

واذ كان القانون اصطلاحاً عبارة عن « أمر ونهي » مع اشتراط العقاب على من يخالفه وحسن الجزاء للعامل به، لهذا وجدت ثمت نواميس طبيعية عامة من هذا القبيل وقبل ان نبين ما هي نذكر ما هي الطبيعة.

ترد الطبيعة في الكلام على معان ثلاثة فهي تطلق على العالم المادي المحسوس فلذلك يقال « جمال الطبيعة » و « غنى الطبيعة » يعنون بذلك الاعيان المودعة في السموات والارضين الظاهرة لابصارنا. الثاني انهم يعنون بالطبيعة « القوة التي تحيي هذا الكون وتحركه » وبهذا الاعتبار تكون الطبيعة شيئاً آخر غير أعيان هذا العالم وبعبارة أخرى تكون هي وهذا الكون

« كالروح والجسد » وبهذا المعنى صح لهم أن يقولوا « مبدعات الطبيعة » و « اسرار الطبيعة » الثالث انهم يقصدون بالطبيعة آثار الاعمال المختلفة لهذه القوة العاملة في كل كائن وفي كل طائفة من طوائف الكائنات وعلى ذلك جاز لهم أن يقولوا مثلاً « ان الطبيعة البشرية لغز من الالغاز » و « كل يعمل على شاكلته أو طبيعته »

وبما ان أفعال كل فرد وبالتالي أفعال كل جنس ونوع انما هي خاضعة لقواعد ثابتة عامة لا يمكن أن يعبث بها ما لم يفسد النظام القائمة به أو يضطرب ويشوش عليها لهذا أطلقوا على هذه القواعد العملية والظواهر الفعلية اسم « القوانين الطبيعية » و « قوانين الطبيعة » مثال تلك القوانين الشمس وانارتها بالتوالي سطح هذه الكرة الارضية ، وان وجودها يحدث النور والحرارة، وان الحرارة بتأثيرها في الماء تحدث الأبخرة التي يتصاعدها في الجو يتكوّن منها السحاب في طبقات الهواء، ثم يتحلل ذلك السحاب الكريم الى مطر وثلج وبرد وان من هذا كله تتجدد المياه الارضية بلا انقطاع وتستمد الينابيع وتجري الانهار صنع الله الذي اتقن كل شئ خلقه

ومن هذه القوانين ان الماء يسيل من اعلى الى اسفل ، ثم يصعد طالباً مستواه ، وانه اثقل من الهواء وان كل الاجسام تميل نحو الارض وان النار تصعد الى فوق وانها تحرق الاجسام ، اجسام النبات والحيوان ، وان الماء في بعض الاحوال يخنق بعض الحيوان ويقتله وان من المعادن ما يفسد بنيته ويعدمه أنفاسه الى اشباه ذلك من الحوادث والظواهر

واذ كانت هذه الحوادث وامثالها الكثيرة ثابتة منتظمة الاطراد فينتج

من ذلك بالنسبة الى الانسان عدة قواعد ينبغي له أن يطبق سلوكه في الحياة عليها ولا يحيد عنها قيد شعرة والا أصابه الضرر اي القصاص والهلاك العاجل ، بمعنى ان الانسان لا ينبغي له ان يجرأ فيدعى انه يرى في الظلام اوانه يقدر على مخالفة ما تقتضيه تقلبات الفصول وتغيراتها ، وفعل العناصر ، او يزعم ان في امكانه ان يعيش في الماء ولا يصيبه الغرق او يلمس النار ولا يحترق اويحرم نفسه استنشاق الهواء النقي ولا يختنق ، او يتجرع السم الزعاف ولا يموت شر ميتة . وصفوة القول ان مخالفة القوانين الطبيعية في مثل هذه الاحوال كلها قصاصها المناسب لغلط الانسان فيها واقع عليه عاجلاً بلامحالة كما ترى بعكس مااذا احترس واخذ الحيطة لنفسه وحافظ على تلك القوانين وراعاها حق رعايتها في كل أحواله فانه ينجو ويصح ويغتبط ويسعد بمقدار ذلك وبحسبه . هذا ولما كانت كل هذه القوانين والنواميس غايتها الوحيدة العامة بالنسبة للجنس البشري حفظه وسعادة حياته لذلك اصطلحوا على تسميتها بالناموس الطبيعي او القانون الطبيعي

٢

﴿ اوصاف القانون الطبيعي ﴾

للقانون الطبيعي عشرة اوصاف اصلية أي مميزات :

الاول — كونه ملازماً لوجود الاشياء او بالتالي في كونه أولياً سابقاً كل قانون سواه بحيث ان كل القوانين التي تلقاها البشر بعد ليست الا تقليداً له ومحاكاة . وما محاولة تحسينها الا لتقرب في الشبه من ذلك المثال الطبيعي الثابت

الثاني — انه آت مباشرة من قبل الله تعالى ممثل منه عز وجل لدى كل انسان في حين ان غيره من القوانين انما وضعها بشر والبشر عرضة للخطأ والخداع فيما عدا الشرائع السماوية المنزلة على الانبياء

الثالث — انه عام واحد في كل زمان ومكان بعكس غيره من الشرائع فقد تكون موضعية بحسب اصطلاح الامم واحوالها الوقتيـة التي تنتجها ظروف الاحوال الزمانية والمكانية بمعنى انه لو لم تـكن اشخاص وحوادث معينة لم تكن هي

الرابع — ان تكون تلك النواميس الطبيعية متشابهـة وغير متغيرة بخـلاف غيرها فقد يكون الخير والفضيلة في بعضها مثلاً شراً ورذيلة في البعض الآخر وقد يقر البعض منها في وقت ما يعاقب غالباً عليـه في وقت آخر

الخامس — كون هـذه النواميس واضحة جلية لانها تشمل حوادث وظواهر هي على الدوام واقعة تحت حواسنا وادراكنا اما غيرها فلكونها قد تبنى على حوادث ماضية وامور مشكوك فيها او نظرات قد لا تتفق مع الحس فهي لذلك قد تغمض علينا

السادس — في كونها معقولة وذلك لان مبـدأها وحكمها وتعاليمها كلها موافقة للعقل وافهام البشر بخلاف الكثير من غيرها فانه قد يتضمن اموراً مخترعة تخالف العقل وحسن فهم الناس وادراكهم

السابع — في انها عادلة العقاب فيها والجزاء على قدر الذنب والعمل

في حين ان غيرها قد يضطرب في الباب ولا يحسن التوزيع في القصاص او الجزاء

الثامن — في كونها سلمية متسامحة لان الناس في اعتبارها اخوة متساوون في الحقوق والواجبات فهي لا تنصح لهم الا بالسلام والتسامح حتى في اغلاطهم نحو بعضهم والبعض وهو ما لا يرى له مثيل في غيرها من القوانين التي قد تذهب مذهب الشقاق والتفريق وتوسيع ما بين الناس من الاختلاف بالحروب والتفريق بينهم في الحقوق والابعاد بينهم وبين الحقائق

التاسع — انها خيرية محضة بالنسبة الى جميع الناس على السواء تعلم الجميع وترشدهم الى الوسائل الصحيحة لنوال الغبطة والسعادة بعكس الكثير من غيرها مما قد لا يهدي الا الى طقوس ورسوم طالما ابعدت الناس عن محجة الهدى والفطرة الصحيحة التي فطر الله الناس عليها

العاشر — في كون هذه النواميس الطبيعية كافية وافية وحدها لأسعاد البشر لأنها جامعة لصفوة الشرائع المدنية والدينية وزبدة ما فيها من خير ونفع أي القسم الادبي من تلك الشرائع وانما الدين المعاملة

تلك هي أوصاف ذلك القانون الطبيعي ومميزاته ، ذلك القانون الذي ما بعث الله رسله الكرام الا لتأييده فهو دين الفطرة والرسل الهداة ما دعت في الحقيقة الا اليه وما الاختلاف في بعض الشرائع الا تبعا لمصالح اقتضتها ظروف الاحوال او اغراض الرؤساء فيما بعد فغيروا وبدلوا تبديلا اما القانون الطبيعي فلن يتغير البتة لان مصدره الحق سبحانه وتعالى يتلق

ويلقى في الارواح البشرية ويحكم به العقل السليم بالنظر والتأمل فيحكم المرء من ثمت بالصانع وما صنع ودبر ،فالانسان بعد تلقي الأصول من مصادرها الشرعية كلما تدبر في أحوال هـذا الكون العجيب وتفكر في خواص ومميزات كل كائن وتأمل النظام البديع للاجسام وحركات الاجرام السماوية ازداد اعتقاداً ويقيناً بوجود الصانع الحكيم وان الصانع العظيم واحـد هو « الله » سبحانه وتعالى وان القانون الطبيعي لهو الهادي الى معرفتـه تعالى كأحسن ما يكون مما ينفي ما يشاع عن شيعته بأنهم من الملاحدة والزنادقة المعطلين الذين ينكرون الخالق في حين انهـم مقرون به . بل ان أفكار واعتقادات هؤلاء الفلاسفة من جهة الله تعالى لتفضل غيرها لانهم يجلونه تعالى ويحلونه محلاً فوق مستوى أوهام غيرهم وخزعبلاتهم وان عبادتهم له عزوجل لهي كذلك وشريعتهم العملية هي مراعاة هـذا القانون الطبيعي أي ملاحظة القواعد والنواميس الطبيعيـة التي جعلها الباريء تعالى تسوس اعمال كل كائن وهي ابدية ثابتـة حفظ بها تعالى نظام الـكون وما يتعلق منها بالانسان ويختص به هو ذلك القانون الطبيعي العملي له

ولما كان هـذا الناموس الطبيعي قد يعرفه الناس بالفطر السليمة على نوع ما في كل زمان ومكان لهـذا اتخذه الـكثير من المتشرعين أساساً لما أقاموا من الشرائع انما لما انهم لم يستمدوا منه الا بعض أصول ولم تحط افكارهم بكل جزئياته لانه وان يكن بسـيطاً غير انه لما تقتضـيه حالة تمثيله ونتائجه من الدقة وعظم الاطلاع على الحوادث والتعقل لها لهـذا كله كان من أصعب ما يكون وأدقه

انه وان كانت الغريزة وحدها لا تكفي للوقوف على هذا القانون الطبيعي لانها قد تضل بالاحساسات والعواطف فتخبط في سبيله خبط عشواء الا انه مهما يكن الحال فلا جرم ان هذا الناموس الطبيعي منقوش على صفحات قلوب البشر بيد القدرة بدليل تشابه اعمال الناس حياله في الجملة وشعورهم به متى ما تعلموا وتهذبوا فانهم يساقون في سبيله سوقاً جميلاً منتظما ولكون مبناه على ظواهر واقعة وحوادث متجددة أي متكررة امام الحس والعيان بلا انقطاع لهذا لا يمكن ان يعتبر علما تجريدياً خيالياً بل هو علم جلي صحيح كالهندسة والرياضيات ويقتضي التعليم والتدريب عليه لجهل الناس به أو بالتالي لخبطهم في أصوله بغلط الحواس وبما أحدثوا خصوصاً من الاحداث واخترعوا من التقاليد والعادات

٣

﴿ مبادئ القانون الطبيعي ﴾

(ما يتعلق منه بالانسان)

ان مبادئ هذا الناموس الطبيعي فيما يتعلق منه بالانسان بسيطة جداً وهي ترجع الى قاعدة أصلية في الباب أعني بها قاعدة « حفظ الذات » ولقد يقال أليست السعادة متمناة مشتهاة لكل الناس فلم لم تكن اصل الباب ؟ الجواب عن هذا بسيط وهو ان السعادة كما يفهمها الناس امر عرضي قد يتوفر بتوفر اسباب ارتقاء قوى الانسان والهيئة الاجتماعية فليس هو الغرض الأصلي المقصود بل هو شئ زائد ، هو الترف والبذخ اللذان يضافان الى ماهو ضروري وجوهري في حفظ الذات

ولقد أعانت يد القدرة والعناية الربانية الانسان على حفظ ذاته بعاطفتين قويتين ودافعين عظيمين جعلتهما يد العناية الصمدانية كملكين حارسين له واعني بهما الاحساس بالألم والاحساس باللذة فالشعور بالاول ينفر الانسان ويباعد به عما يوجب ضرره وهلاكه والثاني يجذبه ويحثه على ما فيه حفظ ذاته وتقوية وجوده وحياته وهذه اللذة ليست في تلك الشهوات المسترذلة المقوتة التي تحمل المرء على ارتكاب الشهوات لدرجة فقدان صحة البدن بله الحياة لان هذه من عمل الشيطان وتلك من بدائع الرحمن

وليست اللذة كما زعمه بعض الفلاسفة المحور الاصلي لحياتنا بل هي تشويق ومستحث اودع النفس للاقدام بالمقدار اللازم لحفظ الحياة كما ان الألم ليس من ورائه الا الدفع والنفور للسبب عينه ويحمل له ايضاً وللبرهنة على هذه القضية نسوق ظاهرتين محسوستين أي مشاهدتين الأولى في ان اللذة متى زادت عن الحاجة قادت الى التلف ومثالها ذلك الشره الذي يستغرق في الاكل والشرب متلذذاً حتى يتخم ويموت والثانية في ان تحمل الألم قد يكون لدفع ضرر اعظم وألم أشد ومثاله رجل قطع عضو من أعضائه أصيب بالغنغرينة فما تحمل هذا الرجل من الألم بقطع العضو المريض فيه الا لسلامة باقي أعضاء بدنه أي لحفظ حياته

على ان الذي يخدع احساسنا بهذا الصدد أمر ان الجهل والشهوة فنخدع بالجهل لما نقدم على الفعل بدون معرفة بحالة الاشياء ونتائجها وتأثيرها في حواسنا مثال ذلك الانسان الذي يمس الحديد الشائك وهو يجهل خاصيته أو يتعاطى الافيون وهو لا يعلم بما فيه من تخدير وسم زعاف

اما الانخداع بالشهوة النفسانية فهو ان الانسان مع معرفته بضرر الاشياء التي يقدم عليها فانه مع ذلك يأتيها بلذة وشراهة كالانسان الذي لا يجهل ما في الخمر من الاسكار فيكثر من شربها حتى يسكر ويضر نفسه فينتج معنا من هذا ان الجهل الذي نولد فيه والشهوات غير المنتظمة التي تنتجها لنا الاحوال الاجتماعية الفاسدة مما يضاد مطلوب حفظ الذات فمن ثم يكون تثقيف العقل وتهذيب النفس لازالة الجهل وكبح جماح الشهوات واجبين محتمين علينا وبالتالي قاعدتين من قواعد حفظ الذات

انا وان كنا نولد جهلاء غير ان بقاءنا في الجهل ليس من القانون الطبيعي في شيء فهو كالطفولة أي عهد الضعف الذي نخلعه من رقابنا شيئاً فشيئاً لان بقاءه من الموانع التي تحول بيننا وبين النور والهدى بل هو جريرة من الجرائر الكبرى ولا اعتداد بآراء أولئك السفسطائين والمتفلسفة الذين عدوا الجهل مأثرة فالتعليم والتثقيف ضروريان للانسان في هذا الوجود لانه بلا علم يكون الانسان في كل وقت عرضة للمصائب والاخطار مما يحدق به من الاشياء لانه اذا جهل مثلاً فعل النار احرقته او ضرر الماء اغرقه أو تأثير الافيون قتله وهو اذا كان في حال التوحش وجهل حيل الحيوانات وطريقة صيد الظباء هلك جوعاً واذا كان في حال البداوة أو الحضارة وجهل معرفة الفصول والزراعة فاته الزرع والقوت فترى من هذا كله مقدار أهمية العلم للانسان وما هو الا لمصلحة ذاته

ولما كان كل ما يتلقاه الانسان من المبادئ لا يمكن ان يأتيه من قبل ذاته فقط أي بلا معونة وتوقيف لذلك احتاج الى الاجتماع ببني جنسه

مما حدثت عنه الهيئة الاجتماعية المتضامنة فالاجتماع للانسان ضروري ولذلك قيل « الانسان مدني بالطبع » فهو قانون طبيعي له يلجأ اليه أولاً بالزواج وما ينشأ عنه من العيال وثانيا بما جبل عليه الانسان من العواطف والاحساسات التي يتبادلها مع بني جنسه فهي احدى الاسباب العظيمة في الاجتماع البشرى . وثالثاً يلجأ الانسان اليه بالحاجة اليه في التماس المعاش بالتعاون فالاجتماع البشرى في مصلحة حفظ الذات بالحفاظ على المصلحة القومية

الانسان في حالة التوحش لا يمكن أن يعتبر انساناً بالمعنى السامي الذي يجوز لنا اطلاقه على المتمدنين لانه في تلك الحال يكون وحشاً مفترساً كالدب وقرد الغاب فيكون غير سعيد الحظ لانه قد لا يكون له من الاحساسات والعواطف الا ما هو ابن الوقت يرى ما هو قاصر على سد الحاجات الضرورية بالوسائل الخشنة والوسائط الفاسدة لجهله من جهة ولضعفه من جهة أخرى مما يجعله مسلوب الحرية اسير ما يحيط به من الكائنات فهو لا يتناول غذاءه الا بالتعب والنصب الشديد ولا يهنأ له بال ولا يرتاح له خاطر للمخاوف والمخاطر المحدقة به فلا غرو اذا جد الانسان وسعى سعيه المشكور للخروج من تلك المآزق الصعبة للتمتع في بحابح المدنية بدافع حب الذات الذي هو محور رقي الانسان بل محور الحياة كلها

ولعل قائلاً يقول أليس حفظ الذات مما يحدث في النفس الأثرة وهو مايضاد حالة الاجتماع وما تقتضيه من التعاون والتكاتف وانكار الذات؟

نقول جواباً على هذا كلا كلا فان ما نعني من الأثرة أى حب الذات بالميل الى تضحية مصلحة الغير للاستئثار بالمصلحة ليس هو حب الذات المطلوب وانما هو الشره والحسد للناس على ما أتاهم الله من فضله اما حب الذات المحمود فلا يخالف بحد ذاته مصلحة الهيئة الاجتماعية بل هو بالضد من ذلك أحد الاسباب الاجتماعية المساعدة على تقوية الهيئة لان صاحبه يبني مصلحته على الوجه الصحيح فتكون قوة لها ولا يعبث بمصلحة الغير مخافة ان يعبث الغير بمصلحته

فحفظ الذات وتنمية قوى الانسان لهذه الغاية الشريفة هما القانون الطبيعي الصحيح لصلاح حال هذا الانسان ومن هذا المبدأ السهل الغزير الفوائد تشتق بل عليه يستند ويحمل ما يلازم عقول البشر من فكرة الخير والشر والفضيلة والرذيلة والعدل والظلم والحقيقة والوهم والمباح والممنوع الى أشباه ذلك مما يؤسس عليه الادب الانساني للفرد والجماعات

٤

« الخير والشر »

انما يراد بالخير في القانون الطبيعي حفظ الذات ذات الانسان كما سبقت الاشارة اليه وارتقاؤه اما الشر فيعنى به بموجب هذا الناموس عكس ذلك ونقيضه أي يراد به كل ما يفضي الى هلاك الانسان وفساد أحواله عليه

ويقسم الخير والشر الى طبيعي وأدبي فالطبيعي كل ما يؤثر بالذات في البدن فالعافية خير طبيعي كما ان المرض شر طبيعي اما الادبي فهو ما يؤثر بنتائجه في النفس بالواسطة بعدت أو قربت فالغيبة والنميمة من

الشرور الادبية والصدق والطيبة من الخيرات الادبية لان كل واحدة من هذه الخصال تحدث في الناس آثاراً وأحوالاً تكون بالنسبة الينا اما ذات فوائد تفيد في حفظ ذواتنا واما ذات اضرار تشين او تضر بحياتنا وعليه فكل ما يحفظ علينا الحياة من هذا القبيل نعده من الخيرات حتى عدوا منها قيام الانسان بزرع حقله واتيان « حرثه » اما ما يوجب فقدان الحياة فهو من الشرور حتى عد منه بعض الفلاسفة قتل الحيوان فقتل الانسان من باب أولى يعد من اكبر الشرور واعظم الجرائم في نظر القانون الطبيعي بل ان كل شر غيره انما هو دون قتل هذه النفس التي حرم الله قتلها واعدام الانسان الحياة لانها لا تعوض وما عداها يمكن تعويضه على المرء فالذنب او الوزر انما يراد به في القانون الطبيعي كل عمل اى كل جريرة تقترف بقصد العبث بالنظام الطبيعي القائم على حفظ الذات وانماء قوى الانسان وترقيته والقصد أى النية في ذلك اقل وزراً من الفعل لانها عبارة عن فكر لم يبرز بعد الى حيز العمل فهي بداية الاثم والشر بما تعطى النفس من الرغبة في اتيان الذنب والشر

أما الفضيلة والرذيلة على مقتضى القانون الطبيعي فالاولى عبارة عن اتيان الاعمال المفيدة للفرد والجمعية البشرية وبعكس ذلك الرذيلة فانها عبارة عن اقتراف المساوى التي تضر بالفرد والهيئة الاجتماعية معا. وليست الفضيلة والرذيلة أمورا روحية معنوية او الفاظاً مجردة بل هما يرميان الى غرض طبيعي في نهاية أمرهما اي هما كالخير والشر غايتهما حفظ الذات او ضياعها

ثم ان افعال الخير وما يضادها من الافعال الشريرة درجات في الاثر والفضل فهي تختلف بحسب القوى التي تعمل لصالحها او ضدها وعلى حسب عدد الاشخاص ممن تفيدهم هذه الافعال او يراد اضرارهم بها مثال ذلك ان تخليص حياة الانسان افضل في باب افعال الخير والمروءة من تخليص ماله وان انقاذ حياة عشرة من الرجال من المعطب تفضل نجاة حياة رجل واحد وان العمل المفيد لكل الجنس البشري يبز العمل المراد به افادة امة بمفردها وجملة القول ان القانون الطبيعي يحث الناس على اتيان الخير والتحلي بالفضائل وينهاهم عن اقتراف الشر والتلطخ بالرذائل ويريهم مع ذلك المصلحة والحكمة في هذه السبيل والمزايا والفوائد العائدة عليهم منها وان مرجعها في النهاية الى حفظ الذات وان غشيان الشر واتيان المنكر واقتراف الرذيلة مبطل لذلك معطل للمصلحة مفسد على المرء سبل الحياة الصحيحة ووسائلها الشريفة وان حِكَمَهُ ووصاياه في هذا الصدد عملية محضة ونتائجها صحيحة ثابتة

وتقسم الفضائل في القانون الطبيعي ثلاثة اقسام الاول — الفضائل الذاتية أي الخصيصة بالانسان في ذاته الثاني — الفضائل العائلية أي المتعلقة بالاسرة والاهل — الثالث الفضائل الاجتماعية اي المختصة بالهيئة الاجتماعية التي نعيش فيها وسترد عليك جميعها فيما يلي من الفصول

٥

« الفضائل الذاتية »

ترجع هذه الفضائل الذاتية الى اربع فضائل اصلية وهي الحكمة اي

العلم والمعرفة والثانية الاعتدال ويشمل العفة والقناعة الخ والثالثة الشجاعة والنشاط اي قوة البدن والنفس وحب العمل والشغل والرابعة العدالة أي اعطاء كل ذي حق حقه

فالقانون الطبيعي يلزم الانسان بالعلم والمعرفة لحكمة ان الانسان المتعلم العارف باسباب ونتائج الاشياء انما يعمل في سبيل حفظ ذاته وينمي قواه عن علم وخبرة فالعلم بالنسبة اليه عينه التي يبصر بها ونوره الذي يهتدى به في ظلمات الحياة فيتقن اشياءها ويخرج من مشكلاتها « ولا يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون » في المنزلة والقدر فالعلم والمعرفة هما من اعذب الموارد واعظم الوسائل في الحياة وكل شيء بعدهما هين ولذلك قال بعض الفلاسفة وقد اشرفت السفينة التي كان يركبها مع رفقة له على الغرق وجعل كل واحد منهم يحزن على ضياع ماله الذي في السفينة « أما انا فلا احزن على شيء لان جميع ما املك انما هو في نفسي » يشير الى علمه الذي في صدره

وضد العلم الجهل فهو يعد لذلك في نظر القانون الطبيعي من الرذائل والمساوى لان اضراره عظيمة على وجودنا لان الجاهل لعدم معرفته بالاسباب والنتائج يقع كل وقت في الاغلاط والشرور التي كما تناله اضرارها تنال غيره بواسطته وجملة القول ان الجاهل انما يمشي في هذا العالم كالاعمى يتعثر في اذياله ويتخبط فيضر بنفسه وبمن معه على ان الجهل كثيراً ما تصحبه الحماقة فيكون صاحبه كالاعمى المتعنت فيزيد الطين بلة وكم في هذا العالم من حمق فالحماقة والجهل من الامراض الفاشية في العالم وانما سبب ضررهما وتعنتهما ان الوقوف بالنفس عند الحدود التي تقتضي العمل بالعلم والحكمة

بل العمل الدائم بالروية صعب على نفس الجاهل والناس اي الجمهور منهم انما يستسهلون ما هم فيه على التعب والنصب في التزام ما يأمر به الحق والمعرفة فلذلك يعيشون في الضلال والعمى وهم يظنون انهم يبصرون وانهم عائشون في النعيم لهذا كان هناك فرق حتى بين العالم والحكيم فالعالم قد يعلم ولا يعمل بحكم الوسط واما الحكيم والرجل العاقل البعيد النظر فهو من يعمل بما يعلم وينظر الى الاسباب والنتائج في كل شيء وعند قيام كل ملمة فالتبصر للانسان يقي الانسان المخاطر التي تحدق به ويجعله ينتهز الفرص ويعمل بالحق والصواب في كل شأنه فيحفظ نفسه في الحال والاستقبال بما يجعله بمأمن من المعاطب اما الاحمق والجاهل فيندفع بلا روية ولا بصيرة واذا ما صادفه ما يقف في وجهه من الصعوبات التي قد يوجدها بنفسه لنفسه سقط في يده واحتار في امره وعلى الجملة فان الجاهل عدو نفسه والاحمق والغبي انما يوقعان نفسيهما في التهلكة بعكس الرجل العاقل والحكيم المتدبر وهذا من السنن الطبيعي ومن عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها وما ربك بظلام للعبيد

٦

﴿ الاعتدال ﴾

الاعتدال استخدام القرى بانتظام بحيث لا يفرط الانسان فيما تقتضيه مطالب الحواس وشهوات النفس ولا يخرج عن مطلوب الطبيعة في حفظ الذات وصيانتها من كل ما يرديها اما الرذيلة التي تقابل الاعتدال فهي

الاسراف في الشهوات والانهماك في الملذات وتشمل في الجملة الجشع والشره وكفى بهما ذماً وقبحاً

وفرعا هذه الخلة الكريمة خلة الاعتدال القناعة والعفة أما القناعة فيقرها القانون الطبيعي لما لها من التأثير الحسن على صحتنا فالرجل القنوع خفيف الحمل سليم البنية غير مثقل نفسه بالمآكل فلذلك تصفو افكاره وتحسن اعماله وأشغاله ويبلغ سن الشيخوخة معافى سليما خالياً من الامراض بخلاف ذي البطنة فقد يكثر من النفقة على الدواء بمقدار ما يكثر من النهم في تناول الغذاء فالقنوع قد يتمتع جزاء قناعته بكثير من ضروب السعادة والهناء مما خصت الطبيعة به وميزت صاحب هذه الفضيلة فضيلة القناعة كما انها خصت ذوي البطنة والنهم بالغلظة وقلة الفطنة وداء التخمة والكسل الى غير ذلك من الادواء التي يحدثها النهم والشره فالقناعة دواء والبطنة داء (وفي الأثر الشريف « المعدة بيت الداء والحمية رأس الدواء »)

ومن هذه الشرور التي من قبيل البطنة والشره السكر اي تعاطي الخمر تلك الآفة التي ضررها اكبر من نفعها وان السكير لتذهب حياته فداء غوايته غالباً لان في الخمر الكؤول الضار مما يقتل في النهاية السكير فيذهب بحياته وشرفه وماله جميعاً .

ان قانون حفظ الصحة فرع للقانون الطبيعي فلهذا يجب ان نختار من الاغذية ما يوافق امزجتنا ويصلح ابداننا نوعاً وكماً وان نجري في نظافة ابداننا وملابسنا ومساكننا بما ترتاح له النفوس وتنشرح منه الافئدة وتنشط به الابدان (ولقد جعلت شريعتنا المطهرة من الطهارة بالغسل

والوضوء فروضاً تجب مراعاتها في رفع الاحداث والاقذار وحث كذلك على تنظيف الملابس والشعر وغسل الايدي وتنظيف افنية الدور الخ لان النظافة في اعتبارها من الايمان فلا جرم اذا كانت القذارة من الشيطان) لان في القذارة الاضرار بصحة الابدان وجلب الامراض والاسقام فهي والسكر سيان في القبح والذم في نظر القانون الطبيعي (وشريعة الاسلام)

أما العفة فالمراد بها عفة النفس عن المحارم واتيان ما أحل الله باعتدال وهذا من مطلوب القانون الطبيعي فهو لذلك يحرم الرهبانية لانها في اعتباره غير طبيعية والعفة وان كانت مطلوبة من الجنسين على السواء الا انها قد تستحسن في النساء اكثر من الرجال لما يعتور النساء من الحمل والولادة ففضيحتهن اذا حملن من السفاح فيها العار كل العار وضياع الانساب بعكس الرجال لانهم غير معرضين لما يتعرض له النساء من ذلك وان كانت العفة مطلوبة منهم ايضا لما في اتباع الشهوات الفاسدة من الاضرار البدنية والنفسية والاقتصادية والتعرض للامراض القتالة

ان شقاء العالم بالزنى والفجور شقاء ليس بعده شقاء، شقاء يودي بالحياة والشرف فكم من فتاة شقيت به وراحت فداء غواية الشياطين شياطين الانس وكم من فتى ذهبت قوته وعافيته وماله في سبيل شهوة فرجه وكم في العالم من اولاد تعساء حرموا الآباء الشرعيين والامهات الشرعيات فلهذا كله حقَّ للقانون الطبيعي ان يحارب حتى التفكير بالشهوات الفاسدة لانها تلهب النفوس وتثير الحواس وهذا قد يفضي الى اتيان المنكر واقتحام القبيح وان التزام الادب والحشمة في الزي، والحياء والعفة في النفس

ولا سيما من النساء لازم لسلامة الهيئة الاجتماعية من الشرور وتعويد الناس الفضائل والكمالات فضلاً عن كون الابتذال والخلاعة والوقاحة مما يشين صاحبه ويجعله بين الناس محتقراً مزدري به ساقطاً في اعينهم بعكس ما يجلون به اقدار ذوي الحشمة وارباب الوقار والشمم والاعتدال

٧

﴿ الشجاعة والنشاط ﴾

تعتبر الشجاعة في القانون الطبيعي الاجتماعي من الفضائل الاصلية لانها من الوسائط العظيمة الضرورية لحفظ الذات ونوال الغبطة والسعادة فالرجل القوي النفس الشجاع الباسل يأبى الضيم ويذب عن حياته وشرفه وماله بكل قواه ويأنف ان يأتي الظلم وانه بشهامته وعلو نفسه في عمله يحصل على رزقه من وجوهه المشروعة ويعيش بسلام مطمئن الخاطر قرير العين غير هياب ولا وجل وانه لقوة نفسه اذا انتابته النوائب التي لا يقدر على دفعها قابلها بالصبر الجميل واحتال لكشفها بالتي هي احسن فالشجاعة من هذا القبيل من اعظم الفضائل ولهذا جعلها القدماء من امهاتها

أما الضعف والجبن فهما رذيلتان من شر الرذائل لانهما قد تصاحبهما في نفس صاحبهما آلاف الاوهام والخزعبلات فالرجل الضعيف الجبان يعيش في الاوهام والمخاوف الدائمة فيضني صحته بالفزع والوجل من لا شيء وهذا الخوف أو الوهم والوسواس انما هو آفة له قد يكون بها أسير أوهامه ورقيق كل من يريد هضم أشيائه وهو باستعباد قواه واذلالها ينتقص شأنه ويفسد عليه عيشه حتى انه ليجعل حياته طوع ارادة وهوى من يخافه

ويتعلقه على ان اكثر هذه الصفات قد تكون وراثية أي أنتجتها أحوال سابقة للامم والافراد غير ان التربية قد تصلح من تلك الصفات على تمادي الاجيال متى ما قصدت الامم اليها وعرفت ما ينقصها منها لانه كثيراً ما يتعلق بارادة البشر اصلاح أحوالهم وانما تعوزهم العزيمة والثبات لاننا بمعرفتنا ما ينقصنا من الاخلاق وشعورنا بالنقص فيها يمكننا ان نسعى الى احيائها في نفوسنا اي ان نهيئ ذرارينا لها باصلاح أحوالنا على قدر الطاقة وان التعليم والتربية يؤثران ههنا تأثيراً حسناً في تكييف الاجناس والاشخاص وتغيير ما هو قابل للتغيير بحسب البيئة من الطباع والاخلاق تبعاً للقانون الطبيعي وسنة الارتقاء

أما النشاط فهو أيضاً فضيلة من الفضائل في نظر هذا القانون الطبيعي فالرجل الذي يعمل ويصرف وقته في النافع المفيد الذي يعود عليه بالمزايا والفوائد في حياته هو الرجل الخليق بهذا الاسم في نظره لا ذلك الرجل الوكل الكسول الذي يضيع ماله هباء وتذهب نفسه حسرات عليه بعد ان يكون بذره تبذيراً فالانسان النشط حتى ان كان قد ولد فقيراً فانه بعمله ونشاطه يستجيد معيشته واذا جمع الى النشاط صفتي القناعة والتدبير سهل عليه . التوفير وتغزير المواود فيعيش في الرخاء ويذوق لذات الحياة وكان فاتحة تلك الفضائل عمله نفسه لانه يشغل فكره وجسمه فيه وتنصرف عن باله السفاسف والرغبات الفاسدة ولا يضجر ويلحقه الملال فيعتاد العمل ويتفرغ له فتحسن من ثم صحته وتنمو قواه ومداركه ويبلغ سن شيخوخته في الغالب آمناً مطمئناً مرتاح البال سعيداً

أما الكسل والفراغ فهما بعكس ذلك هما من الرذائل بل من اخس الرذائل واضرها بالبشر لان البطالة والكسل يؤديان الى الرذائل الاخر فبالكسل والبطالة يعيش المرء في الجهالة والغباوة ويفقد ما يكون قد حصله من علم ومعرفة ، بالكسل والبطالة يسقط الانسان في المصائب التي تصاحب الجهل والحماقة ، بالكسل والبطالة وقد اثار نفس صاحبهما الضجر والملل يسقط المرء في غمار الشهوات شهوات البطن والفرج فينتهي به الحال الى الشقاء ببطنه ولذات نفسه فيغرق في حمأة المصائب والرذائل وما جر عليه ذلك الا مخالفته للقانون الطبيعي فيما يتطلب من النشاط وترك الكسل والبطالة وهي من الامراض القتالة الجالبة للشقاء والتعاسة كما رأيت

ولقائل ان يقول هل ترى الفقر رذيلة من الرذائل والغنى فضيلة من الفضائل ؟ أجيب ان الفقر والغنى ليسا من الرذائل ولا من الفضائل لانهما أمران زائدان أي خارجان عن ذات لانسان على ان الفقر منقصة وضرره اكبر من نفعه وان اكثره قد يكون مسبباً عن رذيلة اورذائل لاحقة بالنفس بل ان كل الرذائل الذاتية انما تؤدى الى هذا الفقر واذا تجرد المرء وفقد ضروريات الحياة فقد يفضي به الحال الى ارتكاب الجرائم للحصول على ما يقيم به حياته فالفقر من هذه الوجهة يعد من الرذائل او مفتاحا لها بعكس التحلي بالفضائل الذاتية فان تحلى المرء بها قد يجعله يعيش راضياً حاصلاً على ما يكفيه وانه بحسن التدبير ينمي ماله ويكثره ويتصدق منه على الغير ويمد يد الرفد فى اعمال البر المفيدة للهيئة وان الغنى وان لم يكن كما قلت من الفضائل الا ان استخدامه في وجوه الخير لهو منها كما ان انفاقه

في المفاسد والشهوات من الرذائل فالمال مفيد اذا هو افاد صاحبه والهيئة وضار اذا هو افسد نفس صاحبه وجعله من شرار الناس ولولاه لكان من خيارهم

٨

﴿ الفضائل العائلية ﴾

الفضائل العائلية تنحصر في القيام بالاعمال المفيدة للأسرة اسرة الانسان الذي تعيش معه ويعيش معها يظل الجميع سقف واحد وتلزمه نفقتها، وتشتمل هذه الفضائل على تدبير المنزل ومحبة الابناء والزوجة والوالدين والاخوة والعطف على الخدم

فتدبير المنزل على أوسع المعاني عبارة عن حسن ادارة كل ما يختص بقوام حياة العائلة ولما كان المال قوام كل شيء في هذا العالم رجع أمر تدبير المنزل الى أمر تدبير المال والنفقة ولقد عد هذا العمل من الفضائل لان الانسان الذي يجيد كسب العيش ولا يسرف في ماله ولا يبذر في نفقته وصرفه يتوفر عليه ماله ويدخر منه للمستقبل فيكون بمأمن من طوارئ الحدثان فيعيش هو واهله قرير العين مرتاح البال وهذا أحد الاسباب الجالبة للسعادة والهناء بعكس التبذير وسوء التدبير فانه قد يفضي بالانسان الى ان يفقد حتى الضروري ويقع في الفقر والبؤس والشقاء فيفر منه الصاحب والصديق وغيرهما لانهم يخافون عدواه، يخافون ان يجرهم معه الى ما سقط فيه اذاهم مدوه بالمال على حسب ما يشتهي وتهوى نفسه فينبذ من ثم من الناس نبذ النواة ويفر منه الصديق والخليل ولا ينفعه منهم انسان

أما محبة الابناء أي عطف الوالدين على اولادهم وفلذات اكبادهم فتنحصر في العناية الفائقة التي يتخذها الوالدون نحو اولادهم من حيث التربية والتعليم وتعويدهم كريم الخلال والعادات التي تفيدهم في الهيئة الاجتماعية التي سيصير هؤلاء الاولاد رجالها ونساءها في المستقبل وان القيام بهذا كله لهو في نظر القانون الطبيعي من الواجبات المقدسة التي تنفع الوالدين والاولاد وتكسبهم الغبطة والسعادة وقرة الاعين في المستقبل حتى يبلغ هؤلاء الوالدون سن الشيخوخة فيتكفل لهم اولادهم بمطالب الحياة ويحوطونهم بعنايتهم

على ان الوالدين كثيراً ماتخرج بهم الاوهام في تلك الشؤون الى ما يفسد حال الاولاد ويقوي فيهم الخصال الذميمة التي تعود على الجميع بالشر والوبال إما للجهل اولفرط الشغف بهم ومن هنا نشأ كل ما يشكو منه البشر من هذا القبيل فالتربية المبنية على النظر الى المصلحة افيد مما يبنى منها على العواطف فقط

ومحبة الزوجين من الواجبات والفضائل لان الوفاق وتبادل المحبة والعطف يثمر في العائلة افضل العادات ويجلب الى البيت الهناء والصفاء ويحفظ قوام تلك الهيئة الصغيرة ويحبب فيها اصحابها ويجعلهم يعملون لمصلحتها وحسن تدبيرها وتربية الاولاد كاحسن ما يكون ويقضي باحترام الخدم لرب الدار وربتها وينفي اسباب الشقاق والخصام ويجلب الاخلاص والانتظام وما سبب هذا كله الا الصفاء المتبادل والمحبة القائمة بين ركني هذه الهيئة أي رب البيت وربته في حين ان عكس هذا مما يجر الخصام

والشقاق وافساد خلق الاولاد والخدم وان العشرة القائمة على البغض والكراهة ليس اضر منها في تنغيص الحياة وخراب البيوت لا سيما اذا كانت أسبابها من قبيل خيانة الزوجين فتكون هناك الطامة الكبرى والبلية التي ليس وراءها بلية في العرض والولد والمال

أما محبة الوالدين فهي فضيلة يزاولها الاولاد نحو آبائهم وامهاتهم وذوي قرابتهم باتيان كل ما يفيدهم ويجلب رضاهم فالقانون الطبيعي يبني وجوب محبة البنين لآبائهم على ثلاثة أسباب اصلية : — الاول العواطف: فان عناية الوالدين بأولادهم منذ الصغر تغرس في نفوس هؤلاء بذور الحب والعطف والاعتراف بالجميل وتربطهم بهم برباط وثيق ـ الثاني : انه من العدل وحسن الجزاء لان الاولاد بما في رقبتهم من جميل آبائهم عليهم واياديهم يرون ما يقومون به نحوهم في الكبر كالتعويض والمكافأة عما فات مجازين العناية والاحسان بمثلهما . الثالث : انه مبني على المصلحة الذاتية لانهم ان عقوا والديهم ولم يبروهم اعطوا بذلك شر الدروس لابنائهم فعقوهم وعصوهم ولم يبروهم وواحدة بواحدة جزاء . على ان الطاعة للوالدين لا يقصد بها تلك الطاعة العمياء بل المراد بها تلك الطاعة المؤسسة على العقل والادب ومعرفة الواجبات والحقوق المتبادلة بين الوالدين وأولادهم وهي الحقوق والواجبات التي بعدم مراعاتها في الهيئة الاجتماعية يسود ما نرى من سوء السلوك وما نشاهد من العقوق والفساد في الاخلاق

ومحبة الاخوة هي ايضاً من الفضائل في نظر القانون الطبيعي والواجبات التي يحث عليها لان الوفاق والاتحاد بين الاخوة يوجب زيادة

الألفة وتوثيق الروابط فتقوى الهيئة وتحمى من أسباب الشقاق والتفريق لان اتحاد الاخوة قوة لهم وفي التخاذل الضعف ولنا في المثل الذي ضربه بعض كبار العرب قديماً بجمعه اولاده حين حضرته الوفاة واعطائه كل واحد منهم عودا وأمره ان يكسره فكسره ثم جمع أعواداً كثيرة بعددهم وربطها وأمرهم بكسرها فلم يقدروا فقال لهم ما معناه « وهكذا انتم اذا اجتمعتم عسر كسركم واذا افترقتم سهل »

أما الواجبات المتبادلة بين السيد وخادمه فتنحصر في حسن الخدمة والاحترام ثم في حسن الجزاء من المخدوم الى الخادم عدلا فبذلك تحسن الروابط في الهيئة وتبادل الخدم على احسن حال وانه لأساس عظيم في قيام الهيئة الاجتماعية وتنظيم امر العائلات

والخلاصة ان كل الفضائل العائلية والذاتية انما هي بالحقيقة ترجع الى مصلحة حفظ الذات سواء مباشرة او بالواسطة وانها بذلك لتعد من قواعد القانون الطبيعي كما رأيت

٩

﴿ الفضائل الاجتماعية ﴾

(العدالة)

الهيئة الاجتماعية عبارة عن اجتماع طائفة من الناس مع بعضهم والبعض ليعيشوا متبادلى الخدم والمنافع تحت شروط عقد عام أو خاص الغاية منه حفظ مصالحهم العامة وذواتهم وفضائل الهيئة الاجتماعية أى الواجبات فيها كثيرة بمقدار ما بين الخلق من أنواع التبادل في المصالح

والمنافع غير انها قد ترجع كلها الى أصل كبير أي فضيلة أساسية هي « العدلة » وقولنا أساسية بل وحيدة لانها لازمة في كل الاعمال المفيدة الهامة في الهيئة وما عداها من الفضائل اللازمة لها مثل الاحسان والانسانية والاخلاص والوطنية والمروءة والكرم وسهولة الاخلاق ليست كلها في الحقيقة الا صورا مختلفة لما تدور عليه هذه الحكمة في العدالة وهي القائلة « لا تفعل بالغير ما لا تحب ان يفعل الغير بك » فالقانون الطبيعي يقضي بالتزام العدالة لثلاثة أمور لازمة لسلامة الهيئة وقيامها على أساس متين أعني « المساواة والحرية والملكية »

فالمساواة أو التساوي من خواص الانسان وصفاته لانه مساو لسائر افراد جنسه في الخلقة والمطالب الحيوية فمن ثم ينبغي ان يكون كل الناس سواء في الحقوق حق الحياة وحق تناول الغذاء الخ كما هم متساوون امام الديان ، ان الناس متساوون من هذه الوجهة ولكن هل هم متساوون في العقل والادراك والعواطف والاماني ؟ كلا ثم كلا فان المشاهدة اليومية للناس ترينا العجب العجاب في الاختلاف بينهم في ذلك كله فمنهم العظيم العقل ومنهم الساذج الحال ومنهم البعيد النظر ومنهم القصير الادراك ومنهم صاحب العواطف الكريمة والاحساسات العالية ومنهم السخيف الرغائب والأماني الى اشباه ذلك فمن هنا يتبين لنا ان البشر وان تساووا في مطالب الحياة الاصلية فهم مختلفون أيما اختلاف فيما وراء ذلك من الأمور الأدبية وهم وان كانوا من طينة واحدة — أي الأب آدم والأم حواء — لكن التغييرات الجزئية والتطورات هي التي جعلت أولئك

الاخوة لكل واحد منهم مزاج وخصوصيات قل ان تشاهد فى الآخر وانما للتربية هنا عمل عظيم وهو تقليل الفروق وتكثير المشابهات على نوع ما في الأمم فلذلك عض الراقون عليها بالنواجذ فنجحوا في سبل الحياة

أما الحرية فهي من خواص الانسان ولوازمه لان لكل انسان خاصية الحفاظ بالذات لا يعيش بدونها فهو لذلك يستخدم كل قواه واعضاء جسمه وكل عضو فيه مستقل بوظيفته حر في عمله عن العضو الآخر وان تعلق الكل بالمجموع العصبي والدماغ الحاكم المتسلط على البدن فالانسان بالحقيقة مملكة صغيرة مستقلة لا يمكن ان تصفو له الحياة الا بالحرية والاستقلال الذاتي وان كان الناس قد خالفوا من قديم الزمان ذلك السنن الطبيعي فاسترق القوي منهم الضعيف فخالفوا القانون الطبيعي في مبدأ العدل وعبثوا بحقوق الانسان مما كان داعية شقاء البشر وقد جعلت أمم العصر تنفض عن نفسها غباره

والملكية حق ايضاً من حقوق الانسان في مبدأ العدالة لان الناس لما كانوا متساوين في الحقوق والحرية لا جرم كان لكل حق التصرف بعمله ومستغلاته وما ملكت يداه

والخلاصة ان العدالة تبنى على تلك الأصول الثلاثة أي المساواة والحرية والملكية وان البشر ليتبادلون الحقوق والواجبات والخدم على تلك القاعدة من العدل والانصاف وهو في نظر القانون الطبيعي الصراط السوي والقسطاس المستقيم وان كل الفضائل الاجتماعية دائرة حول هذا المحور محور العدل الذي بدونه لايكون نجاح ولا فلاح

١٠

﴿ الاحسان والامانة والوفاء ﴾

لنبين هنا الفضائل الاجتماعية الاخرى التي تستمد من القانون الطبيعي ويقضي هو بها كالاحسان والامانة والاخلاص وسهولة الاخلاق، فبما ان البشر متساوون في الحقوق والواجبات فلا جرم احتاجوا الى التأدب بحق بعضهم والبعض وان يجازوا الاحسان بالاحسان لتصفوا لهم الحياة وان يتخلقوا بالاخلاص والامانة الخ حتى يغبطوا في معائشهم ويسعدوا في جمعياتهم فالاحسان هو زائد العدل وقد أمر به الله — ان الله يأمر بالعدل والاحسان وايتاء ذي القربي -- وكما عرف الانجيل العدل بالنهي عن الظلم « لا تصنع بالغير مالا تحب ان يصنع الغير معك » فقد بين الاحسان بقوله « اصنع بالغير من الخير ما تحب ان يصنع معك »

من الاحسان التجاوز عن اساءة من يسيء الينا بشرط ان لا يمس ذلك بالحفاظ بالذات فالامور التي تفرط فرطاً يمكن التجاوز عنها ولكن كل أمر مقصود ويتكرر فهذا لا سماح فيه في باب العدل والقانون الطبيعي الذي كما يأمرنا بالمحافظة على الذات يحثنا كذلك على الحفاظ بالكرامة ثم ان الاحسان بالعطاء له حد فالعطاء الجزاف ليس منه وكذلك الاحسان لمن لا يستحق فكما ان الزكاة لا بد من صرفها في مصرفها الشرعي كذلك الاحسان والصدقة لا بد من مراعاة الأحوال الصائبة فيهما وان الناس في الاعطاء لمتفاوتة اغراضهم فمنهم من يريد الدنيا ومنهم من يريد الآخرة ومنهم من يقصد وجه الله أو خدمة الانسانية

أما الامانة فالقانون الطبيعي يحث عليها لانها ليست في الحقيقة سوى احترام حق الانسان ذاته باحترام حقوق غيره احتراماً مؤسساً على حسن نظر وتبصر في العواقب لسلامة المصلحة الذاتية بالقياس على ماهي متداخلة فيه من مصالح الجمعية البشرية التي نعيش فيها فالتحلي بالامانة دليل على بعد نظر صاحبها وعدله وثقابة فكره فلا يؤثر من ثمت الفائدة القريبة بالخيانة والاغتيال فتضيع عليه الفوائد الجليلة في المستقبل فالخيانة ما هي في الواقع الا قصر نظر وغباوة من صاحبها قد تلقيه في التهلكة وفقدان الشرف والاحترام بين الناس والثقة فتضيع عليه من ذلك فوائد الحياة الشريفة ويعيش مرذولاً في الهيئة محتقراً فقيراً ولقد تفضي الخيانة بالكثير من الناس عند ما ييأسون ويرون كبر جرمهم وضيقهم به الى اعدام أنفسهم وازهاق أرواحهم بأيديهم تخلصاً من شر ما سقطوا فيه من الخيانة فيما أؤتمنوا عليه

وكما ان القانون الطبيعي ينحي باللائمة على الخيانة فهو كذلك يمقت السرقة ويمقت صاحبها بل وفكرتها لانها من الشرور والفساد الكبير في الارض ولا شر في نظره يفوق قتل النفس التى حرم الله قتلها الا بالحق ، اعدام الحياة التي يأمر بالحفاظ بها ذلك الناموس الطبيعي الآلهي فلذلك كان جزاء القاتل القتل « ولكم في القصاص حيوة يا أولي الالباب »

يحث القانون الطبيعي على الاخلاص والصدق والحلم لان الكذب والخيانة والوقاحة مما يثير النفوس البشرية و يوجد الاحقادفتثور الخصومات والمنازعات والانتقامات بين الناس في حين ان الاخلاص والصدق مما يضع

في النفوس الثقة والاطمئنان والارتياح وكل هـذا قد لا يجهـل انسان فوائده في الهيئة الاجتماعية كما لا يجهل ذوو الحصافة واللطافة فوائد اللطف والادب ودماثة الاخلاق في المعاملات والمعاشرات لان الغلظة والفظاظة توجب الكراهة والنفور والقطيعة لمن يتصف بها فى الناس وان الكبرياء والاعجاب بالنفس والأثرة لتجرح احساساتهم وتثير اضغانهم وغيرة نفوسهم وكل هـذا مكروه فى القانون الطبيعي لانه ينقص حظ الانسان في الحياة لو فقه ودري ما يصلحه

١١

﴿ سهولة الاخلاق والعادات ﴾

يراد بسهولة الاخلاق والعادات ههنا قصر الحاجات والرغائب النفسانية على ما هو سهل ومفيد للمرء فى حد ذاته وبالنسبة الى أسرته لان الرجل القليل الحاجات الخفيف المطالب خفيف الحمل مرتاح الضمير والخاطر في الحياة

ان هذه الفضيلة فضيلة سهولة المطالب لها مزاياها الجمة على الشخص وفي الهيئة الاجتماعية لان الانسان قد يفك بها نفسه من أسر كثير من العادات والاشياء التي لا داعي لها ولا موجب فيخرج ذاته بها من أمور قد تجلب عليه التعب والنصب والخصومات وتثير عليه الاحقاد والاضغان والمساوي التي تجلبها احوال الطمع والجشع والتألم والتحسر من الحرمان فهو باقتصاده وقناعة نفسه وزهادته وسهولة عاداته يرى امثال ذلك كله من الترف والبذخ الزائد عن الحاجة فيرتاح فكره وضميره ويسلك سبيل الامجاد

وانه ليكون بذلك السعيد في عيشته الغنى بقناعته المغتبط بما اتيح له من اسباب الهناء والراحة النفسية وان هذه الفضيلة لتكون نعمة بل حسنة من حسنات الدهر اذا هي شملت نفس أمة في غالب بنيها فتحقق لها من ثم اسباب السعادة والغبطة حيث تعزز مواردها وتكثر ثروتها وتوفر عليها ارزاقها ومع النشاط في العمل تتاجر بمحصولاتها فتربح الارباح الطائلة فتعيش مغتبطة منه في دخلها وخرجها ، في صادراتها ووارداتها وشر رذيلة تضاد هذه الفضيلة فضيلة القناعة وسهولة الاخلاق هي الشره والبدخ فالبدخ من الرذائل في الهيئة الاجتماعية لانه اذا فشا في أمة لم تكن معدة له عُدته من تدبير وتوفير اهلك فيها الحرث والنسل فاضطربت احوالها الاقتصادية لان المرء الذي يميل الى الترف والبدخ تكثر حاجاته ولا يكترث لموارده بل يتخذ كل وسيلة وحيلة غير شريفة للحصول على شهواته ولا يكاد يسد شهوة حتى تقوم له غيرها فهو الفقير وان غرق في النعمة لانه ابداً يطلب المزيد فلا يقنعه مسكنه ولا يكيفه مأكله ولا ملبسه ولا خيوله المطهمة وحظوظه بل هو ابداً يطمع في المزيد ومهما كان غناه فان حاله تتزعزع وماله ينقص بل تركبه غالباً الديون وقد يؤول به المآل الى الوقوع في شر الرذائل واحط الحالات سقوطاً وشيناً وان الامة التي يميل اكثر اناسها الى الترف والبدخ والتبذير على تلك الصورة يكون حالها كحال ذلك الفرد فتركبها الديون وتستولى على أموالها الايدي الاجنبية وتنتهي بها الحال الى الفقر والذلة وفساد الاخلاق بالتكالب والتغالب فتكثر فيها احوال الخيانة والسلب والنهب والقتل وجملة القول ان القدماء قد اصابوا

محجة الصواب بالحكم على الامم بصلاحية اخلاقها من هذا القبيل واننا نحن ايضاً لنحكم على فضائل الامة ورذائلها بتدبيرها امورها وتحسينها احوالها الاقتصادية كما نحكم على الفرد بذلك وان الامة التي تتصف بالتدبير والرشد في امرها لهي الامة التي قلَّ ان ينالها أذى الاجنبي فهي هي الامة التي تعرف الوطنية الصحيحة وتعرف كيف تحافظ على أوطانها وما الوطنية الا الاحساس العام لجماعة سكان اي بلد بالتعاطف والشعور بالحاجة والتكاتف على مصلحة البلد كأنهم رجل واحد أو اعضاء شركة كل منهم يعمل مع رفاقه لانجاح مساعيها وتعزيز مواردها بل يكونون كاعضاء عائلة واحدة تربطهم آلاف الروابط الاجتماعية من الحب والسعي لخير الكل وحسن التدبير للمصلحة الذاتية حتى لا يكون كل فرد عالة على غيره مما يؤول الى شر الكل بل كل يكدح وكل يعمل وعلى قدر مايعمل يجنى ويستهلك وما زاد بتدبيره عن حاجته يوفره ويدخره فيكون على نوع ما في مصلحة العائلة فيحسن منه ويتصدق ويصنع المعروف ويغيث الملهوف وانها لسعيدة الهيئة التي يكثر فيها من يكون هذا مثاله في الناس

والخلاصة ان كل الفضائل السالفة الذكر ليست بالحقيقة الا اعتياد الافعال النافعة المفيدة للفرد والهيئة الاجتماعية معاً وان فوائدها عند التحقيق ترجع الى حفظ الذات وان الفطرة بغرسها فينا محبة حفظ الذات سنت ناموساً كريماً وقانوناً طبيعياً عظيماً نتائج العمل به أو مخالفته ظاهرة فهي كمال وشرف وعز ورفعة بالعمل به وجناية على الذات وضرر لاحق بها بالمخالفة له وان نفوسنا تحمل اصل كل خير من ذلك القانون فيجب علينا

تقويته وتنميته فينا بالمران عليه وانما نحظى بالسعادة بمراعاة قواعده واصوله القائمة فينا من قِبَل الخالق تعالى بمقدار ما نشقى بمخالفتها وصفوة القول ان كل فلاح ونجاح وكل محافظة على الناموس وكل فضيلة من فضائل النفس انما ترجع الى هذه الحكم الاربع الاصلية وهي صفوة القانون الطبيعي ومؤسسة على ما يقتضيه حال تركيبنا الطبيعي نفسه وهي « احفظ ذاتك، هذب نفسك، اعتدل في كل امورك، انفع بني وطنك ينفعوك »

﴿ انتهى هذا الكتاب والحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم آمين ﴾

فهرست

صفحة

﴿ الفصل السابع ﴾

(واجبات الزوجين)

﴿ الفصل الثامن ﴾

(واجبات القرابة والصداقة)

﴿ الفصل التاسع ﴾

(آداب الرؤساء والمرؤوسين)

صفحة

﴿ الفصل الثاني عشر ﴾

(أمر الاحسان)

﴿ الفصل الثالث عشر ﴾

(الوطن والهيئة الاجتماعية)

﴿ الفصل الرابع عشر ﴾

(الواجبات نحو الحكومة)

صفحة

﴿ الفصل السابع عشر ﴾

(نحو الخالق تعالى)

فهرست ذيل الكتاب

صفحة

تمت